الخلاصة

في البحث العلمي وتحقيق المخطوطات



د. محمد بن إبراهيم الحمد

الطبعة الأولى

دار الحضارة للنشر والتوزيع

ح دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحمد، محمد بن إبراهيم بن حمد
الخلاصة في البحث العلمي./ محمد بن إبراهيم بن حمد الحمد-
ط١-الرياض ١٤٤٠هـ
ص ؛ ٠٠×٠٠ سم
ردمك: ١-٤٤-٨٢٥٣-٦٠٣-٩٧٨
١-البحث ٢-طرق البحث أ-العنوان
ديوي ٠٠١.٤ ١٤٤٠/٥٢٣٢

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٢٣٢
ردمك: ١-٤٤-٨٢٥٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار الحضارة للنشر والتوزيع
ص.ب ١٠٢٨٢٣ الرياض ١١٦٨٥
هاتف: ٢٤١٦١٣٩ - ٢٤٢٢٥٢٨ فاكس: ٢٧٠٢٧١٩
فاكس: ٢٤٢٢٥٢٨ تحويلة ١٠٣
الرقم الموحد: ٩٢٠٠٠٠٩٠٨

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن ولاه، أما بعد:

فهذه صفحات في البحث العلمي، وتحقيق المخطوطات كتبتها لنفسي، وللطلاب الذين أدرس لهم مادة البحث في الجامعة.

وتتضمن خلاصة لأهم ما يدور في فلك هذا الباب.

وقد حرصت على أن تكون موجزةً بعيدة عن الإطالة والإسهاب، وأن تكون -قدر المستطاع- بِلُغَةٍ مُيَسَّرةٍ تقرب هذه المادة، وتعين على فهمها.

لذا جاءت غُفلاً من العزو، والهوامش، والإحالات؛ إذ المقصود من ذلك إيقاف طالب البحث على الطرق الميسرة التي يستطيع من خلالها الدخول إلى ميدان البحث العلمي، والسير فيه عبر طرق علمية صحيحة مطردة.

وقد جعلت هذه الخلاصة على هيئة مسائل؛ تطول آونةً وتَقْصُر أخرى؛ رغبة في مَزِيْدِ إيضاحٍ وتيسيرٍ لهذه المادة.

وضَمَّنْتُها بعض التجارب التي تبينت لي من خلال الممارسة العملية للبحث، والتأليف، ومراجعة الخطط، ومناقشة المختصين، والنظر في كتب البحث العلمي.

وقد حاولت ـ قدر المستطاع ـ تلطيفَ جفوتِها، وجَمْعَ ما تناثر من مسائلها.

ومن أراد الاستزادة والتوسع في ذلك فليرجع إلى الكتب والأبحاث التي تناولت هذه الباب، أو بعض موضوعاته[١].

---

(١) انظر على سبيل المثال ـ وقد أفدت من أكثرها ـ:
١ـ كيف تكتب بحثاً، لأحمد شلبي.
٢ـ أصول البحث العلمي ومناهجه د. أحمد بدر.
٣ـ أصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد مججوب.
٤ـ أصول البحث العلمي، د. أحمد عبدالمنعم حسن.
٥ـ أصول البحث العلمي، د. جلال غربول السناد.
٦ـ أصول البحث العلمي دراسة موضوعية تطبيقية، د. عثمان فوزي علي.
٧ـ أضواء على البحث والمصادر د. عبدالرحمن عميره.
٨ـ البحث العلمي صياغة جديدة أ. د. عبدالوهاب أبو سليمان.
٩ـ تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، د. فهمي سعد، و د. طلال مجذوب.
١٠ـ برنامج مناهج البحث، د. عمار بن أمين الددو.
١١ـ ملامح عامة في فن تحقيق المخطوطات، د. محمد حسان الطيان.
١٢ـ تحقيق المخطوطات مناهجه ـ قواعده ـ أعلامه ـ قائمة ورَاقيَّة ودراسة، د. عبدالوهاب بن هاني الجراح.
١٣ـ محاضرات في منهج البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، د. إياد السامرائي.
١٤ـ أسس مناهج البحث العلمي، وتحقيق المخطوطات في العلوم الإسلامية والعربية، د. علي بن عتيق الحربي.
١٥ ـ الدليل العلمي لإعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية في عدد من الجامعات كجامعة القصيم والجامعة الإسلامية وغيرها.
١٦ـ عشرون طريقة تساعدك في اختيار الموضوع، وتغريدات في خطة البحث وكتابة البحث، أ. د. ناصر بن محمد المنيع.
١٧ـ تعريف مشكلة البحث ـ العوامل المؤثرة في كيفية صياغة المشكلة.
١٨ـ مشكلة البحث د. عماد صالح.
=

وقد ذيلت هذه الخلاصة بملحقين: الأول: مقترحات في تطوير مادة البحث في الجامعات، والثاني: الارتقاء بصياغة البحث.

فإلى تفصيل ذلك، والله المستعان، وعليه التكلان.

محمد بن إبراهيم الحمد

الزلفي ١٤٤٠/٤/٢٥هـ

جامعة القصيم - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

WWW.M_ALHAMAD.COM

ALHAMAD2654@GMAIL.COM

@M__ALHAMAD

= ١٩- الأخطاء الشائعة في اختيار مشكلة البحث وسبل علاجها د. أحمد إبراهيم خضر.

٢٠- الخطوات الإجرائية لجمع وتفريغ وعرض الدراسات السابقة، د. أحمد إبراهيم خضر.

٢١- مشكلة البحث العلمي استراتيجية إنتاج المعرفة - رصد مواطن خلل في منظومة البحث العلمي في الدول العربية، ومقترحات وحلول إعداد: محمد بنتاجه.

٢٢- اختيار وصياغة مشكلة البحث في العلوم الإدارية والأمنية إعداد: أ. د. محمد سعيد حمزاوي.

إلى غير ذلك من الكتب التي تناولت موضوع البحث العلمي.

كما أن شبكة الانترنت مليئة بموضوعات البحث العلمي عموماً وخصوصاً.

الخلاصة
في البحث العلمي

المسألة الأولى: مفهوم البحث العلمي ومناهجه

أولاً: مفهوم البحث العلمي

١ـ مفهومه باعتبار مفرديه: أـ معنى كلمة البحث: البحث في اللغة: كلمة بحث أصل واحد تدل على إثارة الشيء.

والبحث ـ كما يقول الخليل ـ: طلبك شيئاً في التراب.

والبحث أن تسأل عن شيء، وتستخبر، تقول: اسْتَبْحِث عن هذا الأمر، وأنا استبحثت عنه، وبحثت عن فلان بحثاً.

ويقال: بَحَث عن الخبر: أي طلب عِلْمَه.

كما يطلق البحث على طلب الحقيقة، وتقصِّيها، وإذاعتها بين الناس.

بـ معنى كلمة العلمي: العلمي في اللغة نسبة إلى العلم.

وأصلها مادة (علم) وهذه المادة تدور حول التميز.

يقول ابن فارس: «العين، واللام، والميم أصل صحيح واحد يدل على أثرٍ بالشيء يتميز به عن غيره».

ومن ذلك العَلامة، وهي معروفة، والعلم: الراية، والعلم: الجبل، وكل شيء مُعَلَّم خلافِ الجهلِ.

والعلمُ: نقيض الجهل، فهذا هو تعريف العلم في اللغة.

أما العلم في الاصطلاح فهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

وهو ـأيضاًـ صفةٌ راسخةٌ يدرك بها الكليات والجزئيات.

٢ـ معنى البحث العلمي باعتبار تركيبه: التركيب بالوصفية أو الإضافة يفيد معنىً جديداً، وكلمة **البحث** هنا وُصِفت بـ: **العلمي**، ومعنى **البحث العلمي**

بهذا التركيب: أنه عملية فكرية عقلية منظمة تسعى للتحقق، والكشف عن مسألةٍ مَّا، وتوضيح حقيقة علمية عن طريق شخص يقال له: الباحث.

٣ـ أهمية البحث العلمي: تكمن في ما يلي:

أـ يتبين من خلاله ما توصل إليه السابقون من نتائج.

بـ تعزيز الفهم السليم للقضايا الفكرية، والعلمية، والأدبية.

جـ تكوين قاعدة بيانات مهمة للبحث الأكاديمي، والتطبيق العملي.

دـ إضافة الجديد إلى عالم البحث والمعرفة.

هـ ـ ترسيخ الحرص على دقة التصور، وصحة المعلومة.

دـ الإعانة على الوصول إلى الأحكام الصحيحة الصائبة المستندة على الدليل، والبرهان.

ثانياً: مفهوم مناهج البحث

١ـ مفهومها باعتبار مفرديها: مناهج البحث مركبة من كلمتين: (مناهج) و(**البحث**).

وفيما يلي بيان لمفهومها باعتبار مفرديها: **أـ تعريف كلمة المنهج في اللغة:** أصل هذه الكلمة مادة (نهج) والنون والهاء والجيم أصلان متباينان ـ كما يقول ابن فارس ـ:

الأول: النهج: الطريق، والمنهج: الطريق ـ أيضاً ـ والجمع مناهج، والمنهاج كالمنهج، يقال: نهج الأمر: أوضحه.

فالمنهج، والنهج، والمنهاج: الطريق الواضح المستقيم.

الثاني: الانقطاع: يقال: أتانا فلان ينهج إذا أتى مبهوراً منقطع النفس، وضربت فلاناً حتى أنهج، أو سقط.

والذي يعني ههنا: المعنى الأول: يقال: نَهَجتُ الطريق: أي سلكته.

ب- **تعريف المنهج في الاصطلاح**: هو الطريق المسلوك في دراسة موضوعٍ ما؛ لتحقيق هدفٍ ما.

٢- **أهمية المنهج**: للمنهج في الدراسة وعالم البحث العلمي أهمية، ومما يبين ذلك ما يلي:

أ- أنه يعين على الوصول إلى النتائج الصحيحة.

ب- أنه وسيلة لتأصيل النظريات في العلوم النظرية، وقيام المشروعات في ميدان العلوم التطبيقية.

٣- **تعريف مناهج البحث باعتبار التركيب**: مناهج البحث مصطلح مركب من كلمتين: (**مناهج**) و (**البحث**).

وقد مضى الكلام على كل واحدة منهما على حدة.

وكلمة (**مناهج**) ههنا أضيف إلى كلمة (**البحث**).

والتركيب بالإضافة يفيد معنىً اصطلاحياً جديداً.

أما تعريف هذا المصطلح **باعتبار تركيبه**، فهو: الطرق العلمية المعيارية، والأدوات الإجرائية التي يعتمدها الباحث في جمع المادة التي يُراد بحثُها ودراستُها؛ من أجل الوصول إلى نتيجة فيها.

أو يقال: هي الطريقة التي يسير عليها دارس أو باحث؛ ليصل في النهاية إلى حقيقة في موضوعٍ أو علمٍ.

وبعض الباحثين يرى أن إطلاق منهج البحث العلمي يشمل أمرين:

الأول: القواعد العلمية التي يسلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة كالمنطق الأرسطي في الفلسفة، وأصول الفقه في الأحكام الشرعية، والمناهج الحديثة تجريبية ورياضية.

والثاني: الطرائق العملية الإجرائية التي يمارسها الباحث في إخراج بحثه كالرجوع إلى المصادر، أو عمل الاستبيان، وجمع المادة العلمية، والصياغة، والفهرسة، ونحو ذلك.

٤ـ شروط أو مواصفات مناهج البحث: لا بد أن تتصف بأمور منها:

أـ المعيارية: وهي القواعد العلمية.

بـ الاطراد: وهو الاستمرار والسير على طريق واحد.

جـ الموضوعية: ويقصد بها حصرُ الدراسةِ في الموضوع، والبعدُ عن الحشوِ والاستطرادِ، وتجردُ الأفكارِ والأحكامِ من النزعات الشخصية.

المسألة الثانية: أنواع البحوث

ويقصد بها هنا أمران: **البحوث العامة، والبحوث الجامعية.**

النوع الأول: البحوث العامة: وهي ما كان في مجال التأليف عموماً.

وقد حاول الأوائل أن يحصروا ما يندرج تحت هذا النوع، ويحددوا أبوابه بما يلي:

١ ـ أن يفترع بحثاً جديداً لم يسبق إليه؛ فيخترعه. ٢ـ أو يكتب في شيء مغلق، فيشرحه. ٣ـ أو ناقص فيتممه. ٤ـ أو طويل؛ فيختصره. ٥ـ أو شيء متفرق؛ فيجمعه. ٦ـ أو مختلط؛ فيرتبه. ٧ـ أو شيء أخطأ فيه مصنفه؛ فيصلحه. ٨ـ تحقيق المخطوطات.

فهذه هي أنواع التأليف، ومقاصده التي لا يكاد يخرج عنها بحث.

والبحوث العامة لا يشترط فيها ما يشترط **في البحوث الأكاديمية الجامعية**؛ إذ يُغْتَفر فيها ما لا يغتفر في البحوث الجامعية الأكاديمية التي لها قواعدها، وطرائقها المنضبطة، والتي هي مجال الكلام في هذه الخلاصة.

ولا غنى لعالِم المعرفة عن البحوث العامة، أو البحوث الأكاديمية.

غير أن البحوث العامة قد يُتَخَفَّفُ فيها من الكثير من متطلبات البحوث الأكاديمية.

وبعض الباحثين يجمع بين هذا وهذا.

النوع الثاني: البحوث الأكاديمية الجامعية: وهي التي لها قواعدها المنضبطة، وقوالبها الخاصة، وهي ما يكون في الحقل الجامعي.

هذا وإن البحوث الجامعية كثيرة متشعبة ، وأهمها ما يلي :

١ـ **البحث الصفي**: وهو بحثٌ يُطلب من الطالب في سنوات الدراسة الجامعية ، ويَختار أستاذٌ متخصص ، أو قسمٌ من الأقسام عنوان البحث لذلك الطالب ، ويرشده المشرف عليه إلى المصادر ، والمراجع ، والإجراءات التي تعينه على إتمامه ، ويكون ـ غالباً ـ في حدود خمسين صفحة ، تزيد ، أو تنقص.

والمقصود من هذا البحث تنميةُ مواهبِ الطالب ، وقدراتِه البحثية ، ومحاولةُ تنظيمِ أفكاره ، وتدريبه على عرضها بوضوح ودقة ، وإعداده لمرحلة أعلى.

وفي كثير من الجامعات العربية لا يُوْلَى هذا النوع من البحث عناية لائقة به ـ خصوصاً في مرحلة البكالوريوس ـ وإنما يكون مظهريًّا ثانويًّا يستهلك وقت الطلاب دون أن يكون لهم فائدة علمية تطبيقية من ورائه.

ومن هنا لا يكاد الطالب يعرف ما ينبغي معرفته من البحث ومناهجه ، والتدرب عليه إلا إذا دخل في مرحلة الماجستير ، فحينها يجد مشقة وعنتاً في التدرب على المنهجية البحثية.

ولو أعطيت بحوث البكالوريوس حقها؛ لتهيأ الطالب إلى مرحلة الماجستير بتدرج ، ودون كبير عناء.

وفي هذه المرحلة ـ مرحلة البكالوريوس ـ يحتاج الطالب إلى جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية أو الثانوية ، وإعادة صياغتها في أسلوب علمي واضح ، وبطريقة منهجية منظمة.

وليس من الضروري أن يدوِّن الطالب آراءه الخاصةَ ، أو انطباعاتِه الشخصيةَ حول الفكرة الأساس؛ لأن المقصود ههنا تدريب الطالب على منهجية البحث.

٢ ـ الماجستير والدكتوراه: ومحور الدراسة فيهما يدور حول موضوع معين مُبْتَكر، يجمع له الباحث ما أمكن من دراسات وأفكار، وبيانات ومعلومات يتفحصها، وينقدها بموازين النقد العلمي السليم؛ تعبيراً وتحليلاً مؤيداً بالبراهين والشواهد، ويكون له رأي وموقف، وأن يتسم البحث بالتحديد، والأصالة، والتجديد.

والدكتوراه لا تختلف كثيراً عن الماجستير من حيث العموم، وإن كان المقصود من الماجستير حصول الطالب على تجارب أوسع في البحث والتحقيق.

كما أنها ـ أي الماجستير ـ تُعَدُّ في النهاية امتحاناً يعطي فكرةً عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته للتحضير لما بعدها، وهي الدكتوراه التي يُفترض أن يكون العمل فيها مثرياً للمعارف الإنسانية بصورة أجلى، وأن يكون معتمداً على مراجع أوسع، ومتسماً ببراعة التحليل، والتنظيم، والعمق، وحسن الصياغة، والقدرة على النقد والموازنة؛ فالبحث العلمي يُقَدَّر بمقدار جدواه العلمية والاجتماعية، وبمدى ظهور شخصية الباحث المتمثلة في أصالة أفكاره، ومنهجيته في عرضها، ومناقشتها بأسلوب علمي هادئ رصين مع التزام الجوانب المطلوبة في البحث.

ويمكن أن يقال: إن الماجستير إعداد باحث، والدكتوراه إعداد بحث.

٣ـ البحوث الـمُحَكَّمَة: والكلام فيها يطول، وخلاصته فيما يلي:

أـ أنها نوعٌ عالٍ من البحوث الجامعية الأكاديمية.

وهي تُعَدُّ، وتقدم غالباً من أساتذة الجامعات إلى مجلات علمية محكمة، ويراد منها تحكيم تلك البحوث، ونشرها.

وقد يُعِدها، ويقدمها طلاب؛ ليتدربوا على بحوث الماجستير، أو الدكتوراه.

ب- **المجلات العلمية المحكمة**: هي دوريات عملية تنشر بحوثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه البحوث من قبل عدد من المتخصصين.

ج- **لتحكيم البحوث أهداف، وأغراض، وثمرات** تعود على الباحث، والميدان العلمي.

أما ما يعود منها على الباحث فهو الارتقاء بفكره، ومنهجيته، وعلميته، ودقته.

والارتقاء -كذلك- بسلمه الوظيفي إذا كان أستاذاً أكاديمياً في الجامعة؛ حيث يترقى الأستاذ المساعد بعد تقديمه أربعة أبحاث مُحكَّمة في التخصص، وبعد مضي المدة الزمنية النظامية المحددة يترقى إلى أستاذ مشارك، ويترقى إلى أستاذ بعد أن يقدم ستة أبحاث مُحكَّمة في التخصص بعد مضي المدة الزمنية النظامية المحددة.

وكذلك تفيد الطالب الذي ينشر قبل مرحلة الماجستير والدكتوراه؛ بأن يتدرب على البحث، ويفيد من أخطائه، وتوجيه محكمي بحثه.

وتعود على البحث العلمي بإمداده بالجديد من الفائدة، والمعرفة.

د- **البحوث المحكمة لا تختلف كثيراً - من حيث المنهجية - عن بحوث الماجستير والدكتوراه**؛ حيث تشترك معها في كثير من إجراءات البحث.

وتختلف عنها بأمور تختص بها، كحجم البحث؛ حيث لا يسوغ فيها الطول؛ إذ يغلب عليها التحديد بصفحات معينة؛ حيث لا تزيد عن كلمات محسوبة، أو صفحاتٍ لا تتعدى الخمسين، بل ربما تقل أو تزيد قليلاً بحسب شروط النشر، وضوابطه التي تختلف من مجلة إلى مجلة .

وتختلف بتركيزها على فكرة لا تطول ولا تحتمل كثرة التقسيم والتشعيب؛ إذ قد تتكون من مبحثين أو أكثر، أو مطلبين أو أكثر، أو فصلين لا يطولان، وهكذا...

فالحصر هو الغالب في تلك البحوث، والتوسع غير مُرَغَّبٍ فيه.

هـ ـ هناك أمور ينبغي مراعاتها عند إرادة تحكيم البحوث، وأهمها ما يلي:

ـ مراعاة قواعد البحث العامة.

ـ تحقيق الشروط الإجرائية الشكلية التي تطلبها المجلة المُحكّمة.

وهذه الشروط تختلف من مجلة إلى أخرى، وعادة ما تكون حول نوع الخط، وعدد الصفحات، أو عدد الكلمات، وطريقة التوثيق والفهرسة، ونحو ذلك.

وهي ـفي أغلبهاـ قريبة من بعض مع وجود بعض الفروق.

والباحث الذي يريد تحكيم بحثه عند مجلة من المجلات العلمية المحكمة لابد له من التأكد من معرفة تلك الشروط، والسير على مقتضاها؛ حتى لا يُعَرِّضَ بحثه للرد.

ـ **حسن التعامل مع الملحوظات التي تَرِدُ من قِبل المحكمين**، وذلك بقبول ما يراه صالحاً للأخذ، وبحسن الرد والمناقشة لما يريد إبداء وجهة نظره حياله، وهكذا.

ـ **الصبر** على لأواء بعض المحكمين، وتعنتهم، وتأخرهم في الإنجاز.

ـ **مراعاة وضع العناصر المهمة في البحث**: مثل: عنوان البحث، ومشكلته، وفرضياته، وأهميته، وأهدافه، ومنهجيته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وهكذا...

وهذه ليست بلازمة جميعها، بل قد يستغنى عن بعضها؛ حسب طبيعة البحث، وشروط المجلة المَحَكّمة.

- اشتمال البحث على فكرة أصيلة جديدة.

و- **طريقة إرسال البحوث إلى المجلات المحكمة:** جرت العادة في العرف الأكاديمي أن يقوم الباحث بمراسلة المجلة التي يريد تحكيم بحثه عندها حال تأكده من إتمام بحثه؛ فيتقدم بطلب لتحكيم بحثه، ونشره.

وعند استلامه يقوم محرر المجلة بمراجعة سريعة للبحث؛ ليقرر بعدها أن يستمر في إجراءات التحكيم والنشر، أو أن يرده إلى الباحث؛ ليستوفي شروط المجلة إن كان الباحث لم يستوفها.

ثم تبدأ بعد ذلك عملية التحكيم، حيث يقوم المحرر، أو رئيس التحرير باختيار بعض الباحثين المختصين في موضوع البحثِ المرادِ تحكيمُه ونشرُه، فيقوم كل متخصصٍ بفحص البحث، وكتابة تقرير عنه؛ حيث يوضح من خلاله قيمة البحث العلمية، ويوضح رأيه في قبوله، أو رده، أو أن يطلب من الباحث إجراء تعديلات عليه، ونحو ذلك مما يختلف من سياسة مجلة إلى أخرى.

وتعد هذه العملية ضرورية للتأكد من جودة البحث، وصحة معلوماته.

ثم إذا أُجيز البحث يعطى الباحث كتاباً يتضمن إفادة المجلة بتحكيم بحثه، ووعده بنشره متى ما سنحت الفرصة للنشر.

وبذلك يكون الباحث حصل على شهادة ببحث محكّم.

ز- **طريقة التحكيم:** مرت الإشارة إليها، وهي تختلف من مجلة لأخرى، ولكن هناك خطوط عريضة ومعايير عامة لطريقة التحكيم، ويمكن إجمالها فيما يلي:

ـ مطابقة العنوان لمضمون البحث.

ـ جدة البحث، وإسهامه في التقدم العلمي والمعرفي.

ـ ترابطه، وإسهامه في التقدم العلمي والمعرفي.

ـ وضوح مشكلته، وتكامل عرضها منطقياً.

ـ كفاية إجراءاته المستخدمة في جميع البيانات.

ـ كفاية المراجع والمصادر. ـ حسن الصياغة ـ مراعاة المواصفات التي وضعتها المجلة.

ح ـ آفات في تحكيم البحوث: هناك آفات تعتري هذا الباب، ومنها ما يلي:

ـ قلة مراعاة الباحثين لقواعد النشر في المجلات.

ـ تعنت بعض الباحثين في قبول وجهات نظر المحكمين.

ـ كون المحكمين ليسوا على درجة واحدة من الثقافة، والذوق، والمنهجية، والعلم؛ فبعضهم على درجة عالية من العلم، والمعرفة بسياسة المجلة، وبمنهجية البحث، وطريقة تحكيم البحوث المحكمة؛ فترى تحكيمه مترابطاً، منطقياً، معياريًّا، لا ينقد ولا يلاحظ إلا عن بينة وبرهان مراعياً طبيعةَ تحكيمِ أمثالِ هذا النوع من البحوث، وسياسةَ المجلة المحكمة.

وبعضهم بعكس ذلك، فتراه قليل المعرفة، محدود الثقافة، ولو كان يحمل رتبة علمية عالية كأن يكون أستاذاً.

وقد يكون أقل بمراحل من بعض من يحكم بحوثه؛ فتراه لا يراعي قواعد التحكيم في البحوث المحكمة، وتراه لا يفهم مرامي الباحث، ولا يدرك منهجيته، فيقع في أخطاء، وربما رد البحث.

ـ أن بعض المحكمين يتعامل مع البحث المحكَّم كتعامله مع رسائل الماجستير والدكتوراه من كل ناحية.

ـ أن بعض المحكمين يطالب الباحث بأمور لا تناسب سياسة المجلة، كأن يطالبه بالترجمة لكل علم، والشرح لكل كلمة غريبة، والتعريف بكل بلد، ولو كان معروفاً، وبكل فرقة ولو كانت مشهورة.

ولو أخذ الباحث بذلك لزادت صفحات بحثه، وربما رُدَّ، أو طولب بتقليصه.

يذكر أحد الباحثين أنه أرسل بحثه إلى إحدى المجلات؛ فأتته ملحوظات من أحد المحكمين يثني على البحث، ويقرر صلاحيته.

وأتته من المحكم الآخر ملحوظات ومقترحات بلغت ثلاثمائة ملحوظة ومقترح؛ إذ لم يترك ذلك المحكِّم صفحة، أو عَلَماً، أو طائفة، أو مصطلحاً، إلا وطالب بالكتابة عن ذلك كله بتفصيل.

وهذا شطط، وخروج عن طبيعة ذلك النوع من البحوث.

ولعل من حسنات بعض المجلات المحكِّمة أن وضعت قوائم للمحكِّمين؛ فبعضهم تضعه في القائمة السوداء؛ بحيث لا يرسل إليه مرةً أخرى بسبب جهله، وقلة سيره مع قواعد التحكيم.

وبعضهم تضعه في القائمة التي توالي إرسال البحوث إليهم.

ـ ومن آفات بعض المحكمين التأخير الخارج عن طوره، فترى البحث الذي يقع في ثلاثين صفحة يمكث عنده أياماً طويلة، وربما شهوراً.

ولعل من جميل سياسة بعض المجلات أن حددت وقتاً لتسليم البحوث المحكمة.

فهذه ـ إذاً ـ أهم أنواع البحوث العلمية.

المسألة الثالثة: أنواع مناهج البحث

للبحث مناهج مختلفة أشهرها ما يلي:

١ـ **المنهج الوصفي**: وهو بحثُ ظاهرةٍ ما، في فترة محددة؛ للوصول إلى إثبات حقيقةٍ ما.

وذلك بملاحظة تلك الظاهرة، ووصفها، والحديث عن جوانبها، وكشف خصائصها.

مثال ذلك: دراسة دلالة بعض الألفاظ في العصر الجاهلي، أو دراسة بعض المصطلحات في فن معين.

فهذه وما شاكلها تعد بحوثاً وصفية، وكثير من البحوث تسير على هذا النهج، وهو من أهم مناهج البحث، وأكثرها استعمالاً؛ فموضوعه ـ كما مر ـ الوصف، والتحليل، والتفسير.

ومن أهم خصائصه: أـ يبحث في أشياء مختلفة لم تسبق دراستها.

بـ يتضمن مقترحاتٍ وحلولاً مع اختبار صحتها.

جـ كثيراً ما يستخدم الطريقة المنطقية الاستقرائية الاستنتاجية.

دـ طرح ما ليس صحيحاً من الفرضيات.

هـ ـ وصف النماذج المختلفة بصورة دقيقة.

٢ـ **المنهج التاريخي**: وهو الذي يبحث في قضيةٍ ما مِنْ حيثُ نشأتُها، وتطورُها، وتغيراتها خلال التاريخ، ويتم فيه استخدام الطريقة العلمية لوصف الأحداث، وتحليلها تأثراً وتأثيراً.

وذلك كدراسة بعض الألفاظ في الشعر الجاهلي، ثم معانيها في العصور الإسلامية إلى عصرنا الحاضر.

٣- المنهج المقارن: ويعني المقارنة بين شخصيتين، أو كتابين، أو عملين، أو أكثر، ومحاولةُ توضيحِ ما بينهما من خلافات أو تقارب.

ويلاحظ أن المنهجين: التاريخي والمقارن يعتمدان أساساً على المنهج الوصفي.

٤- المنهج الاستدلالي الاستنباطي: وهو الذي يُعنى بتأمل الأمور الجزئية؛ لاستنتاج أحكام من خلالها.

كما في النظر في الأدلة التي تدل على حكمٍ ما، ثم يؤخذ منها أحكاماً على مسائل أخرى.

٥- المنهج الاستقرائي: وهو الذي يُعْنَى بتتبع الجزئيات من خلال الملاحظة والتتبع والتجربة لاستنتاج حكمٍ ما.

كالذي يستقرأ مثلاً أدلة موانع إنفاذ الوعيد، أو تقسيم أنواع التوحيد، أو شروط شهادة التوحيد، فَيَصِلُ من خلالها إلى مجموع تلك الموانع، أو الأنواع، أو الشروط.

٦- المنهج الجدلي: وهو الذي يدور بين اثنين أو أكثر، فيقوم على إثبات رأي، أو تفنيده وفق طرق معينة.

٧- المنهج التطبيقي: وهو الذي يقوم فيه الباحث بإجراء تجارب، ودراسة عينات، أو حالات طبيعية، وملاحظة تغيراتها بطريقة علمية منظمة.

٨- المنهج العام: وهو الذي يفيد من المناهج السابقة دون أن يتقيد بواحد منها.

٩- **المنهج التوثيقي**: وهو ما يكون في ميدان تحقيق المخطوطات.

ويهدف إلى تقديم حقائق التراث جمعاً، أو تحقيقاً، أو تأريخاً؛ فهو يجمع بين ثلاثة معانٍ: الجمع، والتحقيق، والتأريخ.

ويقصد به جمع أطراف موضوع علميٍّ ما، وإعادة تركيبها تركيباً علمياً متناسقاً بعدما كانت متناثرة في مراجع العلم الشرعي.

وهذا المجموع أو المركب قد يكون نظرية علمية، أو كتاباً ضائعاً، أو إنجازاً لأحد العلماء.

كما أن الموضوعات التي لا تدخل في أيٍّ من المناهج السابقة تندرج تحت المنهج العام.

فهذه - بإجمال - أهم أنواع مناهج البحث مع ملاحظة تغير مسمياتها عند بعض الباحثين، ومع زيادة بعض الأنواع كالمنهج التحليلي القائم على التأمل والنظر، ويكاد يكون هو المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي.

المسألة الرابعة: الباحث، وصفاته

أولاً: الباحث

هو شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية والنفسية والعلمية التي تؤهله للقيام ببحث علمي؛ فالتأهيل العلمي المسبق، والتزود من المعارف العامة بقدر كافٍ مطلب أساس لإيجاد الباحث، وتكوين شخصيته العلمية.

والباحث الأصيل هو الذي يتطلع إلى المجهول، ويبحث عن الجديد، ويتميز بالمرونة الفكرية، ويمتلك القدرة على تنظيم المعلومات التي يريد نقلها للقارئ في أسلوب علمي رصين منظم.

ثانياً: صفات الباحث

هناك صفات عدة لا بد من توافرها في الباحث ـ وقد مر شيء منه في الفقرة الماضية ـ ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ **الرغبة**: بحيث يكون لدى الباحث رغبة في العمل الذي يحس بأنه سيقوم به.

أما إذا كان غير راغب في العمل، ولا يجد من نفسه إقبالاً عليه ـ فإن ذلك سيقوده إلى استنفاد الكثير من الوقت والجهد بلا جدوى.

لذا يحسن بالباحث إذا لم يكن لديه رغبة قوية في البحث، أو كانت رغبته ضئيلة ـ أن يتكلف الرغبة، وأن يشعر نفسه ما للبحث من ثمرة حاضرة ومستقبلة.

وإذا لم يكن من الموت بدٌّ فمن العجز أن تموت جبانا

وإذا لم تكن لديه رغبة البتة، بل كان منصرفاً كل الانصراف عن البحث، وغير راغب في تحمل لأوائه وأعبائه، وكان مقبلاً على شؤون أخرى غير البحث ـ فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، و:

إذا لم تستطع شيئاً فَدَعْهُ وجاوزه إلى ما تستطيع

ولا يعني وجود الرغبة عند الباحث ألا يَدِبّ الملل، والفتور إلى نفسه؛ فذاك شعور يجده كل إنسان؛ فمقل ومستكثر ـ كما سيتبين في الفقرة التالية ـ.

٢ـ الصبر: فالصبر عدة الباحث، ووقوده الذي لا ينضب؛ وهو الذي يمده بتحمل مشاق البحث، والتفتيش عن المصادر، والمراجع، ومعاناة التجارب، والمراجعة، وربما كثرة الأسفار بحثاً عن المعلومة؛ فإذا كان صبوراً كان جديراً بتحقيق الآمال، والوصول إلى النتائج المُرضية المذهلة.

وإذا كان ضجوراً ملولاً أوشك أن يرجع القهقرى بالخيبة، وصِفْر العَيبة.

ومما يحسن في ذلك أن يرقب الباحث حال نفسه؛ فإن وجد منها إقبالاً على البحث ـ اغتنم ذلك، وضاعف من نشاطه، وجهده.

وإن وجد إدباراً لم يستسلم له، بل عمل ما في وسعه ولو قلّ.

وإن وجد من نفسه ملالة، أو تبرماً من كثرة العمل فلْيُجِمَّها حتى تستعيد نشاطها، وإقبالها، وهكذا.

ومن الصبر الذي يحتاجه الباحث ـ وخصوصاً من كان في السلك الأكاديمي ـ الصبر على معاناة الإجراءات النظامية، كتقديم الخطط، ومراجعة الأقسام العلمية، والصبر على ما قد يجده من المشرف من تباطؤ، أو جفوة؛ فعليه أن

يصبر، وأن يرعى حق أستاذه، ويحرص على أداء ما يناط به، وأن يكون شغوفاً بالفائدة، منضبطاً في مواعيده، مراعياً وقت مشرفه.

٣ـ الإنصاف والموضوعية: فذلك جمال العلم، وزينة البحث، وأمارة التجرد، وبرهان العقل والإيمان.

وذلك يحمل على الأمانة التي تجعل البحث زاكي الثمر، حلو المطعم؛ فإذا نقل رأياً أو نسب قولاً ـ راعى الأمانة في نقلِه، ونسبتِه دون تزيُّدَ أو تعسفَ، أو بتر للنصوص، أو نحو ذلك.

كما أن الإنصاف يحمل على ترك الاستسلام للعوارض النفسية: من نحو الغضب، أو الرضا، أو الحب، أو البغض.

وإنما يبحث بموضوعيةٍ، وتجرد.

٤ـ سلامة الذوق: بحيث يُحسن المدخل، والمأخذ، والاعتراض، والرد، والمناقشة، والنقد، بعيداً عن لغة الاستفزاز، أو لغة الانهزام.

ومن سلامة ذوق الباحث أن يتجنب العبارة الجافية الموحشة، والنتائج العلمية المسبقة.

٥ـ العقلية المنظمة البناءة: فلا مجال في البحث العلمي للفوضى، والاضطراب؛ بل لا بد للباحث أن يكون على قدرٍ عالٍ من التنظيم، وحسن التبويب والترتيب؛ فيبدو عمله متناسقاً لا اضطراب فيه، ولا تفكك، ولا تخاذل.

٦ـ عمق التفكير، وإطالة التأمل: بحيث يكون البحث الذي بين يديه حاضراً في ذهنه، مستولياً على تفكيره، حتى يتسنى له العيش معه، والغوص في

أعماقه، وإطالة النظر فيه؛ فبذلك يتعجَّن في ذهنه، ويتشربه لُبُّه، ويتخلل منه مسلك الروح.

ومما يعين على ذلك: أن يتخفف من الأعمال قدر المستطاع؛ حتى يتوافر ذهنه على البحث الذي هو بصدده، ولأجل أن يستجمع خواطره في الجزئية التي بين يديه، وأن يحمل معه قلماً وورقة، أو ما يقوم مقام ذلك من الأجهزة الحديثة؛ حتى يتسنى له تدوين ملحوظاته، وما يخطر بباله أثناء سيره، أو جلوسه في مكانٍ مّا.

٧- **الفطنة ودقة الملاحظة:** فالبحث يحتاج إلى أن يكون الباحث ذا فطنة مستيقظة، وملاحظة دقيقة؛ بحيث يتنبه لكل صغيرة وكبيرة في البحث؛ فذلك أدعى لترابط البحث، وقوته، ودقة نقله، وسلامة نتائجه.

٨- **التثبت:** بحيث لا يقبل الباحث كلَّ ما يسمعه، أو يقرؤه على أنه قضية مسلمة.

بل لا بد أن يُعْمِل فيه نظره، ويقلب فيه فكره، ويزنه بميزان دقيق من الحنكة والفطنة.

وهذا ما يسمى بالشك العلمي، وهو ضرورة في البحث، بخلاف الشك المَرَضِي الذي يدفع إليه الهوى الغالب، والرغبة في مخالفة المألوف.

٩- **الاتصاف بروح المبادرة:** وذلك بأن يكون الباحث منتهزاً للفرص، مجانباً للتأجيل والتسويف.

ومن روح المبادرةِ السرعةُ في تنفيذ ما عزم عليه قدر المستطاع.

والسرعة لا تعني العجلة؛ إذ العجلة مذمومة.

أما السرعة بمعنى عدم التباطؤ فدليل حزم، وأمارة جدٍّ.

١٠ـ **الحافظة الواعية، والذاكرة القوية:** حتى يعي ما قرأه وكتبه سابقاً، فيجمعه إلى ما قرأه وكتبه حديثاً.

وإلا تشتت عليه البحث، وتداخل بعضه في بعض.

١١ـ **متابعة الجديد في ميدان المعرفة، والبحث والتخصص:** فذلك دليل وعي الباحث، ورغبته في التحصيل، ومزيدٍ من الثقافة والمعرفة.

١٢ـ **القدرة على الاستمتاع بالبحث:** فتلك خصلةٌ شريفةٌ، ومتعةٌ عاجلةٌ يحسن بالباحث أن يتخلق بها، ولا ينبغي له أن يَعْطُل عنها؛ فبرغم ما في البحث من تعب، ونَصَبٍ، ومشقَّة ـ ففيه متعة، ولذة، وسعادة لا تعدلها أكثر اللذات؛ إذ أكثر اللذات التي يسعى لها الناس ـ لذاتٌ حسيَّةٌ.

ولذةُ العلمِ، والبحث لذة عقلية.

واللذات العقلية أعظم سعادةً، وأبقى جولةً، وأخلد أثراً.

ولو صُوِّر العلم لكان أجلى من صورة القمر إذا اتسق؛ فمن لذات البحث مناجاة الفكر، واقتناص الأوابد، ومعرفة أقدار العلماء، والتعود على طول النَّفَس، والحرص على الوصول إلى الحقائق.

وأعظم لذاته ـ وخصوصاً للباحث المسلم ـ ما يترتب عليه من الثواب الجزيل، والأجر المتسلسل إذا صحَّت النية، واحْتُسِب الأجر؛ ففي ذلك لذة، وسلوة، ودافعٌ لمزيدٍ من الجد والبذل.

وقد أجمع العقلاء على أن النعيم لا يدرك بالنعيم، وأن الراحة لا تنال بالراحة.

قال أبو تمام:

بَصُرت بالراحة الكبرى فلم أرَها تُنال إلا على جسرٍ من التعب

وقال أبو الطيب المتنبي:

تلذ له المروءة وهي تؤذي ومن يعشقْ يَلَذُّ له الغرام

وقال:

تريدين لقيان المعالي رخيصةً ولا بد دون الشهد من إبر النحل

وقال:

دون الحلاوة في الزمان مرارة لا تُختطى إلا على أهواله

وقد عبَّر عن لذة العلم والبحث كثير من العلماء؛ فهذا الإمام الشافعي يعرب عن عظيم سعادته، واغتباطه بالعلم والبحث، ويفضل ذلك على سائر اللذات، فيقول رحمه الله:

سهري لتنقيح العلوم ألذُّ لي من وصلِ غانيةٍ وطيبِ عناق

وصرير أقلامي على صفحاتها أحلى من الدوكاء والعشاق

وألذ من نقر الفتاة لدُفِّها نقري لألقي الرمل عن أوراقي

وتمايلي طرباً لحل عويصةٍ في الدرس أشهى من مدامة ساقي

وأبيت سهران الدجى وتبيته نوماً وتبغي بعد ذاك لحاقي

وهذا ما حدا بالسبكي رحمه الله أن يقول:

لأسرار آيات الكتاب مَعَانِ تَدِقُّ فلا تبدو لكل مُعانِ

إذا بارقٌ قد لاح منها لناظري هَمَمْتُ قريرَ العين بالطيران

وعبَّر عن هذا المعنى أحدهم قائلاً :

وأطيب أوقاتي من الدهر خلوةً ... يقرّ بها قلبي ويصفو بها ذهني
ويأخذ لي من سَورة الفكر نشوةً ... فأخرج من فنّ وأدخل في فنّ
ويفهم ما قد قال عقلي تصوري ... فنقلي عن أذني وسمعي بها مني
وأسمع من نجوى الدفاتر طُرفةً ... أزيل بها همي وأجلو بها حزني
ينادمني قومٌ لديّ حديثهم ... فما غاب منهم غير شخصهم عني

فيحسن بالباحث ألا يبخس نفسه حظها من تلك السعادة ، واللذة.

١٣ـ لزوم التواضع : فالباحث الجاد العاقل ملازم للتواضع ، مجانب للغرور ، متجافٍ عن الإعجاب بالنفس؛ إذ دأبه البحث ، وتقليب النظر في بطون الكتب ، ونتائج الأفكار.

وذلك يورثه إكبار العلماء ، واهتضام النفس؛ فلا يرى نفسه إلا صغيراً أمام أولئك الأعلام الكبار؛ فلا تراه متطاولاً ، ولا متعجرفاً ، ولا مزدرياً لمن دونه؛ فكلما ازداد علماً ازداد تواضعاً ، على حد قول الإمام الشافعي رحمه الله :

كلما أدبني الدهر ... أراني نقص عقلي
وإذا ما زدت علماً ... زادني علماً بجهلي

١٤ـ التماس البركة ، والمعونة من الله ـعز وجلـ : فإن من أعظم ما يعين الباحث ـخصوصاً المسلمـ على التحلي بما مضى من الصفات السالف ذكرها ـ إقباله على ربه ، وكثرة إلحاحه عليه ، وطلبه المعونة منه ، والتماسه البركة في الوقت والجهد والعلم مع سلامة النية ، وطهارة المقاصد؛ فإن ذلك من أعظم البواعث على تحقيق المطالب ونيل المآرب ـ وإن كانت أكثر كتب البحث العلمي لا تأبه بتلك المعاني ـ.

فإذا بارك الله في الوقت، والجهد، والعلم، والعمل - فلا تسل عما سيُعْقِبُ ذلك من الخير، وانشراح الصدر، وتيسير الأمور.

وهذا ما يفسر لنا ما قام به علماء الإسلام في مختلف الأعصار والأمصار من جهد عظيم جبار لو عرض على مقاييس البحث العلمي من ناحية الوقت والجهد - لربما عُدَّ ضرباً من الخيال.

ولكنها البركة التي حلت في هذه الأمة؛ فصارت - كما يقول ابن تيمية في نقض المنطق - تنال من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرها في قرون وأجيال.

ومما يلتمس به الباحث البركة أن يعين زملاءه، ويحب لهم ما يحبه لنفسه، وألا يبخل عليهم بالفائدة، فالله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

المسألة الخامسة: الإشراف العلمي

هو توجيه أستاذٍ متخصصٍ طالبَ البحث إلى المنهج العلمي في دراسة موضوعٍ ما، وكيفية عرض قضاياه، ومناقشتها، واستخلاص النتائج المقررة منها، وفْقَ المعايير العلمية المقررة.

وليس الإشراف عملاً إدارياً بحتاً يستطيع أي عضو في هيئة التدريس أن يقوم به على الوجه المطلوب.

وإنما هو مهمة صعبة تصنع الباحثين، وتقدمهم إلى عالم البحث والمعرفة.

ولا بد للمشرف العلمي من التحلي بروح التواضع، والحلم، والحزم، والرغبة في إفادة الباحث، والصبر على تعليمه، وتدريبه، والمراعاة لحاله، وما يعتريه من رهبة، وهيبة لمرشده، أو مشرفه.

ومما يرتفع به قدر المشرف، ويؤدي من خلاله أمانته المنوطة به ـ أن يكون ذا مبادرةٍ، وحسن تواصلٍ مع الطالب؛ بحيث لا يضيِّع عليه الوقت والفرص بالتأخر عن الرد، أو إبداءِ الملحوظات؛ إذ بعض المشرفين يقطع الطالب كثيراً بسبب تأخيره، وقلة تواصله، وكثرة اعتذاراته.

والطالب في مثل تلك الأحوال لا حول له، ولا قوة.

المسألة السادسة: اختيار موضوع البحث ـ المشكلة ـ

فذلك أول المراحل، وأهمها، والبحث من بدايته إلى نهايته يدور حول موضوعه.

بل إن حياة الباحث الأكاديمية العلمية تدور في كثير من الأحيان حول بحثه الذي يختاره لرسالته العلمية.

والكلام في هذا الشأن سيتناول الأمور التالية:

أولاً: أمور لابد من مراعاتها في اختيار الموضوع

هناك أمورٌ لا بد من مراعاتها حال اختيار الموضوع، وأهمها ما يلي:

١ـ **الجِدَّة والإضافة**: وذلك نابع من إحساس الباحث بوجود موضوع جديد جدير بالدراسة، وشعوره بوجود مشكلة قائمة يراد حلها، ويكون فيها إضافة علمية؛ فهذه هي البداية المنطقية للقيام ببحث علمي أصيل.

٢ـ **تجنب التكرار**: حتى لا يكون البحث مبتذلاً، ويكونَ الوقت والجهد، والمال الذي يصرف فيه ضائعاً.

٣ـ **الطرافة**: بحيث يكون البحث مستعذباً لائقاً مقبولاً.

ويكون ذلك بالغوص في البحث، لاستخراج موضوع طريف.

٤ـ **مراعاة الميول والاستعداد**: فالباحث الجاد الأصيل هو من يراعي ذلك؛ بحيث يكون اختياره للموضوع نابعاً من ذاته، مراعىً فيه ميولَه واستعداداته؛ فقد أثبتت التجربة أن الذين يوفقون لذلك هم أكثر نجاحاً وسعادة وإبداعاً.

فحسن اختيار الموضوع ـ إذاً ـ وملائمته للباحث هو محور العمل العلمي الناجح؛ لذا فإن العلماء والباحثين يحذرون من اعتماد طالب الدراسات العليا

على مقترحات الآخرين في اختيار الموضوع دون أن يكون ملائماً للطالب، واستعداده وميوله.

٥ـ **مراعاة وقت البحث:** ويُعنى بذلك: الوقت المخصص للبحث؛ من ناحية الطول، أو القِصَر، ومن ناحية حجم الموضوع لأن يكون رسالة ماجستير، أو دكتوراه.

٦ـ **توافر المصادر والمادة العلمية:** فلا يسوغ بحال أن يختار الباحث موضوعاً لا تتوافر مصادره، أو أن يكون لا مصادر له؛ فذلك مما يفقد البحث أهميته؛ بل قد لا يستطيع الباحث أن يكتب فيه شيئاً يذكر.

٧ـ **مراعاة الزمان والمكان:** فقد يختار الباحث موضوعاً لائقاً تتوافر مصادره، ولكنه قد يليق في وقت مضى، ولا يليق في وقت حاضر.

وقد يكون ملائماً أن يبحث في بيئة دون بيئته، وهكذا...

فلا يسوغ للباحث ـ والحالة هذه ـ أن يُقْدِم على موضوع دون مراعاة لعامل الزمان والمكان؛ لأنه قد يختار موضوعاً لا يستطيع أن يجول فيه كما يشاء؛ فيفقد حينئذٍ جزءً من حُرِّيته في البحث، وربما صار بحثه مما تمليه الظروف المحيطة به لا ما تمليه عليه طبيعة البحث العلمي؛ فيجانب فيه الحقيقة التي هي عماد البحث العلمي.

ثانياً: أمور يستحسن للباحث أن يتفاداها في اختياره للموضوع

١ ـ الموضوعات التي يشتد حولها الخلاف؛ إذ ليس البحث مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيدين فحسب.

وإنما هو ـ مع ذلك ـ ثمرة تجنى، وحقيقة تُجلَّى، وإضافة ذات قيمة تثري المعارف، وترتقي بالعلوم.

٢ـ الموضوعات العلمية المعقدة التي تحتاج إلى تقنية عالية؛ لأنها صعبة على المبتدئ.

٣ـ الموضوعات الخاملة التي لا تبدو ممتعة؛ فذلك يبعث على الملل، ويَعُوْق عن التقدم.

٤ـ الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها.

٥ـ الموضوعات الواسعة جداً؛ إذ يصعب على الباحث السيطرة عليها.

٦ـ الموضوعات الضيقة جداً؛ إذ يلحق الباحثَ الكثيرُ من العنت في معالجتها.

٧ـ الموضوعات الغامضة التي تحير الباحث؛ فلا يدري ما يَدْخُل تحتها من عدمه.

وجملة ما مضى منظوم في قولك:

خلافٌ وتعقيدٌ خمولٌ صعوبةٌ وضيقٌ غموضٌ فاجتنبها جميعَها

ثالثاً: أمور تعين على تحديد المشكلة ـ موضوع البحث ـ

يُعَدُّ تحديدُ موضوعِ البحث، واختيار مشكلته بدقة من أهم الأمور في باب البحث العلمي؛ ذلك أن البداية الدقيقة المُحدَّدة لموضوع البحث ـ من أعظم العون على ضمان سير البحث، وحسن تصوره.

وكل ذلك عائد على البحث بالقوة، والترابط، ودالٌّ على تمكن الباحث، ورسوخه.

أما إذا لم تحدد مشكلة البحث منذ البداية فإن ذلك سينجر إلى بقية البحث، فيأتي بحثاً متخاذلاً غير مترابط الأجزاء في الغالب.

وإذا كــان في الأنابيـــب خُلْــفٌ وقــع الطـيش في صـدور الصِّعاد

هـذا وإن هنـاك أمـوراً عِـدةً تعـين علـى اختيـار موضـوع البحـث ، وتحديـد مشكلته ، ومنها ما يلي :

١ـ قراءة كل ماله صلة بالموضوع (المشكلة) من البحوث ، والكتابات ، سواء ما كان منها في الكتب ، أو ما كان في المجلات العلمية ، أو عبر الانترنت ، أو غير ذلك.

٢ـ مراعاة ألا يقرأ الباحث إلا ما يحتاج إليه فحسب ، حتى لا يتشتت ذهنه ، ويضيع وقته.

٣ـ الإفادة من الخبرات التي اكتسبها الباحث.

٤ـ الإفادة من البحوث الماضية التي سبق للباحث القيام بها.

٥ـ **السماع** ، وذلك بالمناقشة والاستماع لمن لهم خبرة من المتخصصين ، والأساتذة؛ فذلك يفتح للباحث آفاقاً كثيرة ، ويمده بخبرات وافرة ، وقد يختصر عليه أوقاتاً كثيرة ، وجهوداً كبيرة.

٦ـ الاطلاع على المقالات العلمية المنشورة المليئة بما يثير الأفكار ، ويقدم المقترحات.

٧ـ الاطلاع على عنوانات الرسائل العلمية ، وخلاصاتها وتوصياتها.

٨ـ النظر في المواقع الإلكترونية التي تُعنى بالبحث العلمي كموقع الأستاذ الدكتور عبدالله آل سيف؛ ففيه فوائد في البحث العلمي عموماً ، وفي اختيار العنوان على وجه الخصوص.

٩ـ القدرة على مهارة توليد الموضوعات : ومنها ما يلي :

أ- مهارة القلب؛ بحيث يقلب عنوان بحث مطروق؛ ليكون عنوان بحث جديد، مثل: موقف الشيعة من الصحابة، يمكن أن يكون موقف الصحابة من التشيع.

ومثل حقوق الراعي على الرعية، يكون حقوق الرعية على الراعي وهكذا..

ب- مهارة التعميم والتكبير: وذلك بتعميم الموضوع، وتكبير فكرته.

مثال: أن تجد بحث ترقية في مسألة معينة، فتقوم بتكبير فكرة الموضوع، مثل ذلك: (أحكام الطفل في باب الصلاة) يمكن تكبيره إلى (أحكام الطفل في أبواب العبادات).

ومثل: (آثار عقود المعاملات في الفقه الإسلامي) يمكن تكبيره إلى (آثار العقود والمعاملات في الفقه الإسلامي) وهكذا.

ج- مهارة التصغير والتخصيص: وهو أن تَعْمَد إلى موضوع كبيرٍ، في لفظه، أو معناه؛ فتصغره، وتخصصه مثل: (أحكام قراءة القرآن) تقول فيه: (أحكام قراءة القرآن في كتاب المغني).

ومثل: (نوازل العبادات) تقول: (نوازل الحج أو نوازل الصلاة) وهكذا.

د- مهارة القياس: وذلك بأن تقيس موضوع على موضوع مثل: (أحكام المُحِدِّ عند الحنابلة) تقول: (أحكام المُحِدِّ عند المالكية) وهكذا.

ومثل: (آراء السرخسي الفقهية التي انفرد بها في كتابه المبسوط) تقيس عليه فتقول: (آراء الكاساني الفقهية التي انفرد بها في كتابه بدائع الصنائع).

هـ- مهارة استخراج القَسِيم، مثل أحكام الرجل يُستخرج منه أحكام المرأة، وهكذا.

أخيراً فإن الموضوع الجيد هو الذي يمد الباحث بالكثير من الأفكار، ويثير تساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات.

المسألة السابعة : عنوان البحث

البحث مولود جديد، ويحتاج إلى اسمٍ لائقٍ، واسمُه هو عنوانه، وعنوان البحث هو مطلعه، وهو أول ما تقع عليه عين القارئ، وهو أكثرُ ما يُقرأ من الخطة والرسالة، وهو الذي يعطي الانطباع الأول عن الباحث، ويحدد مسار البحث.

وهو أجلى المعالم البارزة في البحث؛ شأنه شأنُ اللافتةِ ذاتِ السهمِ الموضوعةِ في أول الطريق؛ لترشد السائرين حتى يصلوا إلى أهدافهم؛ فالعنوان -إذاً- يجب أن يدل القارئ على فكرة صحيحة عما هو مقبل عليه؛ فينبغي أن يُعنى الباحث بالعنوان أيما عناية، وذلك بمراعاة أمور أهمها ما يلي :

١ـ أن يُفَرَّق بين عنوان البحث العلمي وعنوانات الكتب الأخرى التي لا يراعي فيها جوانب البحث العلمي، وذلك كالروايات الأدبية، والقصص، وكتب التسويق، ونحوها؛ فعنوان البحث العلمي هو ما يُعَرِّف القارئ ما في مضمونه.

بخلاف الكتب التي لا تعنى بالبحث العلمي؛ فقد يراد بها الإثارة، وزيادة التشويق، فتأتي عنواناتها صادمة أحياناً، ومخالفة لمضمونها أحياناً، ومقتصرة على جزئية من جزئياته أحياناً.

٢ـ أن يكون العنوان مُبْتَكَراً، لائقاً بالموضوع.

٣ـ أن يكون شاملاً للموضوع، مفصحاً عنه، مطابقاً لأفكاره، محققاً الترابط بين أجزائه.

٤ـ أن تتبين منه حدود الموضوع، وأبعاده.

٥ـ **ألا يتضمن ما ليس داخلاً فيه**؛ كأن يحتوي على عناصر لا توجد في خطة البحث.

٦ـ **أن يوحي بالأفكار الرئيسة بصورة ذكية.**

٧ـ **ألا يتكلف السجع فيه.**

٨ـ **ألا يكون مُوحشاً مُنَفِّراً**؛ كأن يحتوي على شتم، أو سبٍّ، أو وصف قبيح، ونحو ذلك مما ينبو عنه الذوق، ويخالف طبيعة البحث العلمي.

٩ـ **أن يشتمل على إضاءة إذا احتيج إلى ذلك**، وهي ما تحت العنوان الأول الرئيس، كأن يكتب تحت العنوان ـعلى سبيل المثال ـ: (دراسة وتحليل) أو (جمعاً ودراسة) وهكذا.

١٠ـ **ألا يكون طويلاً مُمِلاً**؛ فلا يحسن أن تزيد كلمات عنوان البحث على خمس عشرة كلمة، ولا تقصر قصراً يخل بالمضمون، وإن كان الإيجاز مع الشمول مَطْلباً في عنوان البحث، ودليلاً على براعة الباحث؛ ذلك أن طول عنوان البحث من أكبر العيوب التي تكون في البحوث العلمية؛ لأن الباحث يحتاج إلى ذكر العنوان بين الفينة والأخرى، سواء في صياغة المشكلة، أو في أهداف البحث، أو أهميته، أو في تضاعيف البحث؛ فإذا كان طويلاً انسحب أثره إلى بقية أجزاء البحث وعناصره.

وإذا كانت طبيعة البحث تفرض أن يطول العنوان فيحسن أن يكون مما يمكن اختصاره إذا أريد الإشارة إليه من داخل البحث.

١١ـ **ألا يشتمل على حكم مسبق**؛ فلا يسوغ أن يحمل العنوان نتيجة البحث الرئيسة، وحين يضع الباحث مثل هذا العنوان؛ فإنه يختزل بحثه، ويُفْقِدُه عنصر

التشويق والإثارة، وذلك كأن يكون عنوان البحث: (تحريم كذا وكذا..) أو (إباحة كذا وكذا..) أو يشير إلى قوة، أو ضعف، أو قلة، أو كثرة، فمثل هذه العنوانات تَصْرفُ عن الاطلاع على البحث، وتوحي بفقدانه الموضوعية.

١٢ـ ألا يكون غامضاً يدعو إلى الحيرة والتساؤل.

١٣ـ ألا يكون ركيكاً كأن يشتمل على كثرة الإضافات، كأن يقال: تطور عرض مفهوم دلالة الألفاظ.

ولهذا عابوا على الشاعر قوله:

حمامةُ جرعى حومةِ الجندلِ اسجعي فأنت بمرأى من سعادٍ ومسمعِ

والشاهد من البيت كثرة الإضافات المتتابعة؛ ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعى إلى حومة، وحومة إلى الجندل.

ومن الركاكة ـأيضاًـ أن تكثر الضمائر في العنوان؛ بحيث يتكرر في العنوان ذكر الضمائر عدة مرات، مثل: فيه، ومنه، وله، وعليه، وما جرى مجرى ذلك.

ولهذا عابوا على المتنبي قوله:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوحٌ لها منها عليها شواهد

١٤ـ أن يكون العنوان مشعراً بالتخصص الدقيق للبحث؛ وذلك بأن يكون في العنوان، أو في بعض عباراته ما يدل على التخصص؛ عقيدةً كان، أو فقهاً، أو تفسيراً، أو هندسةً، أو نحو ذلك.

أو أن يشار إلى ذلك في إضاءة البحث، كأن يقال فيها: دراسة عقدية، أو دراسة فقهية، أو دراسة حديثية.

فهذا مما يحدد مسار البحث؛ إذ لو كان مطلقاً لكان مبهماً؛ فلو كان العنوان ـ على سبيل المثال ـ: (الأيمان والنذور) لما تميز العنوان؛ إذ يحتمل أن تكون الدراسة فقهية، ويحتمل أن تكون عقدية؛ فإذا حدَّدها، وقال ـ على سبيل المثال ـ: «الأيمان والنذور في الفقه الإسلامي» أو قال: «الأيمان والنذور دراسة عقدية» تَحَدَّدَ البحث، وفُهِم المراد.

وقد يكون موضوع البحث شخصية من الشخصيات، كأن يكون دراسة لمنهج تلك الشخصية، أو دراسة لجهودها؛ فلا بد ـ والحالة هذه ـ أن يتضمن البحث ما يحدد نوع الدراسة من خلال التحديد السابق، أو من خلال ذكر بعض كتبه التي تدل على التخصص.

مثال ذلك: لو قيل (منهج ابن حزم في مؤلفاته) لكان العنوان عامًّا؛ إذ قد يحتمل أن تكون الدراسة فقهية، ويحتمل أن تكون حديثية، ويحتمل أن تكون عقدية، أو أدبية، أو عامةً، ونحو ذلك.

فإذا قيل ـ على سبيل المثال ـ: (منهج ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل) عرفنا أنها دراسة عقدية.

وإذا قيل: (منهج ابن حزم في كتابه المحلى) عرفنا أنها فقهية.

وإذا قيل: (منهج بن حزم في كتابه الأخلاق والسير) علمنا أنها دراسة أخلاقية، وهكذا...

١٥ـ ألا يشتمل العنوان على تكرار، كأن يكرر الباحث عبارات بعينها، أو أن يأتي بعبارات يُغني بعضها عن بعض، أو أن يأتي بعبارات مترادفة؛ كأن

يكون العنوان ـ على سبيل المثال ـ : (المسائل العقدية في كتاب كذا وكذا) ثم يُكْتب تحته في إضاءة العنوان : (دراسة عقدية) .

وفي هذا نوع تكرار؛ إذ أصل العنوان دالٌّ على كونها دراسة عقدية.

ومثل ذلك أن يقال : (عقيدة فلان بن فلان)، ثم يكتب تحته في الإضاءة (دراسة عقدية).

أو يقالك : (جهود فلان في الفقه)، ثم يكتب تحته (دراسة فقهية) وهكذا.

وبالجملة فالعنوان العلمي الصحيح هو المعبر عما تحته من بحث، وهو الذي قد تستطيع من خلاله تقسيم البحث إلى أبواب، أو فصول، أو مباحث بحيث لا يعوزك معرفة أجزاء البحث من خلاله.

وكل ذلك دالٌّ على ذوق الباحث، وألمعيته، ودِقَّته، وتمكنه في المنهجية.

المسألة الثامنة: مشكلة البحث

أولاً: مفهوم مشكلة البحث

مشكلة البحث، أو الإشكالية في البحوث العلمية جاءت من الترجمة الحرفية للعبارة الإنجليزية (Recearcn Problem) وهي غير دقيقة في تصوير المراد منها في البحث العلمي.

ولعلها تصدق على البحوث التجريبية والتطبيقية؛ كأغلب بحوث الطب، والهندسة والفيزياء، والكيمياء، ونحوها.

ولعل من أكثر ما يشكل على الباحثين في الدراسات الأكاديمية ـ خصوصاً في بداياتهم ـ هو مشكلة البحث.

بل إن بعض من نالوا درجة الماجستير أو الدكتوراه لم يتضح لهم المقصود بمشكلة البحث.

وإذا تبين لبعضهم المقصود بالمشكلة واجه صعوبة في كيفية صياغتها في خطة بحثه، خصوصاً وأن بعض الجامعات لم تضع مشكلة البحث ضمن قالب خططها للرسائل العلمية.

لذا لا تراهم يعانون كثيراً من صياغة الأهداف، أو الأهمية، أو أسباب اختيار الموضوع، أو الدراسات السابقة.

وإنما تكون المعاناة في مشكلة البحث، وصياغتها صياغة تلائم الموضوع.

ولعل منشأ الغموض في هذا المصطلح عند أكثر الباحثين هو أنهم يتصورون أن مشكلة البحث تكمن فيما يلقاه الباحث من مشكلات أو صعوبات في بحثه.

وبعضهم يخلط بين مشكلة البحث التي هي مشكلة علمية، وبين المشكلة الاجتماعية.

وما من ريب أن كلَّ واحدةٍ منهما تختلف عن الأخرى؛ فمشكلة البحث عبارة عن موضوع يحيط به الغموض، أو هي ظاهرة تحتاج إلى تفسير، أو هي قضية موضع خلاف.

وهي ـ بعبارة أخرى ـ إشكال قائم، وسؤال مطروح، وقضية معلقة، تحتاج إلى من يزيل إشكالها، وستظل معلقة ما لم تبحث، ويُتَوَصَّل من خلالها إلى نتائج تجيب عن أسئلتها، وتزيل إشكالاتها.

فمشكلة البحث ـ إذاً ـ هي موضوعه، واستعملت لفظة مشكلة؛ لأنها تعني أن ذلك الموضوع لا يزال مشكلة قائمة تحتاج إلى بحث.

ويمثل بعض الباحثين لهذا بمثال محسوس، فيقول: «إن الإنسان يعيش في بيئة، ويتعايش معها باستمرار، ويتولد نتيجة هذا التعايش عدد من الحاجات نستطيع إشباع بعضها بسهولة، ونواجه صعوبة في إشباع بعضها الآخر».

ثم يوضح بمثال محسوس، فيقول: «إذا كان الإنسان جائعاً، ولم يجد طعاماً فإنه أمام مشكلة؛ فكيف يجد الطعام؟ وما نوع الطعام؟ وهل يمتلك تكاليف الحصول على الطعام؟»

فالمشكلة ـ إذاً ـ هي حاجة لم تُشبع، أو وجود عقبة أمام إشباع حاجتنا.

وهي ـ كذلك ـ موقف غامض لا نجد له تفسيراً محدداً.

وهي ـ بإيجاز شديد ـ إشكال علمي لدى الباحث يحتاج إلى حل، وعليه أن يبرزه في الخطة، ويمكن أن يصوغه على هيئة سؤال كبير، أو عدة أسئلة تتفرع

عن ذلك السؤال الكبير ، وأن يتسق ذلك مع أهداف البحث ، وبقية عناصر الخطة.

فهذا هو مفهوم المشكلة العلمية.

أما بالنسبة للمشكلة الاجتماعية فهي عبارة عن موقف يحتاج إلى معالجة إصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع ، أو البيئة الاجتماعية ، ويستلزم جمع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته ، وتحسينه.

فالمشكلات الاجتماعية ترتبط بالجوانب التي يُصْطلح على تسميتها بالجوانب المَرَضِيَّة ، والجوانب السوية؛ فمثلاً علاقة الأب بابنه مشكلة اجتماعية يستطيع الباحث أن يدرسها دراسة علمية.

إذاً هناك مصطلحان مختلفان: الأول: **مشكلة اجتماعية**، والآخر **مشكلة علمية.**

فالمشكلة الاجتماعية تعد ظاهرة مَرَضية.

أما المشكلة العلمية فهي دراسة هذه الظاهرة سواء كانت مَرَضية أو سوية؛ فالباحث عندما يدرس هذه الظاهرة الاجتماعية يعدها مشكلة تحتاج إلى دراسة.

ومن هنا يتضح الفرق بين هاتين المشكلتين ، كما يتبين أن مشكلة البحث أوسع حدوداً ، ومدلولاً ، وأكثر شمولاً وامتداداً من اصطلاح المشكلة الاجتماعية؛ فالاجتماعية محصورة في مشكلة معينة.

أما المشكلة العلمية فهي واسعة الاصطلاح نستطيع أن نستخدمها في البحوث الاجتماعية والعلمية ، وأن ندرسها في مناهج البحث العلمي.

أما المشكلة الاجتماعية فهي مشكلة مَرَضية تصيب نظاماً اجتماعياً، أو مكانَه، سواء كان داخل الأسرة، أو داخل المؤسسة الاجتماعية.

وهكذا يتبين مفهوم مشكلة البحث التي تعد الخطوة الأساس للباحث، والتي لا بد لكل بحث علمي منها بحيث يتناولها، ويدور حولها، ويحاول إيجاد الحلول لها.

ومن أراد المزيد في موضوع مشكلة البحث فليرجع إلى البحوث والمقالات التي خصصتها بالدراسة دون غيرها، وقد مرت الإشارة إلى شيء من ذلك في المقدمة.

ثانياً: صياغة مشكلة البحث

لئن كان مفهوم **مشكلة** البحث العلمي مشوباً بشيء من الصعوبة والغموض - كما مر في الفقرة الماضية - فإن صياغة **المشكلة** لا تَقِلُّ عن إدراك مفهومها؛ إذ إن كثيراً من الباحثين في الدراسات الأكاديمية يحار في كيفية صياغة **مشكلة** بحثه خصوصاً إذا كان قالب البحث في جامعته مشتملاً على **مشكلة البحث**.

وقد اشتمل الكلام في الفقرة الماضية على تقريبٍ، وإيضاحٍ لمفهوم **مشكلة البحث** العلمي.

ويمكن تحديدها من خلال ذلك بأن يقال: هي سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه، وهذا السؤال يُفَصَّلُ على هيئة أسئلة جزئية، وبالإجابة عليها يكون الباحث قد أجاب عن هذا السؤال العام.

فمشكلة البحث - إذاً - هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلاً، أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة.

وهي موضوع البحث الرئيس، وقضيته المركزية.

وتعني صياغة **مشكلة البحث**: تعريف **المشكلة**، وتحديدها بضبط معالمها، ووضعها في مجراها الفكري.

أي أن صياغة **المشكلة** تؤدي إلى طرح تساؤل حول واقعِ أمرٍ تريد معرفته في إطار يُسمح ببحثه.

ومن ثم فإن المصطلحاتِ المستعملَةَ يجب أن تحدد بصورة يمكن تحقيقها علمياً ـ أي على الحد الذي يستطيع فيه الباحث ترجمتها في الواقع ـ.

وإن مما يسهل تحديد مشكلة البحث، أو موضوع البحث أن يكون جواباً على السؤال التالي:

ما الموضوع الرئيس الذي سوف يدرسه البحث، أو الباحث تحت هذا العنوان ـعنوان البحثـ؟

أو ما الموضوع الرئيس المراد بعنوان البحث.

ومن ثم يصاغ الجواب وَفْق طريقة من طرق صياغة المشكلة على أن ينطلق الباحث أثناء صياغته لموضوع البحث أو مشكلته من بعض عناصر خطة البحث، ولاسيما أهدافه، وحدوده، وأهميته، وتقسيمات البحث الرئيسة.

ومعنى ذلك أن يُحَوِّل عنوان البحث إلى سؤال عام يشمل العنوان كله، ثم تُفَرَّعُ عليه عدة أسئلة وفق محاور البحث الرئيسية ـ أبوابه، وفصوله، و مباحثه، ومطالبه، وهكذا...

لذا لا يصح أن توضع أسئلة يُزعم أنها معبرة عن مشكلة البحث، أو أجزاء منها وهي ليست كذلك، وذلك كالأسئلة عن مصطلحات أو ألفاظ في العنوان،

أو أسئلة تختص بأجزاء من تمهيد البحث، أو نحو ذلك مما يتعلق بموضوعات ثانوية ليس أجزاء من موضوع البحث الرئيس.

وهناك طريقة أخرى لصياغة المشكلة، وهي أن تصاغ بعبارة تقريرية دون إثارة أسئلته.

فَتَلَخَّص من ذلك أن للباحث في صياغة المشكلة **طريقتين**:

الأولى: أن تصاغ المشكلة بسؤال كبير، ثم يفرع عليه عدة أسئلة.

الثانية: أن تصاغ المشكلة بعبارة تقريرية مباشرة في جمل تقريرية دون أن تثار أسئلة حولها.

والطريقة الأولى أفضل من الثانية؛ لأنها تساعد في تحديد الهدف الرئيس للبحث، وهي التي يحبذها أكثر الباحثين.

وإليك فيما يلي أمثلة لصياغة مشكلة البحث على الطريقة الأولى:

المثال الأول: لو أراد باحث أن يبحث في موقف ابن عاشور في خوارق العادات في تفسيره، وكان عنوان البحث (موقف ابن عاشور من خوارق العادات في تفسيره التحرير والتنوير) فإن صياغة المشكلة يمكن أن تكون على النحو التالي؛ بحيث يقال:

ما موقف ابن عاشور من خوارق العادات في تفسيره التحرير والتنوير؟

فهذا هو السؤال العام، ثم تصاغ الأسئلة الفرعية من خلال ذلك كأن يقال:

- ما موقفه من معجزات الأنبياء؟
- ما موقفه من كرامات الأولياء؟
- ما موقفه من الأحوال الشيطانية؟

ـ ما موقفه من المخالفين في ذلك؟

ويلاحظ أن ليست هناك أسئلة فرعية عن التمهيد؛ كالكلام عن ابن عاشور، أو تفسيره، وإنما كانت الأسئلة في صلب المشكلة؛ إذ يدخل تحت مسمى الخوارق ما ورد في الأسئلة الماضية؛ إذ يدخل تحت مصطلح خوارق العادات: المعجزاتُ، والكراماتُ، والأحوالُ الشيطانية.

وهكذا كانت صياغة المشكلة مشتملة على عنوان فرع عليه ما تحته مما هو داخل تحته.

وكان الجواب عليه هو عنوان البحث؛ فكأنه قيل عن العنوان: هذا هو جواب السؤال؛ فما يتضمنه هذا البحث هو جواب السؤال العام، وما تحته من الأسئلة الفرعية.

المثال الثاني: لو أراد باحث أن يبحث في موضوع عنوانه (منهج الطبري في إيراد الأقوال في تفسيره جامع البيان) فإن السؤال العام يكون هكذا:

ـ ما منهج الطبري في إيراد الأقوال في تفسيره؟

ثم تصاغ الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

ـ ما منهج الطبري في إيراده للأحاديث النبوية في تفسيره؟

ـ ما منهجه في إيراده لأقوال الصحابة في تفسيره؟

ـ ما منهجه في إيراده لأقوال التابعين في تفسيره؟

ـ ما منهجه في سوق الإسرائيليات في تفسيره؟

وهكذا؛ فكأن الجواب عن هذه الأسئلة هي عنوان البحث، وما تحته.

فهذه أمثلة على صياغة مشكلة البحث على الطريقة الأولى، وهي صوغ الأسئلة.

أما صوغ المشكلة على وَفْق الطريقة الثانية فهو أن يكون تحديد مشكلة البحث على هيئة جواب خبري تقريري عن سؤال عام كأن يقال: ما الموضوع الرئيس الذي سوف يدرسه الباحث في بحثه المعنون بـ: (موقف ابن عاشور من خوارق العادات...).

والجواب أن يقال: (موضوع البحث هو موقف ابن عاشور من خوارق العادات في تفسيره التحرير والتنوير، وما يدخل تحت مصطلح الخوارق من المعجزات، والكرامات، والأحوال الشيطانية) بحيث يكون الجواب جامعاً مانعاً للموضوع المراد من العنوان حيث حدد البحث بدراسة الخوارق عند عالم، وهو ابن عاشور، وفي أحد مؤلفاته وهو تفسير التحرير والتنوير وهكذا.

أو أن يقول: لابن عاشور موقف من خوارق العادات، وهذا البحث سيدرس ذلك الموقف من خلال تفسيره: التحرير والتنوير.

فهذه هي الطريقة الثانية لصياغة مشكلة البحث.

وعلى كل حال فلابد أن تتضمن صياغة مشكلة البحث تحديداً دقيقاً للموضوع الرئيس الذي وقع عليه اختيار الباحث، ونقاطه الرئيسة والفرعية.

ويرى بعض الباحثين أن الأسئلة البحثية التي تصاغ من خلالها مشكلة البحث لا يسوغ أن تكون بأداة الاستفهام: (هل) لأن جوابها بـ: نعم، أو: لا.

وإنما يستحسن أن تكون بأداة الاستفهام: (ما) كأن يقال: ما كذا، وما كذا، كأن يقال: ما منهج فلان المحدد؟ وما الفائدة العلمية من جراء دراسته؟ وهكذا..

وعلى كل حال فيمكن أن تصاغ المشكلة صياغة أخرى بحسب ما تراه بعض طرق البحث، أو قوالب الجامعات.

المسألة التاسعة : خطة البحث

أولاً : مفهوم خطة البحث

١ـ خطة البحث هي الهيكل التنظيمي للبحث ، والمشروع الهندسي الذي يقام عليه علاج مشكلة البحث ، وهي الخطوط العامة التي يهتدي بها الباحث عند تنفيذه لبحثه.

٢ـ خطة البحث عبارة عن وَحْدات تجمع أجزاء الموضوع تحت مسمى الباب ، أو الفصل ، أو المبحث ، أو المطلب ، أو المسألة إلى غير ذلك من التقسيمات.

ولا بد لهذه الوحدات من الارتباط الوثيق بعنوان البحث.

٣ـلا بد في كتابة البحث من وضع خطة كاملة تحدد معالمه؛ إذ البحث من دون خطة مضيعة للوقت ، وتبديد للجهد.

٤ـ خطة البحث هي رسمُ صورةٍ كاملة عنه ، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة.

٥ـ من أكبر ما يعين على وضع الخطة المناسبة : القراءة في المصادر والمراجع ومظانِّ البحث ، ومراجعةُ المشرف ، والرجوع إلى ما يمكن الرجوع إليه.

٦ـ ينبغي للباحث في وضع الخطة أن يتفادى التقسيمات العديدة المعقدة التي تربك القارئ ، وأن يتفادى ـكذلكـ التقسيمات المجملة جداً ، كأن تكون الخطة من أبواب فيضعها دون فصول ، وأن تكون الفصول دون مباحث ، وهكذا.

٧ـ لا يمكن الادعاء بأن خطة واحدة هي السليمة ، بل يمكن أن تكون في صور ، وأنماط ، ونماذج عديدة بشرط أن تحتوي على ثلاثة أمور جوهرية :

أ- المشروع الرئيس في البحث (المشكلة).

ب- الأفكار الرئيسة والمساعدة.

ج- الوثائق والمصادر.

٨- الخطة الناجحة هي التي يمكن لأي شخص أن يتعقلها، ويتفهمها منطقياً، ويتابع من خلالها أفكار الباحث وميوله.

ثانياً: عناصر خطة البحث

عناصر الخطة متعددة، وتختلف من باحث لآخر في عددها، وكيفيتها، وتقديمها، وتأخيرها.

وليس المراد ملء ما تحت هذه العناصر كيفما اتفق، بل لا بد أن يكون كل عنصرٍ مشتملاً على ما يلاءم ذلك العنصر تماماً.

ومهما يك من شيء فهناك عناصر رئيسة في الخطة، وفيما يلي بيان لها بشيء من البسط:

العنصر الأول: عنوان البحث

وقد مر الحديث عنه؛ حيث يذكر الباحث في مقدمته اسم عنوانه كاملاً.

العنصر الثاني: مشكلة البحث

وقد مر الكلام عن هذا العنصر مفصَّلاً.

العنصر الثالث: أهمية البحث

هو عنصر رئيس في بناء الخطة، وسبب من أسباب قبولها أو ردها؛ فإذا أبرز الباحث أهمية البحث، وكانت الصياغة لها حسنة كان ذلك من أعظم أسباب قبول الموضوع.

وفي هذا العنصر يتكلم الباحث عن الموضوع نفسه، وفوائده، وخدمته للعلم، وللأمة.

ولا يتكلم عن باحث الموضوع؛ فهذا العنصر جواب عن سؤال: ما أهمية هذا الموضوع؟ وما فائدته، أو ما فائدة نتائجه للأمة، والتخصص؟

وعلى هذا النحو ينبغي أن يصاغ هذا العنصر.

ومما يعين على صياغته أن تُصَدَّر فقراته بمثل الألفاظ التالية:

ـ كون هذا البحث كذا وكذا.... ـ، أو: ـ أن هذا البحث كذا وكذا... ـ .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن كثيراً من الباحثين يخلط بين أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

والحقيقة أن بينهما فروقاً أجلاها أن الأهمية ترجع لموضوع البحث.

في حين أن أسباب اختيار الموضوع ترجع للباحث.

كما أن هناك فرقاً بين أهمية البحث وأهدافه، فأهدافه عادة هي النتائج التي سوف يحققها الباحث عند انتهائه من البحث.

في حين أن أهمية البحث هي ما يمكن أن يترتب عليه نتائج البحث من فوائد، وما يمكن تعميمه لصالح العملية التعليمية في مجال مشكلة البحث.

هذا وإن هناك أخطاءً يقع فيها بعض الباحثين في كتابة أهمية البحث، ومنها:

١ـ تضمين عناصر الأهمية بعض الأمور العامة المجملة التي تشترك فيها كثير من الموضوعات؛ فذلك مما يفقد صياغة الأهمية التحديد الذي هو من أبرز سمات البحث العلمية.

وذلك كأن يقول: ـحاجة المكتبة الإسلامية لمثل هذا الموضوع...

أو يقول: كون هذا البحث متعلقاً بالقرآن الكريم...

٢ـ أن تكون الحاجة ماسة لتضمين الأهمية بعض النصوص المقتبسة التي تبينها، ثم لا ترى الباحث يضمنها شيئاً من ذلك.

العنصر الرابع: أهداف البحث

وهي الأمور التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في بحثه، وهي كبيرة الأهمية ـ فيما يرى الباحث ـ.

ومما يتوجب على الباحث العنايةُ به: أن يعنى بصياغة أهداف البحث في خطته.

ومما يعين على ذلك: أن يربط صياغة الأهداف بصياغة المشكلة؛ فكأن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هي الإجابة عن الأسئلة المثارة في المشكلة.

ومما يعين الباحث على ذلك أن يسأل الباحث نفسه: ما هدفي من البحث في هذا الموضوع؟ أو ما ذا أريد أقدمه في بحثي لهذا الموضوع؟

وصياغة الأهداف تنتج عن مثل هذه التساؤلات.

فالباحث ـإذاًـ في هذا العنصر يعرض ما يسعى البحث إلى تحقيقه.

ومما يلاحظ على الباحثين في هذا الصدد ما يلي:

١ ـ ضعف الصياغة للهدف؛ بحيث لا يبدو الهدف واضحاً.

ويمكن تلافي ذلك باستخدام ألفاظ تجلي الهدف، وذلك كأن يُصدِّر الهدف بمثل قوله: بيان، إيضاح، إبراز، تجلية، إثبات، أو التعرف على...، أو الوقوف على...، أو الوصول إلى...، أو الرغبة في كذا وكذا...، وما جرى مجرى هذه الألفاظ.

ويمكن صياغة أهداف البحث في هدف رئيس غالباً ما يكون هو العنوان نفسه مسبوقاً بأي من العبارات السابقة كأن يقول:

التعرف على كذا...، أو معرفة كذا...، ثم يحوِّل الهدف الرئيس إلى أهداف فرعية ثانوية منبثقة عنه وعن الأسئلة الرئيسة لمشكلة البحث، وما يتفرع منها.

مثال ذلك: الموضوع الذي مر التمثيل به، وهو (موقف ابن عاشور من خوارق العادات في تفسيره التحرير والتنوير).

يمكن صياغة الأهداف على هذا النحو:

أ. التعرف على موقف ابن عاشور من خوارق العادات.

ب. إبراز موقفه من معجزات الأنبياء.

ج. إبراز موقفه من كرامات الأولياء.

د. إبراز موقفه من الأحوال الشيطانية.

هـ. إيضاح موقفه من المخالفين في خوارق العادات.

٢ـ الخَلط بين الأهداف، والأسباب، والأهمية والإجراءات؛ فيرى بعض الباحثين أن كل ما يقال فيه: ترتيب، أو جمع، أو عرض، أو تبويب، فهو إجراء ـفي الحقيقةـ وليس أهدافاً إلا إذا كان الموضوع جمعاً ودراسة؛ فإن الجمع قد يكون هدفاً.

٣ـ أن تكون الأهداف غير مرتبطة بأسئلة البحث، ولا تمثل إجابة عنها؛ فذلك خلل ينبغي للباحث تلافيه.

٤ ـ الإكثار من الأهداف، والتداخل بينها؛ لذا فإن ذكر أربعة أهداف أو خمسة كافية.

بل ربما يكفي هدفان؛ خصوصاً إذا كانت الرسالة بحثاً دون الماجستير، أو الدكتوراه.

وعلى كل حال فالأهداف تتعلق بالموضوع المبحوث، وليس الباحث، وإذا صيغت صياغة متقنة فإن فيها دلالةً على أهمية الموضوع، بل هي في الجملة توضح مدى أهمية الموضوع.

ويمكن أن توضح أهداف الموضوع على نحوٍ عام من خلال أمورٍ منها :

١ ـ إبراز بعض الجوانب ، أو وصفها ، أو شرحها.

٢ ـ التأكد من صحة بعض النظريات والأفكار من عدمها.

٣ ـ سد بعض الثغرات.

٤ ـ كشف القناع عن بعض التفسيرات الخاطئة ، أو الرد عليها.

٥ ـ تصحيح بعض المناهج والمفهومات.

٦ ـ حل بعض المشكلات ، أو الوصول إلى حقيقةِ ظاهرةٍ مَّا.

٧ ـ إضافة علمية جديدة.

٨ ـ شرحُ مُبهمٍ ، أو تجميع متفرق ، أو ترتيب مختلط.

٩ ـ إخراج مخطوطٍ مَّا بصورةٍ صحيحة أقرب ما تكون كما تركه مؤلفه.

العنصر الخامس: حدود البحث

فالبحث العلمي الأكاديمي محددٌ محصورٌ مقصورٌ على موضوعٍ معينٍ، وليس بحثاً عامًّا مفتوحاً على مصراعيه يُدخِل فيه الباحث ما شاء مما يطرأ عليه.

وتحت هذا العنصر يبين الباحث حدود بحثه وَفْقَ طبيعة الموضوع والعنوان، ومن ذلك ما يلي :

١ـ **الحدود الموضوعية:** أي الموضوعات العلمية التي يتضمنها البحث؛ بحيث يبيِّن الباحث ـعلى سبيل المثال ـ أنه سوف يدرس ذلك الموضوع الحديثي المتعلق بـ: الاحتجاج بالحديث الضعيف، أو الموضوع اللغوي الفلاني المتعلق بـ: دراسة لهجة قريش، وهكذا.

٢ـ **الحدود الشخصية:** فقد يكون البحث مختصاً بشخص، أو شخصياتٍ ما؛ فيوضح ذلك بدقة.

بل إذا كان البحث ـعلى سبيل المثال ـ يدور حول ناحيةٍ مَّا في شخصية علميَّة فلا يجوز أن يتعداها إلى غيرها، وهكذا.

مثال ذلك: لو أراد باحثٌ دراسة شخصية علمية لها تراث كثير متنوع ـ فلا بد من أن يحدد الدراسة تحديداً دقيقاً، وإلا أصبح البحث بلا خطام، ولا زمام، وربما كان تكراراً لا فائدة من ورائه.

مثال ذلك: لو أراد باحث أن يتناول ابن تيمية في دراسة أكاديمية هل يسوغ له أن يطلق البحث دون أن يحدده؟

الجواب: لا؛ إذ إن البحث في هذه الشخصية واسع الأرجاء، بعيد ما بين المناكب.

بل إن البحث في تلك الشخصية من أي ناحية يحتاج إلى مزيد تحديد؛ فلا يكفي أن تكون دراسة فقهية، أو عقدية، أو حديثية، أو غيرها، فحسب.

بل لا بد أن يحدد الموضوع بعينه ولو كان في فرعٍ من أيِّ فروع التخصصات؛ فلا غرو ـ إذاً ـ أن تزيد الدراسات الأكاديمية حول هذه الشخصية على ٤٠٠ رسالة علمية، قابلة للزيادة.

٣- **الحدود الوعانية -المصادر-:** فقد لا يكفي أن يكون البحث محدوداً موضوعياً فحسب؛ وإنما قد يُحَدُّ -أيضاً- بكتب معنية، أو جزء معين، أو بنسخ معينة، بل قد تكون نسخة وحيدة، فلابد من إيضاح ذلك في الحدود إذا كان بحثه كذلك؛ فإذا كان البحث يتعلق بكتاب فلا بد من تحديد الطبعة التي سيعتمدها الباحث، إذ في ذلك أهمية كبرى؛ فقد يكون لذلك الكتاب أكثر من طبعة وبينهما فروق، وقد يكون أكثرها ناقصاً، أو غير محقق تحقيقاً لائقاً.

فينبغي -والحالة هذه- أن يعتمد الباحث الطبعة المثلى؛ حتى لا يؤثر ترك التحديد على مسار البحث، وصدق نتائجه، وهكذا.

٤- **الحدود الزمانية:** وذلك بتحديد العصر الذي تتجه له الدراسة، هل هو القرن الأول الهجري، أو العاشر، أو السنة الفلانية، أو الشهر الفلاني.

فهذا التحديد يريح الباحث، ويصبح من خلاله غير ملزم بما سوى تلك الفترة التي يحددها، وتقوم عليها دراسته.

٥ - **الحدود المكانية:** فقد يكون الموضوع متعلقاً ببيئة جغرافية معينة، قارة كانت، أو دولة، أو مدينة، أو قرية؛ فلابد للباحث أن يوضح ذلك في حدود بحثه.

مثال ذلك: لو أراد أن يبحث في الطرق الصوفية في العالم الإسلامي؛ فذلك بحث واسع؛ فلو حدد بدولة، أو مدينة؛ لكان البحث أجدى، وأكثر دقة.

٦- **الحدود العينية:** كأن تكون الدراسة محددة بمجتمعٍ ما، أو عيِّنةٍ ما؛ فلابد من إيضاح حدود مجتمع البحث، وحدود العينة المختارة من هذا المجتمع وفق الأساليب العلمية.

وقد يضطر الباحث أحياناً للاحتياط والتنبيه بإخراج بعض الموضوعات أو التخصصات أو المصادر أو الأماكن، أو الفترات الزمنية، أو نحوها من حدود موضوع بحثه؛ لمسوغ منطقي وجيه؛ فلا مانع من ذلك بل قد يكون ضرورياً أحياناً.

وفي أحيان ليست بقليلة قد يكون للبحث أكثر من حد من الحدود السابقة كأن يكون له حد زماني ومكاني.

وغالباً ما تفرد الحدود في عنصر مستقل من خطة البحث، وقد توضع في عنصر منهج البحث.

العنصر السادس: تقرير الموضوع

وهو بمثابة تحديدٍ للفكرة الأساس في البحث، وتقريرٍ لما يَقْصِد الباحث عمله في عبارة مركزة، يبرز من خلاله خصائص المشكلة التي سيبحثها، فهذه الفكرة هي المفتاح الحقيقي للبحث.

والصياغة لموضوع البحث على هذه الصورة تساعد في أمرين مهمين:

الأول: تحديد منهج الدراسة واتجاهها.

الثاني: تكثيف الجهود والدراسات في اتجاه موضوع البحث.

العنصر السابع: تبويب البحث

ويراعى في ذلك أن تكون أقسامه منطقية التبويب من غير مبالغة في تقسيمات جزئية؛ فإن الإكثار منها يربك القارئ، ويورثه قلة القدرة على الربط بينها.

فالماجستير أو الدكتوراه لا بد أن تتكون من أبواب أو فصول.

أما البحوث المحكمة فلا مانع أن تتكون من مباحث، أو مطالب.

والخطة التي تتكون من أبواب تُقَسَّم فيها الأبواب إلى تمهيد وفصول، والفصول إلى مباحث، والمباحث يمكن أن تقسم إلى مطالب، والمطالب يمكن أن تقسم إلى مسائل، وما تحت المسائل يُرَتَّب ترتيباً منطقياً متسلسلاً كأن يقال: أولاً، ثانياً...، وتحتها: ١ـ٢...، وتحتها: أـ ب ... وهكذا.

وكل تقسيم للخطة يحتاج إلى عنوان، سواء الأبواب، أو الفصول، أو المباحث، أو المطالب.

بل ويستحسن أن يوضع للتمهيد، والمسائل عنوانات؛ فذلك يدل على ترابط البحث، وإكسابه عنصر التشويق، وإبعاده عن الملل.

ثم إن التمهيد لا يدخل في عنوان البحث، لكنه سبيل إلى الدخول فيه، كما أن التمهيد ليس بلازم؛ فلو دخل الباحث في صلب الموضوع مباشرة دون تمهيد لكان ذلك سائغاً.

وبعض الباحثين يجعل ما يصلح أن يكون تمهيداً ضمن أبواب البحث، أو فصوله، أو مباحثه، وهكذا؛ إذ يظن بعضهم أن مجرد كون البحث يدور ـعلى سبيل المثالـ حول موضوعٍ ما، في شخصية علمية أنه يلزم أن يكون التعريف بتلك الشخصية ضمن أبواب البحث أو فصوله.

وهذا ليس بلازم في كل حال؛ فهذا مما يحدده عنوان البحث وموضوعه.

مثال ذلك لو كان عنوان البحث: (ابن حجر العسقلاني ومنهجه في الحكم على الأحاديث) لكان سائغاً أن تدخل ترجمته ضمن أبواب البحث، أو فصوله.

ولكن لو كان العنوان هكذا: (منهج ابن حجر العسقلاني في الحكم على الأحاديث) لكانت الترجمة في التمهيد؛ لأنها ليست ضمن موضوع البحث؛ وإنما

هي موضوع خارج عنه، ولم يَسُغْ أن تكون ضمن أبواب البحث أو فصوله؛ إذ البحث ليس في شخص ابن حجر، وإنما هو في منهجه في الحكم على الأحاديث، وهكذا...

هذا وينطبق على عنوانات الأبواب، والفصول، وما تحتها ما ينطبق على عنوان البحث الرئيس من حيث الدقة، والمرونة، والجاذبية، والإيجاز، كما يراعى ألا تكون على هيئة سؤال، أو أن تحمل حكماً مسبقاً.

ويراعى في ذلك -أيضاً- أن تكون الخطة -قدر الإمكان- متقاربة في حجم الأبواب، والفصول، والمباحث، إذ لا يحسن أن يكون بين الأبواب، أو الفصول أو المباحث تفاوت كبير إلا إذا كان ثَمَّ مسوغٌ لذلك.

ويراعى في العنوانات ألا تتكرر؛ بحيث لا يكون عنوان الباب هو عنوان البحث الرئيس، أو أن يكون عنوان أحد الفصول هو عنوان الباب الذي تدخل تحته تلك الفصول، أو أن يكون عنوان أحد المباحث هو عنوان الفصل، أو أن يكون عنوان أحد المطالب هو عنوان المبحث، وهكذا...

لكن لا بأس أن يشتمل عنوان الباب على عناصر، ثم تقسم على الفصول، وهكذا الفصول بالنسبة للمباحث، وهكذا المباحث بالنسبة للمطالب، بل إن ذلك مما يستحسن؛ إذ يدل على مطابقة العنوانات لما تحتها.

مثاله: لو كان عنوان الباب (مفهوم التكفير، وضوابطه، وموانعه) لكان سائغاً أن يكون مرتباً على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مفهوم التكفير، والفصل الثاني: ضوابط التكفير، والفصل الثالث: موانع التكفير، وهكذا...

ومما يجمِّل البحث أن يُجعل على هيئة وَحْدَةٍ موضوعية، وذلك بأن ترتبط أبواب البحث بالعنوان الرئيس للبحث، وترتبط الفصول بالباب الذي تتبعه، وترتبط المباحث بالفصل الذي تدخل تحته، وهكذا المطالب ترتبط بالمباحث، وهكذا المسائل ترتبط بالمطالب، وهلم جرا...

وهذا مما يؤكد على أهمية العناية بالعنوان الرئيس، وأهمية العنونة لسائر أجزاء البحث أبواباً كانت أو فصولاً، أو مباحث، أو مطالب، أو مسائل.

العنصر الثامن: إجراءات البحث

وذلك يعني: فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة؛ فيوضح كيفية العرض، وطرح قضايا الموضوع، والوسائل التي سيسلكها الباحث ليصل إلى النتائج المطلوبة، بحيث يبدو البحث، وطرقه، ووسائله واضحة المعالم.

وكذلك بالتحديد لبيان نوع المنهج الذي يسير عليه: هل هو المنهج الوصفي؟ أو الاستقرائي؟ أو الاستنباطي؟ أو الجامع بينها؟

العنصر التاسع: الدراسات السابقة

فهي تعد عنصراً رئيساً من عناصر الخطة، وتعني عرض ما كتبه أهل العلم والاختصاص في موضوع البحث قديماً وحديثاً، إما في البحث ذاته، أو ببعض جزئياته.

والكلام في هذا الشأن يطول ويتشعب، وسيكون ههنا عبر ما يلي:

١ـ **أهمية الدراسات السابقة:** لفحص الدراسات السابقة، وحسن عرضها ودراستها أهمية كبرى تعود على الباحث، وبحثه، ونتائجه بالفائدة العظمى، ويمكن إجمال تلك الأهمية فيما يلي:

أ. أنها تجنب الباحث الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها الباحثون السابقون.

ب. أنها تنأى بالباحث عن تكرار الأبحاث التي دُرِست دراسة مستوفية.

ج. تساعد الباحث على بناء مشروعه العلمي.

د. تعينه على العمل على تطوير الجوانب التي لم تنل حظها الكامل من الدراسات السابقة.

هـ. الدراسات السابقة توجه الباحث نحو الطريق الصحيح.

و. تمده بكثير من المصادر والمراجع.

ز. تعين على التكامل المعرفي بين البحوث العلمية.

ح. توفر على الباحث الجهد والوقت؛ لأنها تقدم معلومات حاضرة دون بحث عنها، أو عناء في سبيل تحصيلها.

ط. تعين على طرح ما لا فائدة منه.

ي. أنها مصدر إلهام للباحثين الجدد؛ فهي تعينهم على سلوك المنهجية الصحيحة، وتساعدهم على إكمال الدراسات التي بدأها الباحثون السابقون.

ك. أن الباحث من خلال عرضه للدراسات السابقة يستطيع أن يبرز قدراتِه العلمية في التحليل، والموازنة، وذلك دليل النضج العلمي، والمعرفي.

ل. أن حسن العرض للدراسات السابقة من أعظم ما يعين على قبول الخطة لدى الأقسام العلمية.

٢ـ الخطوات الإجرائية لجمع الدراسات السابقة وعرضها: هناك خطوات لا بد من القيام بها في هذا الشأن، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. جمع ما أمكن من الدراسات السابقة، والأفضلية والتقديم تكون للرسائل العلمية؛ ماجستير، دكتوراه، ثم البحوث المحكّمة، ثم ما يكون من دراسات سواها في الكتب المؤلفة.

ب. تحديد ما يُرى أنها ذات علاقة مباشرة بالموضوع: والمعيار في ذلك كون الدراسات السابقة أفردت الموضوع بعمل مستقل، أو أفردت له فصلاً، أو مبحثاً، أو مطلباً مستقلاً، مع مراعاة أن أمر درجة العلاقة نسبي؛ لذا فهو متروك للباحث.

والباحثون يتفاوتون في ذلك ذوقاً، وعلماً، وتمكناً من المنهجية البحثية.

وبناءً على ذلك فإن مثل هذه الدراسات توضع في عنصر الدراسات السابقة.

أما الفقرات، والإشارات غير البارزة التي تَظْهَرُ عرضاً في تضاعيف دراسات ليست وثيقة الصلة بموضوع البحث ـ فيستفاد منها ضمن المادة العلمية التي سيؤلف منها الباحث صُلْبَ بحثه.

ج. ترابط فقرات الدراسات السابقة وَفْقَ ترتيبٍ منطقيٍّ؛ بحيث تأتي متسلسلة يكمل بعضها بعضاً.

د. وضعُ وصفٍ لبيانات الدراسات السابقة من حيثُ عنواناتُها الكاملةُ، وأسماءُ مؤلفيها، ونوعها، وتاريخها، ومكانها، ومعلومات نشرها، وأجزاؤها، وعدد صفحاتها.

هـ. الأخذ بطريقة التسلسل التاريخي؛ ويكون بجمع الدراسات السابقة، ومناقشتها بناءً على تاريخ النشر؛ بحيث يتم ترتيب الدراسات السابقة تصاعدياً

من الأقدم إلى الأحدث، أو العكس، مع توضيح مدى التطور في الموضوع من خلال مدة زمنية معينة، ومدى كون الموضوع المقترح يعد ذلك صالحاً للبحث، وفيه إضافة تستحق ذلك.

فهذه طريقة من طرق عرض الدراسات السابقة، وهناك طريقة أخرى، وهي:

و. الأخذ بطريقة الموضوعات: ويكون الاستعراض فيها للدراسات السابقة مبنياً على مستوى تشابه الموضوعات في الدراسات المذكورة.

ز. أن يبين الباحث أوجه التشابه بين دراسته والدراسات السابقة، ويوضح ما سيأتي به من جديد يتضمن إضافة علمية.

ويتسنى ذلك بأمور عدة منها:

- ألا يكتفي الباحث ببيان أوجه القصور في الدراسات السابقة، وإنما يعرضها طبقاً لموضوعات الدراسات، فيذكر ما فيها من قصور، ويذكر ما فيها من تميز.

- أن يكون محور اهتمامه: ماذا قالت أو ذكرت تلك الدراسات مجتمعة حول عنصر من عناصر البحث؟

وكيف كتبت هذه الدراسات تلك العناصر؟ وكم عدد الذين كتبوا؟ وهل آراؤهم متفقة، أو مختلفة، أو متعارضة؟ وهل عالجت هذه الدراسات مجتمعة جميع عناصر المشكلة بصورة لاتدع مجالاً لدراسة أخرى في هذا الموضوع؟ أو أنها عالجتها بشيء من القصور؟ أو عالجت بعض عناصرها؟ أو أنها عالجتها بصورةٍ وافيةٍ، أو واهيةٍ؟ أو بمناهج مهلهلةٍ أدت إلى نتائج خاطئة؟

وطبقاً لذلك يبين الباحث أن تلك الدراسات السابقة لم تتطرق لمشكلته من الناحية نفسها، أو المنهج نفسه، وأن هناك جوانب في هذه الدراسات لا تزال بحاجة للبحث.

ح. شمولية النقد للدراسات السابقة: وذلك بألا يقتصر نقد الدراسات السابقة على ناحية معينة.

وإنما يكون شاملاً لجميع النواحي بحسب نوع الدراسة، وما يلائم الموضوع؛ بحيث يشمل النقد: **نقد المحتوى**؛ كأن تكون عناصر الدراسة السابقة لم تشتمل على بعض الموضوعات المهمة التي تتناولها تلك الدراسة.

ويشمل -كذلك- **نقد المنهجية** التي سارت عليها الدراسة السابقة، ويشمل نقد المصداقية، ونقد النتائج؛ فقد لا يتفق مع الباحث بسبب خطأ منهجي، أو موضوعي، أو في تحليل البيانات وعرضها.

ويشمل -كذلك- ما أدت إليه تلك الدراسات من نتائج هادفة، إذ ليس من شرط النقد الوقوف على الأخطاء والمغامز بل من شأنه الإشادة بالمحاسن.

ط. الابتعاد عن أسلوب العرض الممل المفصل للدراسات المختارة.

ي. أخذ الدراسات من مصادرها الأولية دون الأخذ من المصادر الثانوية.

ك. لابد من التركيز في التعليق على الدراسات السابقة على التعليل والتفسير للنتائج المتشابهة، أو المتناقضة.

ل. يحسن بالباحث أن يراعي حال استعراضه للدراسات السابقة أن يُفيد منها من يأتي بعده من الباحثين؛ فيستشعر إفادتهم، وإراحتهم من عناء الجهد في تلك الدراسات السابقة.

٣ـ أخطاء في قراءة الدراسات السابقة وعرضها: هناك أخطاء شائعة في هذه الباب يقع فيها بعض الباحثين، ويحسن بهم تفاديها، ومنها:

أ. العجلة في مراجعة الدراسات السابقة دون فحص دقيق لها.

وهذا مما يفوِّت على الباحث فرصة الإفادة منها ، وربما فتح عليه ثغرات قد تكون سبباً في رد خطته إن كانت مقترحاً سيقدمه.

ب. الاقتصار على نوع معين من الدراسات كالاقتصار على رسائل الماجستير فحسب ، أو الدكتوراه فحسب ، أو البحث المحكمة في المجلات العلمية فحسب.

واللائق بالباحث أن ينظر فيها جميعاً طالما أن لها تعلقاً مباشراً بموضوعه كلياً أو جزئياً.

ج. قلة المبالاة بحسن العرض؛ فقد يقدم الباحث عرضاً وافياً عن دراسة ما ، ولكنه لا يحسن عرضها بصورة منطقية متسلسلة ذات صياغة محكمة؛ فيكون ذلك سبباً في نزول العرض عن مدرجة الكمال.

د. بناء الباحثِ دراستَهُ على وجه المتابعة للآخرين دون أن يكون قد قام بذلك بنفسه.

هـ. التسليم للباحثين في نتائجهم البحثية ، والوثوق بها دون تأكد من صحتها.

و. قلة العناية بربط البحث الجديد أو المقترح بالدراسات السابقة ، وهذا مما يؤدي إلى ضياع الجهد ، وقلة الإفادة منه.

ز. ليس من ضرورة عرض الدراسات السابقة التقليل من جهود أصحابها ، أو تسفيه آرائهم كما في صنيع بعض الباحثين عندما يريد إقناع المطلعين على خطته بجدوى بحثه ، وجِدَّته.

وإنما اللائق به أن يكون منصفاً ، معترفاً لذوي الفضل والسابقة بفضلهم وسابقتهم.

وإن كان ثم ملحوظة ، أو استدراك فلتكن بعبارة علمية هادئة مبنية على الدليل ، والبرهان.

فهذه جملة من الإجراءات والملحوظات التي لابد للباحث من الأخذ بها، ومراعاتها حال عرضه للدراسات السابقة.

والمهم في ذلك -وهو المحصلة النهائية- أن يسأل الباحث نفسه: ما الهدف من إدراج تلك الدراسة؟ وما علاقتها بموضوع البحث الذي بين يديه؟ وكيف تؤيد أو تعارض ما سيصل إليه؟

وكل ذلك يربط بسؤال البحث العريض؛ فإن كن هناك ارتباط واضح به فحسن، وإن لم يكن فالأفضل إعادة النظر في إدراج الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك كله يوضح الباحث كيف قادته الدراسات السابقة إلى البداية التي ستنطلق منها دراسته المقترحة، وكيف تعد دراسته امتداداً لنتائج الدراسات السابقة.

ثالثاً: كثرة المراجعة للخطة

وذلك بتعاورها، وتشذيبها، وكثرة النظر فيها؛ إذ لا يكفي مجرد كتابتها مرة واحدة، ولا يفترض أن تكون نهائية عند أول إعداد أو مراجعة لها.

بل لا بد من إدمان النظر فيها، وكثرة القراءة حولها، والحرص على إحكامها، وترابط أجزائها، وتجنب ما يوهي بناءها، والحذر من وجود الفجوات فيها.

فإذا كانت خطة ماجستير، أو دكتوراه وأحكم الباحث بناء تلك الخطة، وأحسن صياغتَها، وعَرْضَ أفكارها فليقدمها إلى القسم العلمي الذي ينتمي إليه؛ رجاء أن تقبل.

ولكن لا ينبغي له أن يفرط في التفاؤل؛ بحيث يكبُر عليه ردُّها؛ فيصاب بالإحباط، أو ربما اليأس وترك المحاولة.

بل عليه أن يحاول إبداء وجهة نظره إن كان ثم اعتراض أو ردّ.

فإن تسنى له ذلك ، أو طُلب منه فليردَّ بلطف وأدب ، وقوة حجة.

وإن رأى أن حجته أوهى ، وأن موضوعه غير جدير بالدراسة فليلتمس الخيرة ، وليبحث عن موضوع آخر ، وليتخذ تجربته الأولى سبيلاً إلى مزيد من الدقة والقوة.

المسألة العاشرة: الطريقة العلمية للبحث

اكتشف بعض العلماء في العصر الحديث أن الطريقة التي تجمع بين الطريقتين: الاستقرائية والاستنتاجية هي أفضل الوسائل والسبل للبحث عن الحقائق:

أولاً: الطريقة الاستقرائية وحدها تتطلب حصر كافة الجزئيات، والوقائع وفحصها، ودراسة ظواهرها، ثم إعطاء حكم عام بصددها.

ثانياً: الطريقة الاستنتاجية: وهي عبارة عن تنظيم المعلومات المتوافرة في قالب معين؛ ليستنبط منها الباحث نتائج صحيحة تزوده بالمقترحات والحلول.

ثالثاً: الطريقة الجديدة هي التي تجمع بين الطريقتين، والأخذ بها يقضي بأن يتصف الباحث بالأمور التالية:

١ـ عدم التسليم لأي شيء ما لم يقم عليه دليل.

٢ـ أن يكون متجرداً غير متحيز ٣ـ أن يتعامل مع الواقع

٤ـ ألا يهتم بالوقائع الشاذة، بل يفتش عن المتجانسة.

المسألة الحادية عشرة: مصادر البحث، ووسائل التعرف عليها

أولاً: مصادر البحث

لا ريب أن المصادر العلمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تعد من أهم المقاييس في تقدير صحة البحث وجودته، فإذا كانت مصادره معتمدة صادقة، أو كانت مخطوطات نادرة صار للبحث وزنه وقيمته العلمية.

هذا ويقسم علماء البحث العلمي المصادر إلى قسمين:

١ـ **مصادر أساسية**: وهي أقدم ما يحوي مادة عن موضوعٍ ما.

٢ـ **مصادر ثانوية ـالمراجعـ**: وهي التي تعتمد في مادتها على المصادر الأساسية الأولى، فتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص.

ثانياً: وسائل التعرف على المصادر

توافر المصادر أحد المقاييس الأساس لصلاحية البحث ونجاحه؛ فبقدر ما يتوافر للبحث من مصادر متنوعة من مطبوع ومخطوط، ومشاهد، ومسموع يكون الاطمئنان، والارتياح، والعكس.

ويمكن الوقوف على أهمية هذه المرحلة من خلال اطمئنان الباحث من توافر المصادر للبحث الذي يقوم به، وإحاطته بالدراسات حول موضوع البحث.

ثم إن التعرف على المصادر خبرة يكتسبها الباحث مع طول الممارسة والاشتغال بالبحوث.

أما بالنسبة للمبتدئ فيمكنه التعرف على مصادر البحث من الوسائل التالية:

١ـ الموسوعات العلمية، ودوائر المعارف الصادرة عن هيئات علمية.

٢ـ الدوريات العلمية المتخصصة التي تهتم بنشر النتاج العلمي.

٣ـ البحوث والرسائل الجامعية.

٤ـ مدونات المصادر المتخصصة: مثل (مفتاح السعادة) لطاش كبري زاده، وكشف الظنون لحاجي خليفة.

٥ـ الكتب العلمية التي يهتم مؤلفوها بذكر المصادر التي اعتمدوها.

٦ـ بطاقات المكتبات، وفهارسها.

٧ـ أمناء المكتبات فهم على علم بالتسهيلات.

٨ـ المشرف العلمي، ودوره في الإرشاد إلى المصادر.

٩ـ الرجوع إلى مواقع الجامعات والمؤسسات العلمية.

١٠ـ وسائل التقنية الحديثة من محركات البحث ونحوها.

١١ـ الباحثون المعروفون بالاهتمام بالبحث العلمي، وما يستجد حوله.

المسألة الثانية عشرة: جمع المادة العلمية

يفترض أن يكون الباحث قبل صياغة الخطة قد أَلَمَّ بالمادة العلمية لموضوع بحثه، وأن يكون قد قرأ حولها كثيراً، ودَوَّن ملحوظاتِهِ التي هي عماد خطته.

وإذا هَمَّ بالشروع في البحث فلا بد له من جمع المادة العلمية من مظانها المختلفة.

هذا وإن للباحثين في ذلك طرائق شتى، وكلٌّ بحسب ما يراه، ويلائم حاله وإمكاناته، وطبيعة بحثه.

وهناك طرق، وتجارب قد أخذ بها بعض الباحثين.

وكتب البحث العلمي حافلة بطرق جمع المادة، وفي عصرنا الحاضر زاد تنوعها بحكم التقدم التكنولوجي، وما تقدمه التقنية من الجديد في سبيل خدمة الباحثين.

ومهما يك من شيء فإن البحث في الكتب، وتدوين ذلك عبر الكتابة بالقلم - من أعظم ما يعين على جمع المادة، وانغماس الباحث في موضوعه، وتَشَبُّعه به.

ومن الطرق النافعة في ذلك ما يلي: ١. أن يعمد الباحث إلى الكتب التي هي المظان لأكثر مادة بحثه؛ فيصور منها ما يحتاج إليه مع مراعاة تصوير أغلفتها؛ ليتسنى له وضع تلك البيانات عند الرجوع إلى تلك الكتب، وإدراجها ضمن مراجع الكتاب في فهرس المراجع والمصادر.

٢. أن يضع الباحث له كُنَّاشاً خاصاً ينقل فيه ما يريد، ثم يرجع إليه عند كتابة البحث.

٣. أن يضع في أغلفة الكتب الداخلية إشارات أو نقولات لما يريد نقله منها -خصوصاً إذا كانت مِلْكَه-.

٤. عَنْوَنَةُ ما يريد النقل منه داخل كتبه التي يرجع إليها.

هذا قبل أن يقوم بوضع خطة البحث، أو بعد أن يضعها ولم تستوِ على سوقها.

أما إذا عمل الخطة، وقام بتبويبها، ووضع فصولها، ومباحثها ومطالبها، وقُبِلَت من جامعته التي ينتمي إليها - **فهناك طرق كثيرة لجمع المادة**؛ لكي يتهيأ بعد ذلك للشروع في البحث.

ومن ذلك أن يَعْمَدَ إلى كل مطلب من مطالب البحث، أو مسألة من مسائله؛ فيضعها في رأس صفحة، ثم يترك الصفحة فارغة إلا من عنوان ذلك المطلب أو المسألة، فتكون كلُّ صفحةٍ حاملةً عنوانَ مطلبٍ من مطالب البحث، أو مسائله، ثم توضع تلك الصفحات جميعاً في مِلَفٍّ واحد.

وبعد ذلك يأتي إلى المادة التي جمعها من قَبْل؛ فيضع كل نقل أو إحالة في المكان الملائم له.

وله أن ينقل بالنص: أو بعنوان المسألة، وهكذا يستمر؛ فكلما قرأ حول مادة بحثه دوَّنه في موضعه من تلك الأوراق التي تحمل عنوانات المطالب أو المسائل، أو يكتفي بالإحالة إلى الجزء والصفحة.

وهكذا يستمر؛ فكلما قرأ شيئاً حول مادة بحثه، ورأى جدوى ذلك المقروء في إثراء البحث - دَوَّنه في موضعه من تلك الأوراق التي تحمل عنوانات المطالب والمسائل.

وإذا انتهى من جمع المادة شرع في كتابة البحث؛ فلا يصل إلى مطلب من المطالب ، أو مسألة من المسائل إلا والمادة العلمية أو أغلبها أمام عينيه؛ فيأخذ منها ما يشاء ، ويَدَع ما يشاء ، أو ينقل ما يشاء إلى موضع آخر ، وهكذا.

ثم يضيف إلى ذلك ما يرى الحاجة إليه.

وهذه الطريقة قد تكون مضنية في البداية نوعاً مَّا ، ولكنها مريحة عند كتابة البحث إذ تكون المادة حاضرة ، والذهن مستجمع لتدوينها وصياغتها ، والزيادة عليها.

المسألة الثالثة عشرة: طرق نقل المعلومات

تتنوع طرق نقل المعلومات من المصادر حسب اعتبارات كثيرة، من حيث الهدف، والأهمية، والمناسبة؛ فقد تقتضي الحال نقل النص كاملاً، وقد يقتضي الأمر اختصاره، أو إعادة صياغته.

ويمكن فيما يلي إجمال أنواع نقل المعلومات :

أولاً: نقل النص كاملاً ووضعه بين قوسين قبل بداية النقل، وقوسين بعدها هكذا « »، ولا بد من التأكد من العزو خصوصاً في مثل الحالات التالية :

١ـ النص من الكتاب والسنة. ٢ـ إذا كانت تعبيرات المؤلف ذات أهمية خاصة.

٣ـ إذا كانت مؤدية للغرض في سلامة ووضوح. ٤ـ إذا خشي من تحريف المعنى.

٥ـ في معرض النقض و الاعتراض.

هذا وإن بعض الباحثين ـخصوصاً بعد ما حصل من تسهيل التقنية الحديثة لنقل المعلوماتـ لَيَعْمَدُ إلى النص الذي يريد نقله من الكتب الموجودة في الإنترنت، فيقصُّه، ثم يلصقه في المكان الذي يريده من بحثه.

وقد يقوم بذلك؛ إما لأجل ضمان سلامة النص، أو يقوم به تكاسلاً.

ولا بأس في ذلك إذا روعي في الكلام المنقول أن يكون ملائماً لما قبله وما بعده، وأن يسلم فيه من ارتباك النص في سياق الكلام.

لذا فإن كتابة النصِّ المرادِ نقلُه، ثم مراجعته مرة أخرى أضمن لاتساقه مع السياق العام.

ثانياً: إعادة الصياغة : وذلك بإعادة الباحث أفكار النص بأسلوبه الخاص.

وهذا يحسن إذا كان النص الأصلي يعتريه ضعف في التعبير، أو تعقيد في الأسلوب ، أو عدم إحاطة بالأفكار، خصوصاً إذا لم يكن ثم داعٍ للنقل عن المصدر بالنص.

ثالثاً: التلخيص : وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة شغلت جزءاً من الصفحات ، فيصوغها بأسلوبه الخاص، مع الاحتفاظ بالفكرة.

رابعاً: الاختصار: ويعني تقليص عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جداً، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف ، ووجهة نظره ، واستعمال عباراته غالباً.

وتكون الإشارة في الهامش في الحالات : الثانية والثالثة والرابعة بكلمة (راجع) أو (انظر)

خامساً: الشرح ، والتحليل، والتعليق للنصوص التي تحتاج إلى ذلك.

سادساً: الجمع بين التلخيص أو الاختصار أو الشرح واقتباس النص.

سابعاً: الخطوط العريضة : وذلك بإجمال مضمون كتاب أو رسالة أو نص، ووضعها في عنوانات رئيسة؛ بِقَصْدِ تعريف القارئ عليها دون ذكر للتفاصيل .

وكل هذه الأنواع السبعة لا بد فيها من مراعاة ما يلي :

١ـ لا بد من توثيق كل نقطة في البحث بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد.

٢ـ على الباحث ألا ينزعج عندما يجد نفسه مضطراً إلى حذف مواد صالحة جيدة مادام أن النقاط والأفكار الموضوعة قد أُيِّدت بأمثلة أخرى، ويمكن الإشارة في الهامش إلى ما طرح.

٣ـ كثير من البحوث تفقد أهميتها بسبب الإبقاء على مالا ضرورة له .

٤ـ **الخلاصة :** أن اختيار المادة العلمية وحذف ما يمكن حذفه بحسٍّ علمي دقيق يعنى استكمال القراءة ، و استيفاء الدراسة حول الموضوع ، واستخلاص النتائج المستفادة .

وحينئذ يصبح الباحث مؤهلاً نفسياً وفكرياً وعملياً للكتابة؛ ويبقى عليه الاهتمام بالجوانب الفنية والمنهجية.

المسألة الرابعة عشرة: اقتباس النصوص

البحث العلمي يفرض الاطلاع على بحوث الآخرين في نفس الاختصاص؛ فليس غريباً -إذاً- أن تحتوي الكتابات العلمية في أي موضوع على اقتباسات منقولة من مؤلفات العلماء، وكتابات السابقين، وإضافات الباحثين.

ثم إن الباحث لا يبدأ من فراغ؛ إذ الخَلَفُ يكمل ما أنجزه السلف.

والعلماء و الباحثون إزاء الاقتباس من أعمال الآخرين يقفون **موقفين**:

أحدهما: موقف من لا يرى في الاقتباس فضيلة، وأنه - في نظره - مظهر من مظاهر الضعف في التأليف لا سيما إذا كان النقل لفصل كامل، أو أوراق عديدة؛ بحيث تختفي شخصية الباحث بين الاقتباسات الطويلة.

الثاني: من يرى أن الاقتباس دليل القراءة الواسعة، والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة، وذلك مما تُنال به ثقة القارئ.

والرأي الوسط: هو أن شخصية الكاتب - كما تظهر في آرائه وأسلوب عرضه - تتجلى -كذلك- في طريقة نقله، واقتباسه، ودمجها في موضوعات البحث.

وكلا الفريقين متفقان على أن الاقتباس المناسب في المكان المناسب يعد من مهارة الكاتب.

هذا وإن مما يدل على ألمعية الباحث، وذوقه، وشدة إحساسه - أن إذا كان أمامه عدةُ نقولٍ ويريد إيرادها في بحثه أن ينظر في ملائمة ما يبدأ به من حيث الأهمية، ومن حيث اتساقه مع جرس الكلام، بحيث لا تبدو الجمل متنافرة غير متجانسة.

المسألة الخامسة عشرة: الهوامش

أولاً: أهميتها

الهوامش في الرسائل العلمية أحد الجوانب المهمة التي يُحكم بها على كاتبها، وهي المسلك الأول للناقدين.

ولهذا لا بد للباحث في ذلك من الاطراد، والسير على منهج واحد من حيثُ ذكرُ المؤلفِ أولاً، ثم الكتاب ثانياً، أو العكس، وكذلك الحال في التخريج.

والغاية من الهوامش تجريد المتن من الاستطرادات التي لا تعد جزءًا من البحث.

ثم إن بعض المعلومات مكانه متن الرسالة، وبعضها مكانه الهامش.

والمعيار في ذلك أن أيَّ فكرة متصلة اتصالاً مباشراً بالأفكار الأساس للبحث فموضعها المتن، وما كان اتصاله جانبياً فموضعه الهامش.

ولا ينبغي في البحث العلمي أن تخلو صفحة من صفحاته من إحالة، أو من هامش أو أكثر.

ويقبح في البحث العلمي أن تمر عليك صفحة أو صفحات وهو خلو من الهوامش والإحالات إلا لمسوغ مقبول.

ثانياً: وظائف الهوامش

١ - توثيق النصوص المقتبسة، ونسبتها إلى أصحابها.

٢ - اتخاذها لتنبيه القارئ على تَذكُّرِ مسألة سابقة أو لاحقة بالبحث.

٣ - استعمالها لتوضيح بعض النقاط وشرحها.

٤ - الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات، وينصح القارئ بالرجوع إليها.

ثالثاً: طرق التهميش ومكانه في البحث

للتهميش ثلاث طرق، وللباحث اختيار الطريقة التي يستحسن السير عليها وهي:

١ـ تدوين الهوامش بأسفل الصفحة. ٢ـ التهميش في نهاية كل فصل.

٣ـ تدوين الهوامش في نهاية كل بحث أو الرسالة وإعطاؤها رقماً متسلسلاً.

ويمكن أن يقال بعبارة أخرى: إن طرق التهميش تعود إلى ثلاث: إما بنهاية كل صفحة، أو نهاية كل فصل، أو نهاية الرسالة.

المسألة السادسة عشرة: تدوين المصادر عند النقل منها والعزو إليها

وخلاصة القول في ذلك كما يلي:

١ ـ قد يكون العزو إلى اسم الكتاب، وقد يكون إلى اسم المؤلف؛ فأي الطريقتين أخذ بها الباحث فلا حرج عليه بشرط الاطراد، وإن كان العزو إلى اسم الكتاب أيسر؛ إذ العزو إلى المؤلف من حيث اسمه أو شهرته أشق؛ إذ قد يشتهر بأكثر من اسم، بخلاف الكتاب؛ فهو ثابت في الغالب.

٢ـ عند الرجوع إلى أيّ مصدر أول مرة تُذكَر بيانات الكتاب كاملة: اسم الكتاب كاملاً، واسم المؤلف، وإن كانوا مجموعة فيذكر اسم أحدهم ويقال بعدها: وزملاؤه.

كما يذكر رقم الطبعة، وتاريخها، ودار النشر.

٣ـ عندما يتكرر الاقتباس من مصدر واحد مرة أخرى دون فاصل بينهما فانه يُدَوَّن ـ بدلاً من اسم المؤلف والعنوان ـ كلمة (المصدر نفسه) ولو بَعُدَ ما بين الاقتباسين.

ويرى آخرون أن ذلك يكون إذا تكرر الاقتباس في صفحة واحدة دون فاصل.

٤ ـ إذا تكرر الاقتباس من مصدر واحد، وفَصَل بين الاقتباس الأول والثاني اقتباسٌ مِن مصدر آخر؛ فإن الثاني يدوَّن على أحد الطريقتين الآتيتين:

أـ لقب المؤلف، وبعده فاصلة، ثم تدون كلمة المصدر نفسه، ثم يدون رقم الجزء إن وجد، ثم الصفحة بعد فاصلة. ب ـ يدوَّن اسم المؤلف أولاً، ثم عنوان المصدر ثانياً، ثم الجزء، فالصفحة.

وإن كان الباحث يأخذ بطريقة ذكر الكتاب ـ وهي أيسر ـ ثم المؤلف فإنه يذكر اسم الكتاب أولا ، وهكذا.

٥ـ إذا اعتمد الباحث على مصدر لمؤلف ، ولم يَرِدْ لهذا المؤلف مصدر آخر خلال البحث ، وقد تكرر الاقتباس منه فإنه يتم تدوين المعلومات على إحدى الطرق.

أ ـ يكتفى بتدوين اسم المؤلف ورقم الجزء إن وجد ثم رقم الصفحة

ب ـ تدوين اسم المؤلف ، ثم عنوان الكتاب مختصراً ، فرقم الجزء إن وجد ، ثم رقم الصفحة.

ج ـ تدوين اسم المؤلف ، ثم كتابة الرمز (ع ـ س) اختصاراً لكلمة (العنوان السابق).

د ـ أو يتم ذكر اسم الكتاب عند الأخذ بالطريقة الثانية التي تبدأ بالكتاب أولاً كما هو موضح آنفاً.

٦ـ في حالة اعتماد الباحث على مصدرين أو أكثر لمؤلف واحد ينبغي ـ بالإضافة إلى ذكر اسم المؤلف ـ تدوين عنوان المصدر ولو مختصراً؛ ليتبين من أَيِّهُما تم الاقتباس ، ثم الجزء ، فالصفحة.

٧ـ وإذا أخذ بطريقة تقديم اسم الكتاب أولاً ، ثم نقل في بحثه من كتابين متشابهين في الاسم فلا بد من تمييز أحدهما عن الآخر كما لو نقل من كتاب فتح الباري لابن رجب ، وفتح الباري لابن حجر ، فيذكر اسم الكتاب ومؤلفه.

٨ـ وإذا نقل من كتاب لمؤلفٍ واحدٍ ، وهذا الكتاب قد طبع بتحقيقين مختلفين فإنه يختار أحدهما.

وإذا رأى الحاجة إلى الاستعانة بهما جميعاً فإنه يميز في الهامش كل واحدة عن الأخرى.

وبالجملة فهذه طرق تدون من خلالها المصادر عند الاقتباس منها، والعزو إليها.

والخلاف في تلك سائغٌ بحسب اختلاف طرق البحث، وقوالب الجامعات في ذلك.

ولكن المهمَّ لدى اختيار طريقة من هذه الطرق الاستمرار عليها خلال البحث بصفة دائمة؛ ليكسب البحث صفة الاطراد.

المسألة السابعة عشرة: قواعد عامة لتوثيق المعلومات والاقتباس

وهذه القواعد جماع لما مضى ذكره في هذا الشأن، فالاقتباس المعتدل الذي تتجلى به شخصية الباحث مستساغ مقبول، وهناك ضوابط لكيفية الاستفادة من النصوص المقتبسة بطريقة علمية سليمة وهى :

١ـ وضع الفقرات المقتبسة نصًّا بين أربعة أقواس: قوسين صغيرين في بداية النقل، ومثلهما في نهايته.

٢ـ إذا كان الاقتباس مقتصراً على الفكرة دون النص ، أو كان من الباحث إعادةُ صياغةٍ، أو تلخيصٌ لفكرة، أو تحليلٌ لها، أو اختصارٌ، أو تعليق ـ فإنه يشار إليه بالهامش بكلمة (راجع) أو (انظر) ثم يُكتب بعدها المصدر الذي اقْتُبِس منه .

٣ـ يحسن تمييزُ التعليقات الشخصية، والتحليلات عن النصوص التي يجري اقتباسها بحيث يكتشفها القارئ، وذلك بوضع شرطة قبل الكلمة الأولى أو أخرى في نهاية العبارة.

٤ـ تنقل الفقرة المقتبسة كما هي، ولو كانت مشتملة على أخطاء، ثم تصحح الأخطاء في الهامش.

٥ـ التأكد من صحة نقل الفقرة المقتبسة بتفصيلاتها، والحذر من اقتطاعها من أصلها بما يغير الفكرة ، أو يشوهها.

٦ـ إذا لم يذكر اسم المؤلف على غلاف الكتاب ، أو كان مجهولاً فإنه يدون مكان اسم المؤلف كلمة : « المؤلف مجهول» .

٧ـ إذا كان المصدر من إنتاج المؤسسات العلمية أو الشركات فإن أسماءها تقوم مقام المؤلف.

٨ـ إذا تعاون على تأليف الكتاب مؤلفان يحملان لقباً واحداً فينبغي ذكر اسم كل منهما منفرداً ، ولا يكتفى بتدوين الاسم الأول لهما ، ثم اللقب.

٩ـ إلغاء الألقاب ـ وظيفية كانت أو علمية ـ عند ذكر أسماء المؤلفين أو من يجرى النقل والاقتباس عنهم إلا إذا كان لذلك داع .

١٠ إذا كان من الضروري ذكرُ مصادرَ عديدةٍ للفقرة الواحدة فإنه يراعى في تدوينها أسبقية مؤلفيها وفاةً .

١١ـ يدون المصدر المتأخر إذا كان المصدر الأول المنقول عنه مفقوداً أو مخطوطاً لا يتمكن الباحث من الحصول عليه ، أو احتوى المصدر المتأخر على جوانب في البحث لم يستوفِها المصدر المتقدم.

١٢ـ ينبغي ترك الإحالة إلى المخطوطات التي تم طبعها؛ لأن ذلك ترف علمي ، وربما يكون نوع تشبُّع ، إلا إذا كان في إيراد المخطوط مزيدُ فائدةٍ ، أو نقصٌ غُفِلَ عنه في التحقيق.

١٣ـ ليس من الضروري توثيقُ المعلوماتِ البديهية .

١٤ـ لا يحسن أن ينقل الباحث نقلاً طويلاً يزيد على خمسة أسطر دون أن يتدخل إلا لمسوغ معقول كأن يورد نقلاً لا يحسن إلا إيراده كاملاً.

١٥ـ عند توثيق الآيات القرآنية الكريمة تثبت من المصحف ، وترسم كما هي عليه في المصحف ، ويذكر بعدها في المتن اسم السورة ، ورقم الآية محصوراً بين قوسين.

١٦ـ عند توثيق الأحاديث الشريفة تحصر بين أقواس، وتُخَرَّج في الهامش من كتب الحديث المعتبرة كالصحاح، والسنن، والمسانيد، ويحكم عليها من خلال أقوال أهل العلم إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

١٧ـ إذا أورد الباحث أقوالاً مأثورة عن الصحابة أو التابعين، أو اقتبس نصوصاً تشتمل على ذلك فإنه يذكر أسماء قائليها، ويخرجها من مظانها.

١٨ـ إذا ورد في البحث أشعار كأن يوردها الباحث مستشهداً، أو ينقل نصوصاً تشتمل على شيء من الأشعار فإنه ينسبها إلى قائليها، ويخرجها من ديوان الشاعر أولاً إذا كان له ديوان، أو من كتب أخرى إذا لم يكن للشاعر ديوان، أو لم يجد البيت في الديوان، ثم يخرج البيت من مصدرين أو أكثر.

وإذا ورد في المتن صدر البيت دون عجزه، أو العكس فإنه يتمه في الهامش ويشير إلى قائله.

وإذا نسب البيت لأكثر من شاعر في أكثر من كتاب فإنه يبين أن صاحب الكتاب الفلاني نسبه لفلان وهكذا..

١٩ـ الكلمات الغريبة والمصطلحات الواردة في المتن التي تحتاج إلى تبيين وإيضاح تُشرح في الهامش بدون إطالة، ويراعى في ذلك: الكتبُ التي يُنقل منها؛ فإن كانت الكلمة في آية رجع إلى كتب التفسير، أو كتب غريب القرآن، كمشكل القرآن لابن قتيبة، أو المفردات للراغب الأصفهاني، أو إلى كتب الوجوه والنظائر، كالوجوه والنظائر للدامغاني، ونزهة الأعين النواظر لابن الجوزي.

وإن كانت الكلمة في حديث رُجِع إلى شروح الحديث، وإلى كتب غريب الحديث كغريب الحديث لأبي عبيدة وغيره.

وإن كانت في بيت شعر أو نحوه رجع إلى كتب اللغة والمعاجم عموماً كالقاموس، واللسان.

ولعل أحسنها وأجمعها معجم مقاييس اللغة لابن فارس وهكذا...

وإذا كان مصطلحاً فقهيًّا رجع إلى كتب الفقه، وإن كان مصطلحاً علمياً أو فلسفياً رجع إلى الكتب التي اعتنت بذلك كالتعريفات للجرجاني، والكليات للكفوي وهكذا...

وقل مثل ذلك في المصطلحات التي ترد في كتب القراءات، والنحو، وغيرها؛ فيحسن التعريف بها، والرجوع إلى كتب أهل الفن فيها.

١٩ـ الأمثال الواردة في المتن تُخَرَّج من كتبها، ويحسن أن يفسر معناها، وسبب إيرادها في متن الكلام.

٢٠ـ إذا وردت في البحث كلمة مُشْكِلَة سواء كانت من إنشاء الباحث، أو من نقله فإنه يحسن ضبطها بالشكل؛ حتى لا تُشْكِل.

المسألة الثامنة عشرة: العناية بالأمور الفنية

فالأمور الفنية تُجَمِّل البحث، وتعين على فهمه، وإساغته؛ فمن ذلك ما يلي:

١ـ مراعاةُ قواعدِ الإملاء، واستعمالُها استعمالاً صحيحاً؛ إذ إن من شأنها مساعدةَ القارئ على فهم الجمل، وبيان المقصود.

وكثيرٌ من التعقيد والغموض الذي يعتور كتب التراث يعود إلى فقدان تلك العلامات؛ فلا يحسن بالباحث إغفال علامات الترقيم؛ لأن تركها يعد خللاً ونقصاً.

٢ـ العناية بنوعِ الحرف، وكيفية الصف، وترقيم الصفحات، ونحو ذلك.

٣ـ العناية بطريقة كتابة عنوانات البحث؛ فالعنوان الرئيس ـكما هو معلومـ يكون في الصفحة الخارجية، وفي أول صفحة داخلية.

والعنوانات الأخرى تختلف باختلاف نوع البحث؛ فالبحث إذا كان من تمهيد، وأبواب فيحسن وضع صفحة خاصة بالتمهيد، ويكتب فيها هكذا: تمهيد: ثم يذكر عنوان التمهيد خصوصاً إذا كان تحته مباحث، أو مطالب.

وإذا كان تحته مباحث، أو مطالب، أو مسائل يكتب:

وفيه: ثلاثة مباحث، أو مطالب، أو ثلاث مسائل:

المبحث أو المطلب الأول: .... وهكذا.

ثم إذا كان البحث من أبواب؛ فيوضع بعد التمهيد عنوان الباب في صفحة خاصة، ويكتب: وفيه: كذا وكذا من الفصول، ثم تذكر الفصول وعنواناتها.

الفصل الأول: .....

وهكذا البواقي، وهكذا قبل كل باب.

وإن كان البحث من فصول فتوضع الفصول، وتذكر المباحث، وهكذا..

وهكذا توضع صفحة خاصة قبل الفهارس، وتذكر فيها أسماء الفهارس.

المسألة التاسعة عشرة: ترجمة الأعلام والبلدان الوارد ذكرهم في البحث

يحسن في ترجمة الأعلام في البحث أن تكون لغير المشهورين ممن لهم صلة بالبحث؛ فلا يحسن -إذاً- أن يترجم للمشهورين كالصحابة - رضي الله عنهم - وكالأئمة الأربعة، ونحوهم من مشاهير علماء الإسلام في شتى الأعصار والأمصار.

ويحسن إذا ترجم لعَلَم أن يذكر اسمه، ومولده، ووفاته، وأشهر مصنفاته، وما تميز به دون إطالة.

ويحسن أن يرجع في ترجمته إلى ما لا يقل عن مرجعين، وإذا كان من علماء المذاهب فحبذا لو ترجم له من الكتب التي تعنى بطبقات علماء ذلك المذهب.

وإذا كان نحوياً فالأولى أن يترجم له من الكتب التي عنيت بالترجمة للنحاة، وهكذا..

ومما هو قريب من ذلك أن إذا أورد الباحث اسم عَلَمٍ، وله شهرة كالحافظ مثلاً، أو شيخ الإسلام أن يذكر ما يُعَرِّف به؛ لأن تلك الألقاب وأمثالها تطلق على كثيرين؛ فيظن بعض الباحثين إذا كان في بيئة اشتهر فيها ذلك اللقب لعلم من الأعلام - أن ذلك معروف عند الناس في جميع الأمصار.

وهذا خطأ؛ إذ كل قوم، أو طائفة، أو أتباع مذهب يطلقون ألقاباً على متبوعيهم، وعلمائهم.

وتلك الألقاب تتشابه في الغالب؛ فكان إيضاح اسم العَلَم مهماً؛ لكي يُعْلَمَ المقصود به من قِبَلِ جميع من يقرأ البحث.

والكلام في التعريف بالبلدان قريب من التعريف بالأعلام من جهة الاختصار، وترك الترجمة للمشهور منها كمكة، والمدينة، والقاهرة، وبغداد ونحوها.

ويحسن الرجوع إلى الكتب المشهورة في ذلك كفتوح البلدان للبلاذري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي.

كما يحسن الرجوع إلى الكتب المعاصرة في هذا الباب؛ كي يقف القارئ على ذلك المكان أو البلد بأيسر ما يكون من الدقة والتحديد.

المسألة العشرون: العناية بالفهارس

فالفهارس عنصر مهم في البحث، وينبغي على الباحث أن يعنى بها كثيراً؛ والفهارس بحسب طبيعة البحث متعددة، وعلى كل حال فهي شاملة لما يلي:

أ. فهرس الآيات القرآنية.

ب. فهرس الأحاديث والآثار.

ج- فهرس قوافي الأشعار.

د- فهرس الأعلام المترجم لهم.

هـ - فهرس البلدان.

و. فهرس الفرق والطوائف.

ز. فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.

ح. فهرس المصادر والمراجع.

ط. فهرس الموضوعات.

وهذه الفهارس ليست جميعها بلازمة، وإنما تكون بحسب الحاجة عدا فهرس الآيات، والأحاديث، والمصادر، والمراجع، والموضوعات؛ فلا بد من وجودها.

ولا بد في الفهارس من ترتيبها أبجديًا، أو ألفبائيًا، عدا الآيات فيحسن أن تفهرس حسب السور، وحسب رقم الآية من كل سورة.

أما فهرسة الموضوعات فهي فنٌّ يتفاوت الباحثون في طريقته.

وعلى كل حال فالفهرس الكاشف لأبواب الكتاب، وفصوله، وما تحتها من مباحث ومطالب مَطْلَبٌ في كل بحث.

وما زاد عن ذلك فهو راجع لألمعية الباحث، وذوقه، وحسن ترتيبه، وتصنيفه.

ومهما يك من شيء فلا بد من التأكد في الفهرسة من مطابقة ما فيها؛ لما في العنوانات الداخلية تماماً، مع التأكد من ترقيم الصفحات؛ إذ يحدث كثيراً في بعض البحوث أن يكون ما في الفهرس غير مطابق لما في الداخل من عنوانات.

كما يحسن أن توضع ترويسة لكل بابٍ في أعلى صفحات البحث.

المسألة الحادية والعشرون: صياغة البحث

١ - أسبابُ جودةِ البحث تكمن في حسن التأليف، والتزامُ المنهجِ العلمي، وسلامةُ الصياغة.

٢ - الأسلوب: هو القالب التعبيري الذي يحوي العناصر الأخرى، والأسلوب الرائق هو ما كان مشرقاً غير متكلف، وهو ما كان حالاً بين حالين بين السوقي القريب، والوحشي الغريب وهو ما اشتمل على سلامة الذوق، وحسن العرض، ووضوح الفكرة.

٣ - يحسن بالباحث أن يروض نفسه - عند الكتابة - على الحذف، والزيادة، والاختصار؛ حتى يصل إلى الأسلوب الأمثل.

٤ - وينبغي له ألا يمل من تكرار تجارب الكتابة، وإعادة النظر فيها مرة بعد أخرى، حتى تصل إلى الصورة المثلى مبنىً، ومعنىً.

٥ - يجمل به -أحياناً- أن يفتتح الأبواب والفصول بمقدمات مختصرة لا تزيد في الغالب على عدة أسطر، لِيَدُلَّ على خطته في الكتابة، ثم يشرع بعد ذلك في صلب الموضوع.

٦ - يحسن به أن يختتم فصوله، وأبوابه، بفقرة موجزة تجمع أطراف الموضوع السابق، وتشير إلى ما سيأتي بعده.

٧ - ينبغي له أن يحرص كل الحرص على تماسك البحث؛ بحيث يكون سالماً من الفجوات التي تنبئ عن ضعف الباحث، وتخاذل أسلوبه.

المسألة الثانية والعشرون: أمور تعين على ترابط البحث

مما يعين على ذلك أن يحرص الباحث على الربط بين الجمل، ويُحْسِنَ الانتقال من فكرة إلى فكرة، وأن يَحْسُنَ ـ كذلك ـ دخولُه بين النصوص المقتبسة؛ فذلك مما تجمل به صياغته، وتظهر شخصيته.

ومما يفيد في ذلك الشأن أن يستعمل كلمات عدة تعين على ترابط البحث وتماسكه.

ومنها ـعلى سبيل المثال ـ: (وقال...) أو: (وأردف...) أو: (ويضيف قائلاً...) أو: (ويقرر...) أو: (ثم يوضح ذلك بقوله...) أو: (ويواصل...) أو: (ثم ينتقل إلى...) أو: (وقال) أو: (ثم يضرب لذلك أمثلة؛ فيقول...) أو: (ثم يتطرق لشيء من...) أو: (ثم يستدرك قائلاً...) أو: (ثم يَخْلُص من ذلك إلى...) أو: (ويختم كلامه موضحاً...) أو: (ويعلل لذلك بقوله) أو: (ثم يُعْقِب ذلك...) أو: (ثم يورد عليه كذا وكذا...) أو: (ويؤكد كلامه، ويؤيده؛ فيقول...) أو: (وبعد أن قرر كذا وكذا... انتقل إلى...) أو: (ويشير بذلك إلى كذا وكذا...).

ومن ذلك ـأيضاًـ أن يقول: (وهكذا يتبين كذا وكذا...) أو يقول: (ومن هنا يتضح كذا وكذا...) أو يقول: (وبالجملة...) أو: (والحاصل من كذا كذا وكذا...) أو: (ويتحصل من ذلك...) أو: (وعليه فإن كذا وكذا...) أو: (وبهذا التقرير يتبين...) أو: (والمراد بكذا ... كذا وكذا...) أو: (والمقصود من ذلك...).

ومن ذلك أن إذا انتهى من مبحث، أو فصل ، أو باب أن يقول: (وهكذا ينتهي هذا المبحث ... الذي دار حول كذا وكذا...) أو يقول: (وهكذا يتبين من خلال هذه المسألة كذا وكذا...).

فمثل هذه العبارات ، وما جرى مجراها تعين على ترابط البحث ، وعلى خلوِّه من الفجوات ، وعلى التخلص من كثرة النقول دون حصول أي أثر للباحث في إيرادها ، وتوجيهها.

وكذلك يبدي رأيه ، وترجيحه ، وتعليلاته ، وتفسيراته في بحثه بين الفينة والأخرى؛ فإذا تخلل تلك النقول دخول للباحث على نحو ما ذكر آنفاً كان ذلك أدعى لترابط البحث ، وظهور شخصية الباحث.

المسألة الثالثة والعشرون: مسودة البحث

والكلام حولها يتلخص فيما يلي:

١ـ مسودة البحث: هي التجربة الأولى، ويعتريها غالباً الضعف و النقص.

٢ـ تأتي بعد ذلك مرحلة التعديل، والتطوير حتى يصل البحث إلى صورته النهائية.

٣ـ الكتابة الجيدة دَرَبَةٌ، وموهبة.

٤ـ ينبغي في البداية الاهتمام بالأفكار دون الصياغة والأسلوب.

٥ـ الحرص على الترتيب المنطقي للمعلومات.

٦ـ بعد كتابة المسودة يحسن بالباحث تركها فترة، ثم يعود إليها بنفس جديدة وبنظرةِ ناقدٍ فاحص.

وعليه ههنا أن يتأكد من توافر أمور منها:

أـ عرض موضوعات البحث بصورة دقيقة واضحة مترابطة.

بـ تنقيح العنوانات.

جـ إيجاد توازن منطقي ـقدر المستطاعـ بين الموضوعات والأبواب والفصول وما يندرج تحتها، دون أن يكون لذلك أثر على نتائج البحث.

دـ عرض الأمثلة والشواهد بصورة مقنعة معتدلة دون تحيز أو تحامل.

هـ ـ ملائمة المادة المقتبسة للموضوع.

وـ مراجعة توثيق النصوص.

المسألة الرابعة والعشرون: مقدمة البحث

١ـ مقدمة البحث هي مطلع الرسالة ؛ فلا بد أن تكون قوية مشرقة متسلسلة متماسكة منصبة على الموضوع بعيدة عن الحشو، والتزيد، وتنفير القارئ.

٢ـ الباحث المسلم يبدأ المقدمة بالبسملة، والحمدلةِ، والصلاة على نبينا محمدﷺ.

٣ـ من الضروري أن تحتوى المقدمة على خطة البحث، فتشتمل على الإفصاح عن العنوان ومطابقته لما في البحث، وأن تشتمل على الإشارة إلى قيمة البحث، ومشكلته، وأهميته، وأسبابه، وآفاقه، ومحتواه بإيجاز، وتحديد منهجه، ومصطلحاته، والدراسات السابقة، ونحو ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث العلمي، وقوالبه.

وقد مرت الإشارة إلى التعريف بتلك المصطلحات البحثية.

٤ـ يحسن بالباحث أن يبين في المقدمة التخصص الدقيق الذي ينتمي إليه موضوع المشروع في إطار التخصص العام.

٥ـ يرى بعض الباحثين أن تكتب المقدمة بعد نهاية البحث.

ولكن لا مانع من أن تكتب في البداية، ثم يتعاورها الباحث بالإصلاح، ويتعاهدها بين الفينة والأخرى؛ حتى تستوي الدراسة على سوقها؛ فتكون المقدمة مستوعبة لذلك كله، ويكون الباحث قد أحاط بالبحث خُبْراً من جميع جوانبه.

٦ـ لا ينبغي للباحث في مقدمته أن يبالغ في الثناء على عمله، وأن يُشعر القارئ بأنه آتٍ بما لم تأت به الأوائل؛ أو أنه قد قرأ جميع ما في هذا الموضوع، واستعرض كل الجهود السابقة التي دارت حوله.

٧ـ كما لا ينبغي له أن يبالغ في التواضع، فيحقّر من صنيعه، ويشعر القارئ أنه لم يقم بأي جهد يستحق الوقوف عنده.

٨ـ لا يحسن أن تشتمل المقدمة على كثرة نقول وهوامش إلا ما لا بد منه، وفي أحوال نادرة.

المسألة الخامسة والعشرون: خاتمة البحث

١ـ هي النتيجة المنطقية لكل ما جرى عرضُه ومناقشتُه .

٢ـ قد تُضَمَّنُ الخاتمة اقتباساً لنصٍّ مهمٍّ له أثر في الإقناع بنتيجة البحث .

٣ـ تحتاج الخاتمة إلى عناية شديدة في ترتيب الأفكار، وجودة الصياغة، وانتقاء الجمل؛ كي يشعر القارئ من خلال ذلك أن الباحث توصل إلى نهاية البحث بطريقة طبيعية دون تكلف.

٤ـ البحث لا يعني شيئاً إذا لم تكن له نتيجة، أو نتائج لها قيمة علمية؛ فيحسن بالباحثِ ذكرُ النتائجِ التي توصل إليها من خلال الدراسة والبحث بصياغة مختصرة مستوعبة، ويعرضها بعبارات محددة دقيقة، وبأسلوب واضح، ويتأكد أنها نابعة من تدرج منطقي من المقدمات العلمية التي بنيت عليها.

٥ـ يحسن أن تربط النتائج بأسئلة مشكلة البحث، وأهدافه؛ لتكون كالجواب لتلك الأسئلة، وكالغاية المبتغاة من هذا البحث.

٦ـ يراعي الباحث ذكر التوصيات والمقترحات التي يراها في ضوء النتائج، ويجب أن تتصف بالتحديد الدقيق، والبعد عن التعميم.

٧ـ يحسن بالباحث ذكر المسائل والقضايا التي أثارها، ولم يتمكن من دراستها دراسة كافية، لأي سبب من الأسباب؛ ليتمكن الباحثون من الاطلاع عليها، ومن محاولة مواصلة الجهد في متابعة دراستها، وإظهار نتائجها بالطرق العلمية المناسبة.

٨ـ كما يحسن به ذكر الموضوعات التي ظهر له من خلال بحثه أنها جديرة بالبحث، والدراسة ولم تبحث بعدُ؛ ليفتح أمام غيره من الباحثين آفاقاً جديدة للدراسة، وتسجيل المشروعات العلمية.

المسألة السادسة والعشرون: مراجعة البحث

١ـ هي مرحلةُ تنقيحِه ، وتهذيبِه ، وبداية الانتهاء منه .

٢ـ يحسن أن يأخذ الباحث فترة يبعد فيها عن البحث؛ كي يعود إليه بنشاط ، فيتلمس مواضع الخلل والتخاذل فيه.

٣ـ ينبغي في تلك المرحلة التأكد من سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية ومن وضوح الأفكار ، وكفاءة المقدمة ، وصياغة العنوانات ، وتدرج الأفكار ، وتجنب التكرار.

٤ـ يحسن بالباحث ـكذلكـ التأكد التام من تحقيق الترابط بين أجزاء بحثه بداية من العنوان ، وانتهاءً بالمصادر ، والمراجع.

٥ـ حبذا لو نوع طريقته في المراجعة؛ فتكون تارة مراجعة للبحث عموماً ، وتارة للعناية بالصياغة ، والأسلوب ، وتارة لأجل التبويب والترتيب ، وتارة لضبط الفهارس عموماً ، وهكذا..

فذلك مما يحقق خروج البحث بصورة سليمة.

المسألة السابعة والعشرون: مناقشة الرسالة

تعد مناقشة البحث المقدم من الطالب هي الباب للحصول على الدرجة العلمية التي تقدم الطالب لنيلها.

وشأن المناقشة يشغل الطلاب كثيراً؛ فتراهم يعيشون مرحلة قلق، وتربص؛ لأنهم لا يدرون ما يواجهون في هذه المناقشة.

ومهما يك من شيء فهناك أمورٌ لا بد من مراعاتها في هذا الشأن، ولعل من أهمها ما يلي:

١ ـ أن يستحضر الطالب أن الخوف الذي ينتابه، والقلق الذي يساوره بسبب المناقشة طبعي جداً؛ إذ هو شعورٌ يصاحب كُلَّ مَن أقدم على أمر جديد، أو أمر يترتب عليه ما يترتب من نيل درجة، أو نحو ذلك.

ويزداد عند من سيقابل المناقشين بمحضر ومجمع من الناس يزيدون أو يقلُّون.

وهذا الشعور ليس دليل جُبن، أو خوَر، بل هو دليل على الشعور بالمسؤولية، والرغبة في الترقي في الكمالات.

ولو لم يكن الطالب شجاعاً لما أقدم على هذا البحث الذي يعرف أنه سيناقش فيه؛ فمجرد وجود الخوف والقلق ـ إذاًـ لا غبار عليه.

وإنما الإشكال إذا زاد عن حدِّه، وانقلب مرضاً، ووسواساً؛ فهذا مما ينبغي على الطالب معالجته، والتعافي منه.

بل إن التجرد من الخوف جملة، وإفراط الباحث في الثقة ـ ليس محموداً، بل ربما دخل في قبيل الغرور، والتعالي.

هذا وإن مما يعين على زوال الخوف، وتلطيفه، والإفادة منه أن يستحضر الباحث أن الشجعان يصابون بذلك، ولكنه لا يثنيهم عن الإقدام سواء في ميادين الشجاعة الحربية، أو الشجاعة الأدبية.

وقد عبر عن ذلك بطل من أكابر الفرسان الشجعان المغاوير، وهو عمرو بن معدي كرب الزبيدي ﵁ حيث وصف نفسه في ميدان المعركة وأحسن الوصف فقال:

ولقد أَجْمَعُ رِجْلَيَّ بها حَذَرَ الموتِ وإني لفَرُورْ
ولقد أَعْطِفُهَا كارهةً حين للنفس من الموت هرير
كلُّ ما ذلك مني خلقٌ وبكلٍّ أنا بالروع جَدِيرْ

٢ـ أن يأخذ الطالب بالأسباب، ومنها الحضور المبكر إلى بلد المناقشة إذا كانت في بلد غير بلده، والنوم المبكر قبل يوم المناقشة، والهدوء التام، والبعد عن كل ما يكدر الصفو.

ومن ذلك أن يطالع في الرسالة قبل المناقشة بأيام، وأن يدون الأفكار الرئيسة فيها؛ لأجل أن تكون حاضرة في ذهنه.

وقبل ذلك وبعده عليه أن يكثر من الدعاء، ويلح على الله فيه، وأن يسأله الإعانة والتوفيق والتسديد.

وعليه ـكذلكـ أن يحسن الظن بالله، وأنه سيكرمه، وأن الذي يسر له البدايات، وأعانه على تخطي العقبات سييسر باقيها بلطفه وكرمه، ولسان حاله يقول:

فَعَلْتَ بنا في أوَّل الأمر كلّه جميلاً فأتْبع أول الأمر آخره

وقد يحسن في ذلك ألا يكثر من الدعوات لحضور المناقشة؛ لأن ذلك قد يتسبب في إطالة أمدها، وإكثار الإشكالات حول الرسالة.

ومما ينبغي للباحث أن يأخذ به من الأسباب: الحضور المبكر لقاعة المناقشة؛ حتى لا يعوقه السير خصوصاً في المدن الكبيرة، ولأجل أن يأخذ على المكان؛ فتزول منه الرهبة شيئاً فشيئاً.

٣ـ ينبغي للطالب أن يَحْضُر بعضَ المناقشات للرسائل العلمية؛ حتى يأخذ على جوِّها، أو أن ينظر إليها عبر الأجهزة الحديثة.

٤ـ يجب على الطالب أن يحضر نسخة من الرسالة معه قبل المناقشة، وأن يحضر قلماً أو أكثر؛ ليدوِّن ما يسمعه من ملاحظات المناقشين، وأسئلتهم.

٥ـ يحسن به أن يلخص مقدمة للمناقشة من مقدمة بحثه، وأن تكون شاملة للخطة، وما تتضمنه الرسالة، وألا يطيل فيها إطالة مملة.

٦ـ لا بد للطالب من السيطرة على نفسه في قاعة المناقشة؛ بحيث يأتي وعليه السكينة والوقار، بعيداً عن التكلفِ، والتوقُّر، وعن القلق والتوتر، وأن يوطن نفسه على كل وارد يرد عليه من المناقشين.

وإذا بُلِيَ بمناقش قد يستثيره، ويخرجه عن طوره فما عليه إلا الهدوء، واحتمال ذلك، وأن يقابل الملحوظة أو المناقشة، أو الإيراد، أو السؤال بقبولٍ حسن، وابتسامةٍ مشرقة؛ فإن ذلك مما يرفع مقامه عند المناقِش، وعند الحاضرين، ويعينه على فهم ما يُورَد عليه، وعلى حسن الرد.

وإذا لم يكن عنده علم بما يُورَد عليه، أو لم تكن حجته حاضرة ـ فليقبل الملحوظة، ولْيَعِد بأنه سيراجعها، ويضيف ما أبدي نحوها.

كما عليه أن يحذر أشد الحذر من التهكم بالمناقِش، أو إرادة تخطئته.

وإن كان في كلام المناقِش نوع خطأ فليبين الطالب ذلك بكل أدب، واحترام، وليقل -على سبيل المثال-: ألا ترون -حفظكم الله- أن الأمر قد يكون كذا وكذا؟.

كما ينبغي له أن ينزل المناقشين منازلهم، وألقابهم العلمية، وأن يخاطبهم بالتبجيل والاحترام.

وإذا رأى أن المناقِشَ يسرد الملحوظات سرداً، ولا يريد من الطالب أن يقف عندها - فَلْيَدَعْه، ولا يعترض عليه؛ لأن بعض المناقشين لا يريد أن يقف عند بعض ما يبدي، وإنما يريد أن ينشرها أمام الباحث، ويدع له الاختيار فيما بعد.

وعلى كل حال فإن وقت المناقشة -بالنسبة للطالب- وقت تواضع، وهضم للنفس، وترك للترفع، وليس وقت انتصار للنفس، وتبكيت للمناقِش.

هذا وإنه لينبغي للمناقِشِ أن يتَّسم بالدقة، والتواضع، والحذر من إهانة الطالب خصوصاً إذا كان بمحضر والده، وأقاربه، وأحبابه.

ولا يعني ذلك مجاملته على حساب الحقيقة، وإنما المقصود مراعاة الذوق العام.

ثم إذا بدر من الطالب جفوة، أو قلة ذوق في بعض الردود فلا يجوز أن يكون ذلك مؤثراً على درجته.

ويحسن بالمناقش إذا رأى من الطالب ترفعاً، وتعالياً، وتِيْهاً - أن يُخفِّف من غلوائه وذلك بإيقافه على ما أخطأ فيه، وبإرشاده -ولو من طرفٍ خفيٍّ- إلى أن يَدع الكبر خلفه ظهرياً.

ويحسن بالمناقِشِ -أيضاً- أن يستحضر أن ذلك المقام مقام أبوَّةٍ، وتربية، وتعليم، وأن يستشعر أن الطالب لن ينسى تلك المناقشة ماحيي بكل ما تحمله من معان.

وأنه ربما صار ذلك الطالب في يوم من الأيام في مقام أرفع من مقام المناقش على حد قول الحكيم:

يسطو القوي على الضعيف وربما صار الضعيف على القوي رئيسا

ثم ليستحضر المناقِشُ أنه في يومٍ من الأيام كان في مكان ذلك الطالبِ المناقَشِ؛ فماذا كان يتمنى أن يقابله به مناقشوه؟

قال الله - عز وجل -: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾ النساء: ٩٤ .

وقد أبدع العلامة ابن عاشور في تنزيل هذه الآية على المعلمين؛ فقال: «أي كنتم كفاراً، فدخلتم الإسلام بكلمة الإسلام؛ فلو أن أحداً أبى أن يُصَدِّقكم في إسلامكم أكان يرضيكم ذلك.

وهذه تربية عظيمة، وهي أن يستشعر الإنسان عند مؤاخذته غيره أحوالاً كان هو عليها تساوي أحوال من يؤاخذه، كمؤاخذة المعلم التلميذ بسوء إذا لم يقصر في إعمال جهده.

وكذلك هي عظة لمن يمتحنون طلبة العلم؛ فيعتادون التشديدَ عليهم، وتَطَلُّبَ عثراتهم».

وبالجملة فمناقشة الرسائل العلمية ميدانٌ لتعلم المنهجية، واعتياد الدقة، ومقامُ ارتقاءٍ بالعقول، والحوارات لا مقام تجبُّرٍ، وتعالٍ، وتسلط.

وبهذا تكون المناقشات مدرسة يفيد منها الطالبُ المناقَش، والحاضرون على اختلاف طبقاتهم، بل ويفيد منها المناقِشون أنفسهم؛ إذ هي نوع عظيم من أنواع العراك الفكري الراقي، الذي تضطغن فيه العقول لا القلوب؛ ولقد أحسن من قال:

يحلو النضالُ ولا نضالَ ألذُّ من	تَنْقَادِ آراءٍ بغير خِصام
هي كالسحائب هذه وَطْفاءُ إن	سَنَحَتْ وتلك تَمُرُّ مَرَّ جَهام
والرأي يخلُصُ بالنقاش الحرِّ مِنْ	صَدَإِ الخمول ولُبْسَةِ الإبهام
وجآذرُ الأفكارِ لا تَرِدُ الحِمَى	ما لم تُسَسْ برَوِيَّة ونظام

خلاصة

في تحقيق المخطوطات

مدخل

تحقيق المخطوطات علمٌ مهمٌ للأمة، ولتراثها العظيم، ورافدٌ مهمٌّ من روافد العلم والمعرفة.

وهو علمٌ له جذوره القديمة لدى كثير من علماء المسلمين؛ فهو ليس علماً حديثاً بالكلية كما قد يتبادر إلى أذهان بعض الناس.

كما أنه علمٌ دقيقٌ يتطلب العناية، والضبط والإتقان، والدقة في المنهجية العلمية.

وهو نوعٌ من أنواع البحوث العلمية، ويمكن أن يقوم بها الطالب الجامعي في فترة تدربه على البحث، وهو قليل.

ويقوم به كثيراً من هم في مرحلة الماجستير، والدكتوراه؛ إذ كثيراً ما تكون رسائلهم العلمية في تحقيق مخطوط.

وقد تكون البحوث المحكمة في مخطوط يناسب طريقة تلك البحوث.

ويقوم به سائر المحققين من غير الباحثين في السلك الأكاديمي.

والكلام في تحقيق المخطوطات يطول، والكلام ههنا سيتناول مفهوم هذا المصطلح، وما يدور في فلكه على سبيل الإجمال، وذلك من خلال المسائل التالية:

المسألة الأولى: مفهوم تحقيق المخطوطات

هذا المصطلح العلمي مركبٌ من كلمتين: (**تحقيق**) مضافة إلى (**المخطوطات**).

أولاً: التحقيق في اللغة والاصطلاح: ١ـ التحقيق في اللغة: هو مصدر الفعل حقَّقَ، ويطلق على الإحكام، والإثبات، والتصديق، والمعرفة اليقينية.

فهو -إذاً- العلم بالشيء، وإحكامه، وإثباته، ومعرفته على حقيقته على وجه اليقين.

٢ـ التحقيق في الاصطلاح: هو فنُّ تحقيق المخطوطات.

وذلك ببذل عناية خاصة بالمخطوطات بها؛ حتى يمكن التثبت من استيفائها لشروطٍ معينة.

والكتاب المحقق: هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب إلى الصورة التي تركه مؤلفه عليها.

ثانياً: المخطوطات في اللغة والاصطلاح: ١ـ المخطوطات في اللغة: أصلها مادة (**خط**)، والخط هو الكتابة.

والمخطوط في الأصل الوضعي: كل ما كتب سواء كان كتاباً، أو وثيقةً، أو نقشاً على حجر.

٢ـ المخطوطات في الاصطلاح العلمي: تطلق على ما كتب بخط اليد لا يتجاوزه إلى غيره، ولم يطبع بعد، أي أنه ما زال بخط يد المؤلف، أو بخطِّ ناسخٍ غيره، أو أُخذ منه صورة فوتوغرافية، أو أن يكون مصوراً بالمايكروفيلم عن مخطوط أصلي.

ويسمى مخطوطاً تمييزاً له عن المطبوع، فإذا طُبع لم يَعُدْ مخطوطاً.

ثالثاً: تعريف (تحقيق المخطوطات) باعتبار التركيب الاصطلاحي: كلمة **(تحقيق)** إذا أضيفت إلى كلمة **(المخطوطات)** أفادت معنىً اصطلاحيًّا خاصاً.

ويعرف هذا المصطلح بهذا الاعتبار بعدة تعريفات متقاربة، ومنها ما يلي:

١ ـ قيل: هو الفحص العلمي للنصوص من حيث مصدرُها، وصحةُ نصِّها، وإنشاؤها، وصفاتها، وتاريخها.

٢ ـ وقيل: أن يُخْرَج الكتاب كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفاً قدر الإمكان.

٣ ـ وقيل: هو الاجتهاد في جعل النصوص المحققة مطابقة لحقيقتها في النشر كما وضعها صاحبها لفظاً ومعنىً.

٤ ـ وقيل: هي ما يقوم به الباحث من إخراج نصوص المخطوطات القديمة بصورة متقنة صحيحة ضبطاً، وتعليقاً وَفْقَ أصول متَّبعة معروفة لدى من يتعاطون هذا العلم.

٥ ـ وقيل: هو علم بأصولِ إخراجِ النصِّ المخطوطِ على الصورة التي أرادها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى.

٦ ـ ويمكن أن يعرف بأن يقال: هو علم يعنى بإخراج النصوص المخطوطة وفق إجراءات علمية محددة.

وبناءً على ذلك فإن التحقيق العلمي يعني أن يظهر المخطوط كما وضعه مؤلفه قدر الإمكان.

فهذا ـ إذاً ـ هو مفهوم تحقيق المخطوطات.

المسألة الثانية: مؤهلات المحقق، وصفاته

مؤهلات المحقق قريبة من مؤهلات الباحث، وصفاته عموماً، ولا بد من توافرها فيه لاسيما عند تحقيق التراث العربي والإسلامي، ويمكن إجمال تلك المؤهلات بما يلي:

أولاً: العلم الشرعي عموماً، والعلم باللغة العربية من حيث نحوها، وصرفها، وأساليبها؛ خصوصاً إذا كانت المخطوطة في العلوم العربية والإسلامية.

ثانياً: الثقافة العامة التي يتمكن من خلالها من التحقيق المفيد؛ إذ المخطوطات تحتوي على عدة معارف، سواء كانت دينية، أو لغوية، أو اجتماعية، أو جغرافية، أو تاريخية؛ فإذا لم يكن الباحث ذا ثقافة عامة عالية لم يُؤْتِ تحقيقُه الفائدةَ المرجوةَ.

ثالثاً: العلم بأنواع الخطوط العربية من ناحية أطوارها التاريخية، وما طرأ عليها من تغيير، واختلافٍ.

رابعاً: **أن يكون على دراية بالمراجع، وفهارس الكتب العربية.**

خامساً: **الإلمام بمناهج البحث العلمي بعامة.**

سادساً: **أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات، وأصول نشر الكتب.**

سابعاً: **أن يكون عالماً بالتخصص الذي يريد التحقيق فيه.**

ثامناً: **الرغبة الحقيقية في هذا الفن.**

تاسعاً: **الأمانة العلمية**: وتكون في تحري الدقة، ومراعاة حرمة النص المحقَّق، والحقوق الشرعية والفكرية للمؤلف.

عاشراً: **التدرب على فن التحقيق على يد متخصص فيه.**

حادي عشر: **أن يكون ذا نباهة وفطنة مستيقظة.**

المسألة الثالثة: المرحلة النظرية للتحقيق

وتقتضي هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: مراجعة الكتب التي تناولت موضوع تحقيق المخطوطات؛ كي يفيد الباحث منها، ويقوي علمه وملكته في التحقيق؛ فيقف على أغواره، ويتفهم مدارس كبار المحققين فيه.

ومن أهم تلك الكتب ـ وقد أفدت من أكثرها ههنا ـ ما يلي:

١ ـ تحقيق النصوص ونشرها: لعبد السلام بن محمد هارون.

٢ ـ قواعد تحقيق النصوص: د. صلاح الدين المنجد.

٣ ـ منهج تحقيق النصوص ونشرها: د. حمودي القيسي، و د. سامي بن مكي العاني.

٤ ـ تحقيق التراث: د. عبدالهادي الفضلي.

٥ ـ ضبط النص والتعليق عليه: د. بشار عواد معروف.

٦ ـ في منهج تحقيق المخطوطات: للأستاذ مطاع طرابيشي.

٧ ـ تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق: د. فهمي سعد، و د. طلال مجذوب.

٨ ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمُحْدَثين: د. رمضان عبدالتواب.

٩ ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: للأستاذ فوزي سالم عفيفي.

١٠ ـ تاريخ الكتابة وتدوين العلم في العصر الجاهلي، والقرن الهجري الأول: د. محمد محمد حسن شُرَّاب.

١١ ـ أسس مناهج البحث العلمي وتحقيق النصوص في العلوم الإسلامية والعربية : د. علي بن عتيق الحربي.

١٢ ـ محاضرات في منهج البحث العلمي وتحقيق المخطوطات : د. إياد السامرائي.

هذا ويلحق بمعرفة الكتب التي أُلفت في تحقيق الموضوعات ما كتب حوله من مقالات ، وأبحاث في الإنترنت ، وما يوجد من مواقع إلكترونية شخصية ، وغير شخصية ، وما يكون من محاضرات مرئية أو مسموعة ، ومن ذلك مقال بعنوان : (ملامح في تحقيق المخطوطات) للصديق الدكتور محمد حسان الطيان ، ومحاضرات مرئية للأستاذ الدكتور بشار عواد معروف ، وبرنامج (منهاج البحث) للدكتور عثمان بن أمين الددو ، وبرنامج المكتبة الشاملة ، وموقع الأستاذ الدكتور عبدالله بن مبارك آل سيف ، وغيرها كثير جداً ، والشبكة العنكبوتية مليئة بشتى العنوانات في هذا الباب.

ويلحق بذلك ـأيضاًـ مقدمات المحققين لكتب التراث؛ ففي تلك المقدمات ثروة علمية تثري عقل المحقق بالمعلومات في التحقيق.

ثانياً : معرفة أهم المكتبات العالمية التي تعنى بالمخطوطات : فمما يجدر بالمحقق أن يعنى به في هذا الشأن؛ أن يتعرف على مظان وجود المخطوطات في المراكز المشهورة في العالم ، ويحرص على اقتناء فهارسها؛ فإن لم يستطع فعليه أن يعرف أسماءها؛ ليتوجه إليها في البحث عند الحاجة.

ومن أشهر وأهم تلك المكتبات ما يلي :

١ ـ المكتبة السليمانية. ٢ ـ مكتبة بايزيد. ٣ـ مكتبة كوبري.

٤ ـ مكتبة ملة أنقرة. ٥ ـ مكتبة قايوسراي. ٦ ـ مكتبة بورصة.

وتعد هذه المكتبات أشهر المكتبات في تركيا، وقد اعتنى الدكتور محمد بن عيسى الشريفين بالتعريف بها في رُسَيِّلَةٍ موسومة بـ: (مكتبات المخطوطات في تركيا).

٧ ـ المكتبة الظاهرية بدمشق. ٨ ـ دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٩ ـ المكتبة الإسكندرية بمصر. ١٠ ـ المكتبة الأزهرية.

١١ ـ مركز الملك فيصل بالرياض. ١٢ ـ مكتبة برلين بألمانيا.

١٣ ـ مكتبة المتحف البريطاني. ١٤ ـ مكتبة تشستر بيتي بدبلن العاصمة الإيرلندية.

١٥ ـ المكتبة الفرنسية. ١٦ ـ مكتبة الجامعة الأمريكية.

ويوجد في الهند، وفي اليمن، وغيرهما مكتبات كثيرة.

كما يوجد عند كثير من الباحثين مكتبات تعنى بالتحقيق، وما يدور في فلكه.

ثالثاً: الوقوف على شروط التحقيق: لعل من أهم المراحل بالنسبة للباحث اختيار عنوان مناسب للتحقيق، خصوصاً من الناحية العلمية الأكاديمية التي تحددها الجامعة التي ينتمي إليها الباحث، وذلك من حيث عدد الأوراق، وعدد النسخ، والمادة العلمية ، والتأكد من كون العنوان لم يحقق.

ومن هنا فإنه لا يصح أن يكون المخطوط صالحاً للحصول على درجة علمية ما لم تتوافر فيه الشروط التالية:

١ ـ أن يكون موضوع المخطوط موافقاً لرغبة الباحث، وميوله، وخبرته.

٢ ـ ألا يكون المخطوط محققاً من قبل، إما ألا يكون محققاً أصلاً، أو أنه لم يحقق تحقيقاً علمياً.

٣ـ أن تكون مادته العلمية مما يستحق التحقيق، والنشر.

٤ـ أن يكون حجمه مناسباً؛ بحيث يكون نص المخطوط وتذييلاته ملائماً للمرحلة التي سيقدم الباحث فيها بحثه: ماجستير، دكتوراه، بحث ترقية.

٥ـ أن يكون للمخطوط أكثر من نسخة؛ حتى يمكن إجراء المقابلة بينها.

وبعض المعتنين بالبحث العلمي، وتحقيق المخطوطات يرى أنه لا بأس بتحقيق المخطوط من نسخة واحدة إذا كان قيِّماً؛ وليس فيه إلا نسخة واحدة.

وبعض الجامعات ترفض ذلك، وترى أن يُخْرَج ذلك المخطوط ذو النسخة الواحدة بعد الماجستير أو الدكتوراه.

فهذه ـ بإجمال ـ هي المرحلة النظرية التي تعطي الباحث تصوراً عاماً عن تحقيق المخطوطات، وتؤهله لبدء الممارسة التطبيقية لها.

المسألة الرابعة : مرحلة جمع النُّسَخ

وهذه المرحلة من أهم مراحل التحقيق؛ فلأجل أن يكون المخطوط صالحاً للتحقيق لابد أن يكون له أكثر من نسخة.

ويصعب التحقيق لمخطوط ليس له إلا نسخة واحدة فقط إلا في حالة تعذر العثور على نسخة أخرى، أو أن لا يعرف بوجود نسخة أخرى له.

ولابد للمحقق من السعي إلى التعرف على نسخ مخطوطة، ووسيلته إلى ذلك عدة خطوات عملية، أهمها ما يلي :

أولاً : مراجعة كتب المشيخات والأثبات : كتب المشيخات هي الكتب التي يذكر فيها العالِمُ الكتبَ التي قرأها على شيخه، ويذكر المحقق في حاشيتها كل كتاب : هل حقق وطبع؟ ويذكر نُسَخ الكتاب، وأماكن وجودها.

وأما الأثبات فهي قوائم الكتب التي يكتبها التلميذ، ويختصر فيها كتب شيخه.

ثانياً : سؤال أهل العلم، والاختصاص، والتأكد من وجود أكثر من نسخة للكتاب الواحد، وتقييد مواضع النسخ، وأرقامها، والمصادر التي جُمعت منها المعلومات.

ثالثاً : مراسلة المراكز المشهورة القريبة منه.

رابعاً : فهارس المخطوطات المختلفة : ككتاب (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني كاول بروكلمان ؛ فهو سجل ضخم للمصنفات العربية سواء المخطوط منها، والمطبوع، مع عنايتة بتراجم المؤلفين، والدلالة على أماكن وجود المخطوطات في مكتبات العالم المختلفة.

وكذا كتاب (تاريخ التراث العربي) للأستاذ الدكتور فواد سزكين.

وبعد ذلك كله لابد للباحث من دراسة تلك النسخ دراسة أولية، ثم اختيار النسخ التي يحتاجها، وتصويرها؛ لتكون تلك النسخ مطابقة للأصل.

وما من ريب أن في الاطلاع على جميع النسخ إذا توافر ذلك للباحث فائدةً كبرى للتحقيق؛ إذ النُّسَخ عادة تتفاوت قيمتها بحسب بعدها أو قربها من زمان المؤلف، أو بكمالها ونقصها.

يضاف إلى ذلك أنها كتبت بأيدي نساخ متعددين، وفي أزمنة متفاوتة.

والمقابلة بين النسخ توصل الباحث إلى أفضلها، وأكملها.

المسألة الخامسة: مرحلة ترتيب النسخ

مرحلةُ جمعِ نسخِ المخطوط تعني الحصول على المادة الأولية.

أما مرحلة ترتيب النسخ فهي استثمار هذه المادة، وتوجيهها للحصول على نص المؤلف الأول، أو أقرب ما يكون منه؛ لإجراء التحقيق المقصود.

ويجري العمل على ترتيب النسخ حسب أهميتها بعد فحصها فحصاً دقيقاً.

ومن أهم ما يفحصه المحقق في ذلك الشأن ما يلي:

أولاً: نوع ورق كل نسخة؛ ليتمكن من عمرها، ولا يعتمد كثيراً على ما سجل عليها من تواريخ؛ فقد تكون مزيَّفة.

ثانياً: نوع الخط؛ ليعرف عهد المخطوط.

ثالثاً: ما على النسخة من قراءات لبعض العلماء وإجازات، وما عليها من تعليقات.

رابعاً: النظر إلى أبواب المخطوط، وأجزائه؛ ليستوثق من كمال النسخة، وصحة ترتيبها.

خامساً: النظر في خاتمة المخطوط؛ لعله يتبين له اسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

ولا ريب أن وجود الورقة الأولى، والورقة الأخيرة يساعد في تقييم النسخة، وتعيين مرتبتها، وتسلسل النسخة، وصحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

وبعد هذه القراءة المتأنية لنسخ المخطوطات يبدأ المحقق بترتيبها حسب أهميتها.

وبناءً على ما مضى؛ فإن ترتيب النسخ يكون على النحو التالي:

١ ـ النسخة التي كتبها المؤلف بخط يده: وتسمى النسخة الأم.

٢ـ النسخة التي قرأها المؤلف، أو قرئت عليه.

٣ـ النسخة التي عليها سماعات المؤلف (قرأها عليَّ فلان، وأجزته بما فيها).

٤ ـ نسخة كتبها التلميذ، وقرأها المؤلف، وأجازها.

٥ ـ النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف وكتبت في عصره، وعليها سماعات من العلماء.

٦ ـ النسخ التي كتبت بعد عصر المؤلف، وهذه النسخ يقدم فيها الأقدم على المتأخر، والتي كتبها عالم، أو قرئت على عالم وهكذا.

ولابد من الإشارة إلى أن القدم ليس هو الحكمَ الفصلَ في تصنيف النسخ، بل يؤخذ في الاعتبار خلو النسخة من التصحيف، والتحريف، ودقة الضبط.

وهذا ما يجعل نسخة متأخرة تَفْضُلُ نسخة متقدمة؛ إذ قد يكون ناسخ المخطوط القديم مغموراً، أو ضعيفاً؛ فتكثر سقطاته.

بينما يكون ناسخ المخطوطِ الأحدثِ تاريخاً عالماً محققاً.

وليس بالضرورة أن تكون النسخة الأقدم هي الأم إذا كانت خالية من الحدود الدنيا المطلوبة في التحقيق؛ كأن تكون سيئة الخط، عسيرة القراءة، ذات سقطٍ كبيرٍ، وبياضٍ عريضٍ، ونحو ذلك من الصفات السلبية؛ فإنه ـ والحالة هذه ـ لا تُجْعَلُ أمّا.

وإنما تتخذ النسخة العالية التالية لها أُمّاً وأصلاً مع مراعاة إيضاح المسوغات العلمية التي جعلت الباحث يختار هذه النسخة؛ لتكون أمّا وأصلاً يبنى عليه التحقيق دون غيرها.

ويظهر ذلك في حرص الناسخ، وإشاراته إلى الأصل، وفي قلة سقطه؛ فيكون ذلك أدعى إلى اعتماد نسخته أكثر من غيرها.

٧ـ قد يوجد أكثر من نسخة للمخطوط بخط المؤلف، وهذا نادر؛ بحيث يكون المؤلف قد كتب الكتاب أكثر من مرة.

وهذا ما يسميه العلماء **بالإبرازة**، وهي بمثابة إحدى طبعات الكتاب الواحد.

وإذا وجد مثل ذلك فإن الأمر لا يخلو من حالتين: **الأولى**: أن تتفق النسختان، ولا يقع بينهما اختلاف؛ فهذا لا إشكال فيه، حتى وإن اختلف تاريخ النسخ؛ فعدم الاختلاف في المضمون هو المهم.

الثانية: أن يقع بين النسختين اختلاف بالزيادة، أو النقص، أو التغيير، أو التصحيح، أو غير ذلك، فههنا أمور:

الأول: أن يُعلم أن إحداهما متقدمة على الأخرى؛ فتعتمد الآخرة منهما؛ لأن الأولى قد تكون الإخراج الأول للكتاب، ثم أضاف إليها المؤلف، وزاد، ونقص.

الثاني: أن لا يُعلم تأريخ كلٍّ منهما، لكنْ يمكن تمييز الآخرة بقرائن؛ فالمسودة تُعرف بكثرة البياضات، والشطب، والإلحاقاتِ، والمبيَّضةُ بخلاف ذلك.

الثالث: أن ينص أحد العلماء على ذلك كأن يقول: إن للكتاب **إبرازتين**؛ فيعتبر كلامه، إلى غير ذلك من أوجه الترجيح والموازنة.

وعلى كل حال فإن على المحقق أن يختار إحدى هذه **الإبرازات**، ولا يمزجها بغيرها، وللمحقق أن يؤثر التي أبرزها المؤلف في حياته بنفسه على التي أُبرزت بعد وفاته.

فإن اختلفت **إبرازتان**، وهما من الأهمية بمكان **فالأَوْلى** نشرهما معاً؛ فهذا هو الأصل؛ فإذا ما رأى المحقق أن عكس ما ذُكر هو الأفضل فليأخذ بما رآه كأن يكون المؤلف قد أبرز نسخة في حياته، ثم صار يتعاورها، وينقحها، ثم انتهى منها، ولم يبرزها في حياته؛ لأي داع من الدواعي كأن يخاف من إبرازها، أو أن المنية اقتربت منه قبل إبرازها، أو أنه أوصى أن تبرز بعد وفاته ـ فلا ريب أن هذه هي الأفضل، وهي المقدَّمة.

ولكن على المحقق إثبات ذلك بالدليل، والتعليل.

المسألة السادسة: تحقيق عنوان المخطوط

يتضمن المخطوط عادة **صفحة العنوان**، وهي بمثابة الواجهة أو الغلاف في الكتاب المطبوع؛ إذ لم يكن العرب في أول عهدهم بصناعة الكتابة يعرفون **صفحة العنوان**.

بل كان ذكر **العنوان** يَرِدُ في مقدمة الكتاب، أو نهايته، كأن يشير إليه المؤلف في المقدمة، أو في الخاتمة في آخر الكتاب.

وكثيراً ما كان متملكو نسخة المخطوط يعملون على كتابة العنوان على تلك الورقة البيضاء.

وقد يرافق ذلك أخطاء في ضبط العنوان، وربما أضاف مالكو النسخة بعض الملحوظات الخاصة التي قد تتصل بموضوعات أخرى.

ومن هنا كان تحقيق عنوان الكتاب مهماً جداً في التحقيق؛ فبعض المخطوطات خلو من العنوان جملة سواء كان من وضع المؤلف، أو من بعض النساخ، أو مالكي النسخ؛ بحيث لا يوجد عنوان البتة؛ إما لفقد الورقة الأولى، أو لانطماس العنوان، أو لمخالفته الواقع لداع من دواعي التزييف، أو الجهل.

ولضبط العنوان في مثل هذه الأحوال لابد من الرجوع إلى كتب المصادر، وفهارس المكتبات، مثل الفهرست لابن النديم، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زادة، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وهداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي أو تاريخ الأدب العربي

د. كارل بروكلمان، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كَحَّالة، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين، أو غيرها من كتب التراجم، والطبقات كمعجم الأدباء وغيره.

فإذا وجد الباحث في الكتب السابقة وما شاكلها أن هذه المخطوطة المختارة منسوبة لمؤلفها المذكور اسمه عليها، وأن لهذا المؤلف كتاباً بعنوان كذا وكذا، واطمئن الباحث لذلك على نحو عام ـ حمد الله، ومضى إلى الخطوات التالية من التحقيق، ألا وهي: الوقوف على الدراسات السابقة لهذه المخطوطة؛ حتى لا يقع التكرار إذا كان عمله مطابقاً للدراسة السابقة؛ إذ قد يكون الموضوع واحداً ولكنه قابلٌ للتجزئة؛ فقد تدرس بعض محتوياته في البحوث دون بعض؛ فالوقوف على الدراسات السابقة يوصل إلى الاطمئنان بعدم التكرار.

وللوصول إلى هذه الخطوة يكون بسؤال المختصين، والبحث عن عنوان المخطوطة في فهارس المكتبات، أو شبكة الإنترنت، أو الكتب والمجلات التي تعنى بالمطبوع من كتب التراث.

ومما يحسن التنبيه عليه أن المخطوط العربي قد يكون له أكثر من **عنوان**، وقد يكون **العنوان** الواحد لمؤلفين مختلفين.

وإذا لم يعثر على **العنوان** بعد ذلك فعلى المحقق قراءةَ جزءٍ يطول أو يقصر من المخطوط.

ولسوف يهتدي بعدها إلى موضوعه، ثم يعود إلى المراجع التي تذكر أسماء المؤلفات في هذا الباب؛ فذلك يساعده في الاهتداء إلى اسم المخطوط.

المسألة السابعة: تحقيق اسم المؤلف ونسبة الكتاب إليه

التأكد من نسبة المخطوط إلى المؤلف أمر ضروري، فقد ينسب الكتاب إلى غير صاحبه، وقد يطمس، أو يعتريه التصحيف، والتحريف؛ فالنصري ـ مثلاً ـ يصحف بالبصري، والحسن بالحسين وهكذا.

وقد يسقط اسم المؤلف من العنوان الخارجي، أو الخاتمة.

وذلك كله يوجب أموراً، منها:

أولاً: مراجعة فهارس المكتبات، وكتب المؤلفات، وكتب التراجم، وكتب التصحيف، والتحريف؛ لنقف على حقيقة المؤلف، ونستوثق من نسبة الكتاب إليه.

ثانياً: مراجعة مقدمة المؤلف أو المتن؛ حيث يَرِدُ اسم المؤلف غالباً بعد فعل القول: كأن يقول: قال فلان ـ يعني نفسه ـ، وقد يستخدم لقبه أو كنيته، سواء كان المخطوط بخط المؤلف، أو بالرواية عنه، أو بالسماع من المؤلف أو غيره.

كما في قول ابن حزم ـ على سبيل المثال ـ: قال أبو محمد، ويعني نفسه، وكذلك قول الخطابي: قال أبو سليمان، وكذلك قول ابن حبان في روضة العقلاء، قال أبو حاتم، وهكذا..

ثالثاً: مراجعة خاتمة المؤلف؛ فقد يقول في الخاتمة قاله الفقير إلى عفوٍ ربه فلان بن فلان.

رابعاً: الأخذ بالاعتبارات التاريخية: فلابد من توثيق اسم المؤلف، وحياته، والبحث عن تاريخ ميلاده ووفاته التي جرت عادة المؤرخين ومؤلفي السير، والطبقات، والتراجم على كتابتها مع اعتبار أن تاريخ الولادة كثيراً ما يجهل.

وعلى كل حال فالاعتبارات التاريخية من أعظم ما يعين على معرفة اسم المؤلف وصحة نسبة الكتاب إليه من عدمها؛ فهي تعد من أقوى المقاييس في ذلك

الشأن؛ فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تالية لعصر المؤلف الذي نسب إليه الكتاب جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف.

مثال ذلك -كما يقول الدكتور الطيان- كتاب ينسب إلى الجاحظ عنوانه (تنبيه الملوك والمكايد) وفيه كلام على كافور الإخشيدي مع أن كافوراً ولد بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين، حيث ولد عام ٢٩٢هـ، على حين أن الجاحظ توفي عام٢٥٥هـ.

ويمكن معرفة الفترة الزمنية التي عاش فيها المؤلف في تضاعيف المعلومات التي ينقلها، أو من خلال مصادره التي استقى منها.

وربما ذكر أسماء مُدُنٍ قريبة الإنشاء عن عهده، أو ربما ذكر أسماء أهم شيوخه أو تلامذته؛ فكل ذلك مما يزيد في الاطمئنان في نسبة المؤلف إلى صاحبه؛ وذلك من أعظم مقاصد تحقيق المخطوط؛ إذ المقصود منه صحة عنوانه واسمِ مؤلفه، وثبوتِ نسبة الكتاب إليه، وأن يكون منه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها المؤلف.

المسألة الثامنة: تحقيق المتن

وذلك يتطلب أموراً عدة؛ كي يصل إلى أحسنِ صورةٍ يمكن أن يتم من خلالها، ويمكن إجمال تلك الأمور بما يلي:

أولاً: التمرس بقراءة النسخة؛ حتى يتمكن من قراءتها قراءة صحيحة؛ فإن القراءة الخاطئة لا تُنْتِج إلا خطأً.

وبعض الكتابات تحتاج إلى مراسٍ طويل، وخبرة مديدة، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النَّقْطُ والإعجام.

ثانياً: معرفة اصطلاحات الخط العربي، فالخط المشرقي له اصطلاحات تختلف عن الخط المغربي، فالمخطوطات التي كتبت بخط مغربي -على سبيل المثال- تنقط الفاء من أسفلها، وتنقط القاف بنقطة واحدة من فوقها.

والخط المشرقي لا يقل غرابة من بعض الوجوه؛ فالهمزة الواقعة في آخر الكلمة بعد الألف قد لا ترسم، وهكذا؛ فتلتبس -على سبيل المثال- كلمة (ماء) بكلمة (ما)، و كلمة (سماء) بالفعل (سما).

وهناك حروف تلتبس بحروف أخرى؛ لتقارب رسمها في بعض المخطوطات كالذال واللام والعين والفاء.

وكذا إعجام الحروف وإهمالها -أي تنقيطها وعدمه- فله اصطلاحات خاصة.

والحاصل أن معرفة هذه الاصطلاحات من أكبر العون على تحقيق المتن.

ثالثاً: الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب المخطوط؛ فذلك مما يعين المحقق على فهم المراد، ومعرفة الاصطلاحات الواردة، والكلمات المستعملة في ذلك المخطوط، سواء كانت في الفقه، أو الأصول، أو العقائد، أو الفرق، أو اللغة بشتى فنونها، وهكذا...

رابعاً: الاستعانة بالمراجع العلمية اللازمة، ومن ذلك:

١ ـ كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها كما يفعل كثير من محققي كتب العلماء المكثرين كابن تيمية ـ على سبيل المثال ـ فإن محققي كتب ذلك الإمام يستعينون بكتبه الأخرى حال تحقيقهم لأي من كتبه.

٢ ـ الكتب التي لها علاقة مباشرة بالمخطوط كالشروح، والمختصرات، والتهذيبات.

٣ ـ الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كثيراً على المخطوط المراد تحقيقه.

٤ ـ الكتب التي استقى منها المؤلف.

٥ ـ المراجع اللغوية.

٦ ـ المراجع العلمية الخاصة بكل كتاب.

المسألة التاسعة: عملية التحقيق

بعد أن ينتهي الباحث من الخطوات السابقة التي تتلخص بجمع النسخ الخطية، واختيار النسخة الأم الأصل، والتمرس في قراءة النسخ ـ يحق له حينئذٍ مباشرة عملية التحقيق.

وهي ثلاث مراحل: الأولى: نسخ المخطوط، والثانية: المقابلة، والثالثة: خدمة النص.

المرحلة الأولى: نسخ النص المخطوط: وهو عملية كتابة المخطوطة بيد المحقق سواء كان ذلك مباشرة بخط يده، أو عبر الحاسب الآلي.

ومن الأمانة ألا يُوكِلَ المحقق ذلك لغيره؛ لأن المحقق سيمر على أخطاء، وأوهام، وتصويبات يشير إليها؛ فهو مسؤول عن كل كلمة في الكتاب.

أما من يكتبها من الكَتَبَة فربما لا ينسخها على الوجه المطلوب إلا إذا كان متمرساً، وتحت إشراف مباشر ومراجعة مستمرة من المحقق.

ومما ينبغي للمحقق ههنا مراعاة ما يلي:

١ ـ نسخ الكلمات على وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث؛ إذ الأوائل لهم اصطلاحات تختلف عن قواعد الإملاء الحديثة، بل هي أقرب عندهم إلى قواعد خط المصحف، مثل كتابتهم لـ: (هارون): (هرون) و (قاسم): (قسم) و (سليمان): (سليمن)، وهذا ما يعرف بإعادة المختصرات إلى أصولها؛ أي إعادة كتابة الكلمات المختصرة إلى أن تكتب كتابة تامة.

ومثل هذه لا يشار إلى تعديلها في الهامش.

٢ ـ العناية باستعمال علامات الترقيم.

٣ـ تقسيم النص؛ وذلك بتقطيعه، وتوزيعه إلى فقرات؛ بحيث تُعَيَّن بداية الفقرة ونهايتها.

٤ـ وضع العنوانات الرئيسة؛ بحث يُبدَأ بالأبواب بصفحة جديدة، وتوضع عنوانات الفصول في أواسط الصفحات، وهكذا.

٥ـ ترك فراغ في حدود ثلث الصفحة أو نصفها الأسفل، والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، والإفادة من الفراغات للمقابلة، والتعليق.

٦ـ ضبط ما يُشْكِل من النص.

٧ـ إذا وردت كلمة غير مقروءة يترك مكانها فراغاً هكذا (.....) أو ترسم كما هي؛ لأجل أن تعوض فيما بعد.

٨ـ أن يدون الباحث ملحوظاته أثناء النسخ على دفتر مساعد؛ لأجل ألا يضطر إلى قراءة المخطوط مرة أخرى.

وكل ما مضى لا ينافي الغاية من التحقيق، وهو ما مرت الإشارة إليه، وهي بعث نصٍّ قديم مفيد، وإحياؤه؛ ليفيدَ منه أكبرُ عدد من الناس، وذلك بعرضه كما أراده مؤلفه.

ولما لم يكن من غاية التحقيق تحسين أسلوب المؤلف، وتصحيح أخطائه ـ كان لابد للمحقق من أن يتقيد بالنص الذي وجد عليه المخطوط.

ولكن ذلك لا يعني ألا يسعى المحقق إلى خدمة المخطوط، وتقديمه إلى القارئ العصري بقالب واضح يعين على نشره كما أراده مؤلفه.

المرحلة الثانية: المقابلة: فإذا وجد الباحث نسخة كتبت بخط المؤلف اتخذها أمًّا، وأثبتها في المتن كما هي.

وبعد عملية النسخ، وجَعْلِ المخطوط في ورقة مكتوبة ـ قد يتعرض المحقق في نسخ الأصل لبعض الأخطاء، أو يحتاج إلى إضافة أو حذف؛ فلابد له ـ إذاً ـ من المطابقة بين ما نقله وبين النسخة الأم.

وهذا ما يعرف **بالمقابلة**؛ ففي المقابلة يتأكد من سلامة ما نقله؛ حيث يعود إلى النسخة الأصل ـ الأم ـ وإلى ما كتبه؛ فيقابله كلمة كلمة.

وبعض المحققين يقوم بالمقابلة وحده دون مساعدة من أحد.

وهذا قد يُفَوِّت عليه أشياء؛ لذا فإن الأفضل أن يستعين بشخص آخر؛ ليقابل معه.

ويستحسن أن يكون المساعد ذا نباهة، وفطنة.

وإذا أراد المحقق المقابلة فلتكن النسخة الأم بيده ولتكن النسخة التي نسخها المؤلف من النسخة الأم بيد القارئ المساعد.

وإذا كان ذلك المساعد قادراً على قراءة النص من النسخة الأم فيحسن أن يأخذ المحقق بالطريقة الأولى التي مضت، وأن يأخذها معها ـ أيضاً ـ بطريقة أخرى، وهي أن يتابع ما كتبه بيده، ويجعل المساعد يقرأ في المخطوطة الأم؛ فذلك أتم بالضبط، وأقل في نسبة وقوع الخطأ.

فإن كان قد فاته شيء فإنه يعوضه في الورقة المنسوخة، ثم يقابل ما نسخه على بقية النسخ الأخرى، فتكون المقابلة عموماً على النحو التالي:

١ ـ مقابلة النسخة الأصل على مسودة المحقق التي كتبها بيده.

٢ ـ يُرْمَز لبقية النسخ برموز وَفْقَ التسمية التي يختارها المحقق إما نسبة إلى ناسخها، أو أماكن وجودها من المكتبات، أو إلى من وجدت عندها من الأشخاص كأن ينسبها إلى أحمد تيمور باشا، فيرمز لها بـ: (تيمور) وهكذا...

٣ـ مقابلة النسخ الأخرى على ما نُقِل وكُتب بيد المحقق من النسخة الأم، وتثبت الزيادة على نسخة الأصل بوضعها في المتن، بين قوسين معقوفين أو حاصرتين [ ] ويشار في الهامش من أين أخذت هذه الزيادة.

٤ـ مراعاة السقط الحاصل في النسخ؛ والمقصود بالسقط: أن يكون أيٌّ من الجملة، أو الكلمة، أو السطر غير موجودٍ في الأصل، أو غير موجود في النسخ الأخرى.

وللسقط أسباب، منها:

أـ انتقال نظر الناسخ من سطر إلى جملة متشابهة له في سطر آخر.

بـ طمس الحِبر بسبب الرطوبة.

جـ تآكل بعض أجزاء المخطوط بسبب الأرضة، أو غير ذلك مما يسبب سقوط في بعض الكلمات في المتن.

وإذا كان السقط في نسخةٍ ما فإنه يشار إلى ذلك في الهامش.

وإذا كان السقط في الأصل فإنه يوضع بين قوسين معقوفين ـكما مرـ.

ويجب تعويض السقط إذا كان في النسخة الأصل.

وإذا وضع بين قوسين معقوفين أُثبت الصواب في الأصل، والخطأ في الهامش، ولا حاجة أن يقال: سقط من كذا؛ لأن القوسين يغنيان عن ذلك.

أما إذا كان الصواب في الأصل، والخطأ في النسخ الأخرى فيكتفي بوضع هامش فوق الكلمة بلا أقواس، ويشار إليه في الحاشية بقول: في ب كذا، وفي ط كذا، ويذكره كما ورد فيها.

وقد يَحْدُث أن تسقط من النص عباراتٌ عديدةٌ، أو فقرة بأكملها نتيجة الحزم الذي يصيب الورق؛ إما بسبب تداوله بين الأيدي، أو بسبب مرور الزمان؛ فيجب على المحقق مقارنة النص في المخطوط بنسخ أخرى منه، واستدراكُه، والإشارة إلى ذلك في الهامش.

٥ـ إذا حصل تحريف، أو تصحيف فيصحح في المتن، ويشار في الهامش إلى وقوع التصحيف، أو التحريف في النسخ.

والتصحيف هو الالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الشكل مثل: الباء، والتاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والزاي.

أما التحريف فهو تغييرُ شكلِ الحروفِ ورسمِها كالدل والراء، والميم والقاف، وغيرها.

وفي حالة تصحيح الأخطاء النحوية الواضحة التي لا لبس فيها، ولا خلاف عليها يكون بالإشارة إليها في الهامش بالعبارة التالية: «في الأصل كذا وهو سهو».

٦ـ إذا حصل اختلاف بين النسخ في كلمةٍ ما فإن المحقق يرجح ما يراه صواباً في المتن، ثم يعلل لهذا الترجيح في الهامش؛ لأن الغرض من التحقيق تقديم نصٍّ سليم كما وضعه المؤلف.

أما الزيادة الخارجية التي يزيدها المحقق نفسه على النص من أجل التوضيح، أو لإشباع الكلام ـ فلا يجوز أن تكون في المتن، بل يشار إليها في الهامش.

وأما الزيادة، أو التغيير في نص المؤلف بقصد تحسينه، أو رفع مستواه فهي جناية بحق العلم لا يُفْتَرض بالمحقق الجاد ارتكابُها.

٧ـ قد يجد المحقق اختلافاً بين الروايات في نسخ المخطوط المختلفة؛ فإذا كان في إحداها زيادة، وتأكد للمحقق أنها تنطبق على سياق النسخة، وأسلوب المؤلف، وليست من إضافات النساخ ـ عمد إلى تثبيتها في المتن، وأشار إلى ذلك في الهامش.

٨ـ إذا تعددت الروايات أمام المحقق فعليه أن يشير إلى ما ورد في النسخ الأخرى في الهامش.

ويشير ـ أيضاً ـ إلى المقارنة والفحص الذي قام به لروايات النسخ الأخرى المختلفة للوصول إلى الرواية الأكثر صواباً.

٩ـ يرى بعض الباحثين أنه يمكن اعتماد طريقة أخرى عند اختلاف الروايات، وهي أن يُثْبِت في المتن ما يرجح أنه صحيح بعد دراسة وتفحص يقوم به لكل رواية، ويضع في الهامش المُصَحَّف، والمُحَرَّف، والخطأ.

١٠ـ ويرى بعضهم أنه يجوز للمحقق عند وجود أكثر من نسخة بغير خط المؤلف تركُ اختيارِ نسخةٍ أصل، والاعتمادُ على عدد النسخ في إخراج النص.

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التلفيق، أو التوفيق بين النسخ.

كما يجوز للمحقق أن يلفق بين روايتين تحمل كلٌّ منهما نصف الصواب، ونصف الخطأ، ويثبت منهما ما يراه مناسباً على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات الأخرى كلها؛ ففي ذلك أمانة علمية، وإشراك للقارئ في تحملها.

١١ـ وهناك من يرى أنه على المحقق أن يثبت رواية المخطوط الثابت أنه بخط المؤلف نفسه، أو بإملائه، أو مما أجاز نَصَّه، وينشرها كما هي، ويصرف النظر عن الروايات الأخرى، ولا ضرورة لأن يشير إلى تلك الروايات في الهامش.

المرحلة الثالثة: خدمة النص: وقد مرت الإشارة إلى ذلك، وفيما يلي مزيد إيضاح لها بشيء من البسط.

فخدمة النص واجب على المحقق، والمخطوطاتُ التي تظهر للناس إنما يتفاوت جمالها بجمال ما يقوم به المحققون من خدمتها.

ويراعى في ذلك أكثر ما يراعى في البحث العلمي عموماً، وزيادة فيما تختص به المخطوطات من الخدمة.

وخدمة المحقق للمخطوط تكون من خلال التعليق، والشرح؛ فالكتب القديمة ـ بما تضمنته من معارف قديمة ـ تحتاج إلى توضيح يخفف ما فيها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ.

ومن هنا كان من المستحسن ألا يدع المحقق الكتاب غُفلاً من التعليقات الضرورية اللازمة لفهم النص، والعيش معه.

ولكن على المحقق أن يتوسط في ذلك؛ فيعلق دون شطط، أو تَزَيُّدٍ يؤدي إلى إثقال الحواشي، وتحميل الكتاب ما لا طاقة له به.

وذلك كصنيع بعض المحققين؛ حيث يحقق أحدهم مخطوطة صغيرة جداً لا تتجاوز أربع صفحات، فيحشوها بالحواشي والتعليقات، فتأتي بما يزيد على سبعين صفحة.

ومهما يك من شيء فهناك أمور لا بد منها في خدمة النص، وهي:

١ـ تخريج الآيات القرآنية والقراءات. ٢ـ تخريج الأحاديث النبوية والآثار.

٣ـ تخريج الأبيات الشعرية من دواوين أصحابها؛ فإن لم توجد فمن كتب اللغة، والأدب، وغيرها.

٤ـ تخريج الأمثال والحكم من مصادرها.

٥ـ التعريف بالكلمات الغريبة، والمصطلحات الواردة في المتن.

٦- التعريف بالأعلام غير المشهورين.

٧- التعريف بالأماكن و البلدان.

٨- التعريف بالكتب الواردة في المتن.

٩- توثيق النقول التي اقتبسها المؤلف بعزوها إلى مصادرها إن كانت مطبوعة، وإلا توثق من مصادر أخرى.

١٠- التعليق على النص بما يشرح غامضاً، أو يوضح رأياً.

المسألة العاشرة: المرحلة النهائية

وهي خطوات ما بعد التحقيق؛ فبعد أن يَفْرُغ الباحث من تحقيق النص في خطواته السابقة التي تمثل مسودة النص المحقق ـ فعليه أن يستعد لما بعد التحقيق.

وتلك المرحلة تمثل ما ينتهي إليه النص المحقق بصورته النهائية، وما سوف يقدم للقارئ.

ومن هنا كانت أهمية تلك المرحلة لا تقل عن أهمية الخطوات السابقة.

ويجب على الباحث أن يوليها اهتماماً كبيراً؛ حتى يخرج الكتاب بصورة محكمة دقيقة تخدم العلم، وتريح القاري، وتفيده.

وهذه المرحلة تتطلب ما يلي:

أولاً: كتابة المقدمة: وهذه المقدمة هي ديباجة الكتاب المحقق، ولا تختلف في كثير من عناصرها عن مقدمات بحوث الموضوعات العلمية.

ومن خلال هذه المقدمة يتعرف القارئ على موضوع الكتاب، وصاحبه، والمنهج الذي سار عليه المحقق في سبيل إخراجه الكتاب ونشره؛ فحقيق على المحقق أن يبين ذلك، فَيَصِفَ العوامل التي دعته إلى التحقيق، ويبيّن أهمية ذلك المخطوط، وهدفه من تحقيقه، والدراسات السابقة فيه، ويوضح المنهج الذي اتَّبعه في التحقيق، والنُّسخ التي رجع إليها، وكيفية رسم الألفاظ في المخطوط، والمراجع التي استعان بها في ذلك الشأن.

كما يوضح الخطة التي تضمنها ذلك التحقيق كأن يقسم الكتاب إلى قسمين قسم للدراسة، وقسم للتحقيق، وهكذا.

ثم إن من حق المحقق، وحق القارئ أن يُوَضّحَ مدى الجهد ونوع الجهد الذي بذله المحقق في ذلك دون وكس، أو شطط، ودون تهوين، أو تهويل؛ ذلك أن بعض المحققين يأخذه التواضع، أو الحياء؛ فيغمط نفسه حقها؛ فيهوِّن من عمله، ولا يبين مدى الجهد المبذول في ذلك السبيل.

وبعضهم يهوِّل الأمر، ويزعم أنه أتى بما لم يأت به الأوائل؛ فتراه يزري بالجهود المبذولة قبله، ويتكلف إظهار المعايب.

والحق وسط بين جفاء الأول وغلو الأخير.

ثانياً: دراسة صاحب المخطوط المؤلِّف: وذلك بأن يقدم المحقق دراسة وافية عن المؤلف، مبيناً حياته، وما تحت ذلك من اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته، ووفاته.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى الكلام على مكانته العلمية، فيبين طلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ومكانته، وثناء العلماء عليه.

ثالثاً: دراسة الكتاب ووصفه: فيوضح المحقق عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف، وموضوع الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وأسلوبه، ومصادره، وقيمة الكتاب في فنه.

ويوضح ـ كذلك ـ وصف الكتاب من حيث منهج التحقيق، والنسخ الخطية للكتاب، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

كما يحسن به أن يلحق ذلك بصورة من نسخ المخطوط.

ويذكر ـ كذلك ـ عدد أوراق المخطوط، وتاريخ نسخه، وفهارسه، ونوع خطه، والإجازات، والتملكات ـ إن وجدت ـ.

رابعاً: صنع الفهارس الفنية: فهي من متممات التحقيق، ومكملاتها.

وهي -مع ذلك- ضرورة لا غنى عنها في المخطوطات المحققة؛ إذ تَعْسُر دراسة المخطوطات بدونها؛ فهي مفتاح الكتاب، والسبيل إلى تيسير الإفادة منه، وجعل نفائسه قريبة التناول.

والتحقيقات الناجحة هي التي يُتَوصَّل إلى ما فيها بيسر وسهولة، وَتَحْفَظُ على القارئ والباحث الجهد والوقت.

والفهارس تختلف باختلاف موضوع الكتاب كما أن منها فهارس أساسية توضع في كل بحث، ومنها فهارس ثانوية تعود لطبيعة موضوع الكتاب.

وفيما يلي ذِكْرُ للفهارس التي تكاد تكون ثابتة في كل تحقيق، ولا يحسن أن يخلوا منها أي كتاب محقق، وهي: فهرس الآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والأمثال، والأعلام، والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في النص، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

خامساً: مراجعة الكتاب وإعداده للطبع: وهي آخر مرحلة من مراحل التحقيق عموماً؛ فإخراج الكتاب بصورة متقنة دون أخطاء تذكر هدف يجب أن يسعى إليه المحقق الألمعي؛ فكثرة الأخطاء تذهب بقيمة الكتاب العلمية.

ومن هنا فإنه يتوجب على المحقق أن يراجع الكتاب بنفسه حرفاً حرفاً؛ فإذا أتم قراءة الكتاب، ومراجعته فلينظر فيه تارة أخرى.

ويحسن به -أيضاً- أن يستعين بمن يراجعه ممن له خبرة، ودراية؛ لأن ذلك أدعى إلى الاطمئنان، ولأن الكاتب يفوته فيما كتب ما لا يفوت غيره؛ بسبب إلفه للكتاب، وربما لحفظه كلمات يعرفها من نفسه ومن معجمه الشخصي؛ فربما قرأ بيت شعر في تحقيقه فأكمله من تلقاء نفسه دون أن ينظر فيه في الكتاب المحقق.

وربما كان فيه نقص، أو خطأ، فلا ينتبه له؛ فإذا عرضه على غيره انتبه له وهكذا....

ويحسن به ـ أيضاً ـ أن تتنوع مراجعته للكتاب؛ فتارة تكون للتدقيق اللغوي، وتارة للأسلوب، وتارة للمنهج، وتارة للعنوانات، وتارة للفهارس، وهكذا.

فكل ذلك من دواعي الضبط والإتقان والسلامة من الخطأ.



ملاحق

مقترحات لتطوير مادة البحث في الجامعات

مادة البحث -كما لا يخفى- من أهم المواد في الدراسة الجامعية؛ إذ إنَّ تخريج الباحثين المتميزين من أعظم الأهداف والمقاصد للدراسة الجامعية خصوصاً العليا منها.

والملاحظ أن الطلاب خصوصاً في الدراسات العليا يحصلون على قدر طيب من العلم بالتخصص الذي ينالونه أولاً في مرحلة البكالوريوس، ثم يتوسعون فيه إبان دراستهم للماجستير، أو الدكتوراه.

لكن حظهم من استيعاب البحث العلمي، وتطبيقهم له ضئيل.

وهذا ما يُلْحَظُ على الطلاب إذا بحثوا أثناء دراستهم في الماجستير أو الدكتوراه.

ويلحظ ـ كذلك ـ عليهم إذا قدَّموا خططهم للموضوعات التي يريدون دراستها؛ فترى تلك الخطط ـ في الأغلب ـ هزيلة متخاذلة، قليلة الترابط، كثيرة الفجوات، مليئة بالأخطاء اللغوية، والإملائية، ضعيفة الصياغة والسَّبْك.

كل ذلك مع أن الطالب يدرس مادة البحث ومناهجه في البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه.

وهذا ما يلاحظه أعضاء هيئة التدريس في المجالس العلمية، واللجان التي تُحال إليها تلك الخطط، مما يزيد في أعبائها، وضياع أوقاتها.

بل قد يضطر بعض المرشدين، أو المشرفين العِلْميين إلى تعديلٍ قد يطول، ويصل إلى حد التغيير، وكتابة أكثر عناصر الخطة من جديد.

وهذه الملحوظات تكاد تكون في جميع الأقسام، بل في أغلب جامعاتنا، وهذا ما يُلْمَسُ من خلال اللقاء بكثير من طلاب الدراسات العليا.

وفي هذه الصفحات بعض المقترحات التي قد ترتقي بهذه المادة، وتعين على أن تؤتي ثمارها المرجوة منها؛ إذ الممارسة والتطبيق العملي لهذه المادة هو المقصود الأول؛ فإليكم هذه المقترحات:

أولاً: حبذا تحري الواقعية في تقرير مفردات مادة البحث.

ولا أعني بذلك كثرة المفردات، أو قلتها، أو يسرها، أو صعوبتها.

وإنما المقصود النظر في ملاءمتها، وجدوى نفعها، ومدى تطبيقها.

ثانياً: أرى أن يضاف إلى الكتب التي تقرر على الطلاب في الامتحان الشامل بعد انتهائهم من الدراسة المنهجية - كتبٌ تُعنى بالبحث العلمي.

ثالثاً: أن يطلب من الطالب في الامتحان الشامل وضع خطة متكاملة العناصر بعد أن يطرح عليه موضوع معين -في تخصصه-.

رابعاً: حبذا لو أضيف إلى مادة البحث مفردات تعنى بالصياغة، وحسن الأسلوب، وجمال العرض، والارتقاء بالكتابة عموماً.

خامساً: حبذا لو تكون العناية بالجانب التطبيقي أكثر من العناية بالجانب النظري، وحبذا لو عُقدت جلساتٌ، وورش عمل للنظر في كيفية القيام به؛ إذ هو الثمرة لما يتلقاه الطالب في الجانب النظري.

وإذا كان الطبيب أو المهندس لا يمكنه أن يمارس العمل دون تطبيقٍ له في الواقع - فإن الطالب لا يمكنه أن يتمرس في البحث، ويبدع فيه وهو لم يمارسه عملياً تحت إشراف أساتذته.

لذا تجد الطلاب يدرسون مادة البحث نظرياً، ثم إذا أتى الواحد منهم؛ ليقدم خطته نظر في بحوث من قبله، وفي قالب الجامعة التي يدرس فيها، ثم يبدأ في صياغة خطة بحثه، وأكبر همه أن تحظى الخطة بموافقة القسم الذي يقدمه إليها بغض النظر عن جودة الخطة، ومدى استيعابه لها، وسيره في تطبيقها، ومعالجة مادتها.

والذي أراه مناسباً، ومفيداً في هذا الجانب التطبيقي ما يلي:

١. أن تكون ساعات المقرر ـ خصوصاً في مرحلتي الماجستير والدكتوراه ـ موزعة على جانبين: نظري، وتطبيقي.

٢. قد يناسب أن يشترك في المادة أكثر من أستاذ.

٣. لعل من المفيد في الجانب التطبيقي أن يحصل تدريب على كتابة الخطة، ومدارستها، والنظر في مدى استيعاب الطلاب لمفرداتها، وكيفية صياغتها: كالتدرب على صياغة بداية الخطة، وأهداف البحث، وأهميته، وسبب اختياره، ومشكلته، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث ونحو ذلك.

وكذلك التدريب على اختيار الموضوع، وعنوانه، وكيفية صياغته، وترابط أجزائه؛ بحيث ترتبط الأبواب بالعنوان، والفصول بالأبواب، والمباحث بالفصول، والمطالب بالمباحث، والمسائل بالمطالب، وهكذا.

٤. ولعل من المفيد في ذلك ـ أيضاً ـ أن يَعْرِضَ أستاذ مادة البحث تجربته على الطلاب؛ فكل واحد من أعضاء هيئة التدريس لديه تجربة ولو كانت من خلال رسالتيه الماجستير والدكتوراه، أو ما زاد على ذلك من البحوث المحكمة؛ بحيث

يُنَاقَشُ من خلال ذلك ما مر به الأستاذ من صعوبات، وما طرأ عليه من التطور، وما وقع فيه من الأخطاء، وما أمكنه تلافيه من ذلك.

ويحصل من جراء ذلك أسئلة الطلاب للأستاذ عن كيفية صياغة الخطة، وعن منهج الأستاذ في النقل، والعزو، والإحالة، والحصول على المعلومة، وعن منهجه في تراجم الأعلام، وفي فهرسة المصادر والمراجع، والموضوعات، ونحو ذلك، مما استفاده الأستاذ في دراسته، وفي تطبيقه لما درسه.

فيوضح لهم الأستاذ طريقته من خلال إحضار أحد بحوثه أو رسائله، ويبين لهم كيفية ذلك، ويرشدهم إلى ما توصل إليه مما هو أحسن مما سلكه من قبل، وهكذا.

٥. ومن المفيد في ذلك أن يكون في الأقسام العلمية لجنة اسمها (لجنة البحث العلمي)، وتتكون من اثنين أو أكثر من الأساتذة، بحيث يعرضون تجاربهم، أو يرشحون من يعرضون تجاربهم من الأساتذة، ويخفض لمن يقوم بذلك أعباء الجدول التدريسي محاضرة أو أكثر.

٦. ومن المفيد -أيضاً- في الجانب التطبيقي أن يُصْطَحِب الأستاذُ طلابه إلى مكتبته الخاصة، ويحسب ذلك من ضمن الساعات؛ ليريهم طريقته في التعامل مع البرامج، والمصادر، ويطلعهم على تجارب إعداده للخطة، وصياغة البحث.

وأعني بالتجارب ههنا مسودات البحث إلى أن يُبَيَّض، ويَصِلَ إلى صياغته النهائية.

٧. ولعل من المفيد في الجانب التطبيقي استضافة بعض الأساتذة من خارج الجامعة ممن لهم باع في مناهج البحث، وفي التأليف؛ لكي يستفيد الطلاب من تجارب أولئك.

فلعل في هذه الطرق ما ينهض بمادة البحث، ومناهجه، ويجعله أكثر متعة، وفائدة خصوصاً إذا وافق رغبةً، وموهبةً، وأرضاً قابلةً.

وإذا نظرنا في سير أكابر الباحثين المعاصرين ممن مارسوا البحث العلمي، والتحقيق، والتأليف وجدناهم قد تربوا في كنف أساتذة كبار، دربوهم على البحث العلمي تنظيراً، وتطبيقاً، أمثال د. محمد رشاد سالم، و أ.د. بشار عواد معروف.

وقد حدثني الدكتور بشار عواد -حفظه الله- أنه كان يمارس البحث مذ كان طالباً تحت إشراف أساتذته الشيخ محمد بهجة الأثري، وأستاذه الدكتور صالح العلي، وعمه الدكتور ناجي معروف.

بل يقول: «إنني بعد أن حصلت على الدكتوراه، وكنت رئيساً للقسم كان من ضمن أعضائه أستاذي د. صالح العلي، فكان يتعاهدني بالتوجيه، والنصح.

ولما سافرت إلى لندن مدة شهر للدراسة أرشدني إلى كتب مهمة في البحث العلمي، وكان يسألني عن مدى استفادتي منها، حتى أحببت تلك المادة، وصرت أدرسها للطلاب مع أنني لم أكن متخصصاً فيها.

كان ذلك بفضل الله، ثم بفضل تعاهد أساتذتي».

خامساً: حبذا لو وضعت الأقسام العلمية لائحة، أو توصية في صفحة واحدة للطلاب الذين يريدون تقديم خططهم للماجستير أو الدكتوراه، وفيها بعض الشروط أو الضوابط لتقديم الخطط، ويشار إلى أن الإخلال بها قد يتسبب في رد الخطة ابتداءًا.

ومما يحسن أن يوضع من الشروط، أو الضوابط ما يلي:

١. نوع الخط.

٢. خلو الخطة من الحشو والإطالة في المقدمات، وكثرة التحميدات.

٣. خلوها من الأخطاء اللغوية.

٤. المراعاة لقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم.

٥. العناية بجودة الأسلوب، وحسن الصياغة.

٦. العناية بحسن العرض لعناصر الخطة: كصياغة مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة فيه، ونحو ذلك.

٧. العناية ببيانات الصفحة الأولى.

٨. الحرص على تماسك الخطة، وترابطها، وخلوها من الفجوات؛ فمثل هذه الضوابط قد تعين على الارتقاء بالخطط المقدمة، وتحد من ظاهرة الضعف الموجود فيها، وتريح القسم من كثرة المداولة.

سادساً: أن يكون من ضمن الامتحانات الشاملة كتب تعنى بالترقي بالكتابة، والأسلوب.

سابعاً: أن يرشد الطلاب إلى مطالعة الرسائل العلمية الناضجة التي تتسم بالمنهجية، وحسن العرض.

فهذه المقترحات ربما ترتقي بمادة البحث العلمي، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الارتقاء بصياغة البحث[1]

الحديث عن الكتابة متشعب طويل، والمقام ههنا لا يسمح بالتفصيل، وإنما هي إشارات عابرة هي أشبه بالمعالم العامة للكتابة الرصينة النافعة، وليست بالضرورة حديثاً عن البحث، وطرائقه.

وقد أَفَدْتُها من خلال التجربة اليسيرة، ومن خلال ما مرَّ بي من كلام العلماء وأكابر الكتاب الذين حاموا حول هذا المعنى[2]؛ فأحببت تقييد شيء من ذلك ونشره؛ رغبة في عموم النفع.

وإن من أعظم البواعث إلى ذلك كثرةَ الأسئلة عن طريقة الكتابة، وأدواتها، وسبل الترقي فيها.

ومن البواعث ـ أيضاً ـ ما يراه المتأمل من نفسه ومن غيره من كثرة الأساليب المتخاذلة، والكتابات الركيكة أو المتكلفة.

وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع يحسن التنبيه على أن صناعة الكتابة ليست كغيرها من الفنون التي لها قواعدها المضبوطة، ومسائلها المدوَّنة فيتدارسها الكتاب، فتنتهي بهم إلى إمداد اليراعة بالبراعة.

ولكن ثَمَّةَ تنبيهات ترشد إلى الجهات التي تنمو بها قوى التفنن في تصاريف الألفاظ، والتأنق في تحسين هيئاتها التأليفية.

---

١ ـ هذه خلاصة لما جاء في كتابي (الارتقاء بالكتابة) الذي يقع في ١٣٠ صفحة؛ فمن أراد التوسع فليرجع إلى الأصل.

٢ ـ انظر على سبيل المثال إلى مقدمة أدب الكاتب لابن قتيبة ص٥ـ٢٠، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، وأدب الكُتَّاب للصولي، والمثل السائر لابن الأثير ٣/١ـ٣١، ومقدمة المنفلوطي لمختاراته، والسعادة العظمى لمحمد الخضر حسين ص٧٣ـ٧٥، و ١١٣ـ١١٦، و ١٥٤ـ١٥٦، والمذكرات لمحمد كرد علي ص١١٩٢ـ١١٩٣، إلى غير ذلك مما سيرد ذكره في غضون هذا الكتاب.

أما أسلوب المرء فهو الذي يخترعه صاحبه؛ فيكون عليه طابَعُهُ؛ فهو ابن مزاجه، وتربيته، وبيئته، وذوقه، وفنِّه.

فالمعاني مطروحة، والألفاظ مطروقة، وإنما العبرة بالتراكيب، والتراكيبُ ابنةُ مَنْ يصوغها؛ فيزيدها جمالاً علمُ الكاتب، ووفرة اطلاعه، وأدب نفسه، واستكمالُه أدواتِ الكتابة.

ولا تجود الكتابة إلا بما تحمل من الألفاظ، وبما تنطوي عليه من المعاني، وبالتلطف في أدائها، واطِّراح التكلف في إحكام نسجها.

وملاك ذلك كلِّه ـ كما يقول ابن الأثير ـ الطبع؛ فإنه إذا لم يكن ثَمَّ طبع فإنه لا تغني الآلات شيئاً.

ومثال ذلك كمثل النار الكامنة في الزناد، والحديدة التي يُقدح بها؛ ألا ترى أنه إذا لم يكن في الزناد نارٌ لا تفيد تلك الحديدة شيئاً؟!

وعلى هذا فإذا ركَّبَ الله ـتعالى ـ في الإنسان طبعاً قابلاً لهذا الفن ـ فإنه يحتاج إلى الأخذ بعدد من الأسباب التي ترتقي بكتابته، وتجعلها مؤدية لغرضه.

فهذه ـ في الجملة ـ أصول الكتابة، وعوامل كونها نافعة خالدة ـبإذن الله ـ.

أسباب الارتقاء في الكتابة

هناك أسباب عديدة تنهض بصناعة الكتابة، وتجعلها محمودة مستطابة؛ وترفع الكاتب مكاناً عَلِيّاً، وتبلغ به في البراعة أمداً قصياً؛ فإلى تلك الأسباب التي ربما يدخل بعضها ضمن بعض.

١ـ حفظ القرآن الكريم، والإكثار من تلاوته وتدبره

فعلاوة على كون ذلك عبادة فهو كذلك يقوي ملكة البيان؛ لما جاء به من صور النظم البديع، والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول؛ فإنه جرى في أسلوبه على منهاج يخالف الأساليب المعتادة للفصحاء قاطبة؛ وإن لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة؛ فهو الذروة في البلاغة، وفيه اللفظ الجزل، والأسلوب الذي لا يدانيه أسلوب، وفيه الجمال، والجلال، والبهجة، والرهبة، والعصمة من الخطأ.

ولقد اتفق كبراء الفصحاء على إصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به، وإن تفاضل الناس في الإحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق، وجودة القريحة.

فأسلوب القرآن فوق كلِّ أسلوب، وأسمى من كل كلام.

٢ـ الإكثار من مطالعة كتب السنة

كالكتب الستة وغيرها من الصحاح والمسانيد؛ فهي تمد الكاتب بالأساليب البيانية الراقية، وترفد مادته اللغوية والشرعية، فالنبيﷺ أوتي جوامع الكلم، ودانت له نواصي البلاغة، ودنت له قطوف الحكمة، وتفجرت من أقواله ينابيع الفصاحة؛ فهو يتكلم بالسهل الممتنع، وبالألفاظ المعبرة المأنوسة المشتملة على الرقة، والمتانة، والإبانة عن الغرض بدون تكلف.

والأمر في ذلك يجري مجرى القرآن الكريم ـ كما تقدم ـ.

٣ـ مطالعة دواوين العرب في الشعر، وحفظُ ما تيسر منها

كأشعار الجاهليين وخصوصاً أصحاب المعلقات، وكأشعار المخضرمين كحسان وغيره، وأشعار الذين نشأوا في عصر صدر الإسلام كعمر بن أبي ربيعة، والأخطل، والفرزدق، وجرير، والراعي النميري، وذي الرمة.

وأشعار العباسيين كبشار وأبي تمام، والبحتري، والمتنبي، وابن الرومي، وأشعار الأندلسيين كابن زيدون، وابن دراج القسطلي، وغيرهما.

ومما يفيد في هذا قراءة كتابي المفضليات للمفضل الضبي، والأصمعيات للأصمعي عبدالملك بن قريب، فهما مليئان بالقصائد الرائعة الرائقة.

وكذلك جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، والشعر والشعراء لابن قتيبة.

وكذلك دواوين المعاصرين كالبارودي، وشوقي، وحافظ، وغيرهم.

٤ـ العلم بالنحو والصرف

فالنحو: هو ما يبحث في الجملة العربية، وفي تركيبها.

والصرف: هو ما يبحث في بنية الكلمة العربية.

فالعلم بالنحو والصرف يضمن فصاحة الكتابة، وينأى بالكاتب عن إيراد لفظة خاطئة في بُنيتها، ويجنبه اللحن والخطأ في التراكيب.

ومما يكون الكلام به فصيحاً سلامة مفرداته وتراكيبه من الخطأ، وخطأُ الكاتب ولحنه أقبح من خطأ الخطيب ولحنه.

قال ابن قتيبة ت ٢١٣ رحمه الله: «ولها ـ يعني العرب ـ الإعراب الذي جعله الله وشْياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما ـ إلا بالإعراب.

ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي)

بالإضافة - لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله»[١].

وقال ابن فارس رحمه الله: «من العلوم الجليلة التي خُصت بها العربُ الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام.

ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد»[٢].

وإن من أعظم ما يعين على ذلك دراسةَ كتب النحو والصرف وفهمها.

ومن أنفعها للمبتدئ متن الآجرومية، ومن أحسن شروحها شرح الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد المعروف بالتحفة السنية، وكذلك حاشية الشيخ عبدالرحمن بن قاسم - رحمهما الله -.

ثم يرتقي إلى كتاب قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام، وشرحه لابن هشام -أيضاً- ثم ينتقل إلى ألفية ابن مالك وشروحها، ومن أنفع تلك الشروح شرح ابن عقيل، وشرح ابن الناظم، وشرح ابن هشام المعروف بـ: أوضح المسالك.

وإذا أراد التعمق فعليه بكتاب مغني اللبيب لابن هشام، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وشرح الرضي على الكافية.

ومن الكتب الميسرة في النحو: القواعد الأساسية للسيد أحمد الهاشمي، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني.

وأغلب الكتب الماضية تجمع بين النحو والصرف.

ومن الكتب الخاصة بالصرف شذا العَرْف في فن الصرف للحملاوي، والصرف

---

١ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص١٤.

٢ - الصاحبي ص٤٣.

للمراغي، والتطبيق الصرفي للدكتور عبده الراجحي.

٥ـ العلم بفقه اللغة

فهو فن عظيم، وفرع شريف من فروع اللغة، يطلق على العلم الذي يعنى بدراسة قضايا اللغة، ويتناول كثيراً من الموضوعات المهمة فيها كالقول في أصل اللغة، والخلاف في ذلك، وكمعرفة سنن العرب في كلامهم، والوقوف على خصائص اللغة، وما تنطوي عليه من أسرار وجمال.

ويتناول ـ كذلك ـ علم الأصوات اللغوية، ولهجات العرب واختلافها، ودلالة الألفاظ، وتطورها، وانحطاطها.

ويتناول الاشتقاق، والمشترك، والمترادف، والمتضاد، والنحت، والمُشَجَّر، والتعريب وضوابطه، والمعاجم العربية، ومدارسها، ومناهج أصحابها.

ويتناول ـ أيضاً ـ مواكبة اللغة العربية للجديد، واستيعابها للمصطلحات الجديدة، كالمصطلحات الطبية، والصناعية وغيرها.

ويتناول جهود العلماء في اللغة قديماً وحديثاً.

ويتناول العناية بالدراسات التي تقوم بها المجامع اللغوية، وما يتمخض عنها من نتائج وقرارات.

ويُعنى ـ كذلك ـ بما تواجهه العربية من عقبات، وما يُحاك ضدها من مؤامرات.

ويُعنى بقضايا الدعوة إلى العامية، وترك الإعراب، وإصلاح الخط العربي.

وما إلى ذلك مما يتناوله عِلْمُ: فقه اللغة.

ولا ريب أن الكاتب بحاجة إلى هذا العلم؛ إذ به يعرف سنن العرب في كلامها، ويتمكن من الكتابة السليمة، ويكون معتزاً بلغته متمكناً من معرفة أسرارها.

هذا وإن من أهم المؤلفات في هذا العلم مما يعد نواةً له كتابين:

أولها: كتاب (العين) للخليل بن أحمد: وهو أول معجم عربي، بناه مؤلفه على طريقة مبتكرة من الترتيب الصوتي.

أما الكتاب الآخر فهو (كتاب سيبويه): وهو عمرو بن عثمان ابن قنبر الملقب بـ: سيبويه.

وكتابه يعد ـ بحق ـ دستور النحو العربي، وقد اتخذه العلماء بعد سيبويه أساساً لمؤلفاتهم شرحاً وتحليلاً.

وكل ما أضيف إلى النحو العربي بعد هذا الكتاب لا يقارن بالكتاب.

أما البداية الحقيقية لفقه اللغة وظهوره علماً مستقلاً ـ فكانت على يد عالمين من علماء اللغة الكبار في القرن الرابع؛ حيث كان لهما أكبر الأثر في التأليف في (فقه اللغة) وتعد مؤلفاتهما البداية الحقيقيَّة لإفراد هذا العلم بكتب خاصة.

الأول: أبو الحسين أحمد بن فارس ت٣٩٥هـ: الذي ألَّف مجموعة من الكتب اللغوية وغيرها، ومنها كتاب: (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها).

وترجع أهميةُ هذا الكتاب إلى أمور عديدة لعل أهمَّها كونُه أولَ كتابٍ في العربية يحمل اصطلاح (فقه اللغة).

والآخر: أبو الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ: كان أبوه جنيٌّ مملوكاً رومياً لسليمان ابن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي.

وله فيما يعد من صميم فقه اللغة كتابان جليلان.

أولها: كتاب (الخصائص): حيث عالج فيه كثيراً من قضايا فقه اللغة، وقدم نظريات وآراء تجاري أو تفوق أحدث ما قال به العلماء في العصر الحديث.

أما كتابه الثاني فهو: (سر صناعة الإعراب): وقد خصه ابن جني لدراسة الأصوات؛ فكان أول عالم في العربية يفرد هذا البحث بكتاب مستقل؛ حيث كان قبله يُدْرَسُ ضمن بحوث النحو كما في كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد.

هذا وقد ظهر بعد الكتب السالفة كتب كثيرة في فقه اللغة منها على سبيل المثال:

أ) فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي ت٤٣٠هـ.

ب) المخصص لابن سيده ت٤٥٨هـ: وهو معجم قَيِّم ضمَّنه بعض المباحث في نشأة اللغة، والترادف، والتضاد، والاشتراك، والتعريب، والتذكير، والتأنيث، والمقصور، والمنقوص.

ج) المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي ت٥٤٠هـ: وقد قدَّم له بالحديث عن الألفاظ المُعَرَّبة، ومذاهب العرب في استعمال الأعجمي، وكيف نتعرف على ذلك.

د) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ت٩١١هـ.

وهذا الكتاب موسوعة في علوم اللغة، وقد ضمَّنه موضوعات لغوية عديدة اقتبسها من كتب السابقين، ورتبها وعرضها عرضاً جيداً.

وفي عصرنا الحاضر ألَّف كثير من العلماء والأساتذة المختصين في الدراسات اللغوية كتباً في اللغة وعلومها.

ومن أشهر تلك الكتب كتاب: (دراسات في العربية وتاريخها) للعلاَّمة الشيخ محمد الخضر حسين، وقد احتوى هذا الكتاب على عدد من الرسائل،

والموضوعات في اللغة.

ومن تلك الكتب: تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي حيث تَضمَّن كثيراً من مباحث فقه اللغة خصوصاً الجزء الأول منه.

ومن الكتب في هذا الباب: فقه اللغة د. علي عبدالواحد وافي، وعلم اللغة د. علي عبدالواحد وافي، وفقه اللغة في الكتب العربية د. عبده الراجحي، وفصول في فقه اللغة د. رمضان عبدالتواب، والمعاجم العربية د. أمين فاخر، ومقدمة لدراسة علم اللغة د. حلمي خليل، ومقدمة لدراسة فقه اللغة د. محمد أحمد أبو الفرج، والوجيز في فقه اللغة العربية عبدالقادر محمد مايو، وفقه اللغة المقارن د. إبراهيم السامرائي، وفقه اللغة العربية وخصائصها د. إميل يعقوب.

هذه نبذة عن علم فقه اللغة، وإنما أطلت في هذه الفقرة؛ لمسيس حاجة الكاتب إلى هذا العلم، ولقلة من ينبه عليه، وينوِّه به[١].

٦ـ معرفة البلاغة، والوقوف على أسرار البيان العربي

فلا غنى للكاتب عن علم البلاغة؛ فهو علمٌ جليلٌ ينهض بأسلوب الكاتب، ويرتقي بفصاحته وبلاغته درجات؛ فيتمكن من الإتيان بالكلام الخالي من التعقيد، الخالص من تنافر الكلمات وضعف التأليف، المطابق لمقتضى الحال الذي يتمكن في النفوس، ويُعْرَض في صورة مقبولة حسنة[٢].

فحقيق على مَنْ يمارس صناعة الكتابة أن يكون ذا دراية، واطلاع على هذا العلم.

---

١ ـ انظر: فقه اللغة ـ مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه للكاتب؛ فقد يسر الله فيه جَمْعَ كثيرٍ مما تناثر من هذا العلم في القديم والحديث.

٢ ـ انظر الصناعتين لأبي هلال العسكري ص١٠، والإيضاح للخطيب القزويني ص١٩.

وإنَّ مما يعينه على ذلك أن يقف على ما كُتب فيه؛ فَعِلْم البلاغة كـان منـدرجاً في جملة علم الأدب، وكانت مسائله شُعْبَةً من شعب النحـو والأدب؛ وكانـت مبثوثـة في تضاعيف مؤلفات العلمـاء ككتـاب سيبويه، وكطبقـات الشـعراء لابـن سـلام، والبيان والتبيين للجاحظ، والبديع لابن المعتز، ونقد الشـعر لقدامـة بـن جعفـر، والموازنـة بـين أبـي تمـام والـبحتري للآمـدي، والوسـاطة بـين المتـنبي وخصـومه للقاضي علي ابن عبدالعزيز الجرجاني.

ثم ألَّف أبـو هـلال العسـكري ت ٣٩٥هـ كتابه العظـيم (كتـاب الصـناعتين: الكتابة والشعر) فعرض زبدة تلك الكتب، وصار كتابه من أمهات البلاغة.

ثم جاء الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ فخصَّ علـم البلاغـة بالتـدوين في كتابيه: (كتاب دلائل الإعجاز) و(كتاب أسرار البلاغة) فأعطى ألقاباً للمسائل، وأخرج الكلام في الإعجاز عن الصفة الجزئية إلى قواعد كلية مسهبة مبرهنة.

ولم يَصِرْ علم البلاغة فناً مهذباً إلا منـذ صـنف يوسـف السـكاكي ت ٦٢٦هـ القسم الثالث من كتابه (مفتاح علوم العربية).

حيث جمع زبدة ما كتبه الأئمة قبله في هـذه الفنـون، ونظـم لآلئهـا المتفرقـة في تضاعيف كتبهم، وأحاط بكثير من قواعدها المبعثرة في الأمهات، ورتبها أحسـن ترتيب، وبوَّبها خير تبويب، وفَصَل فنونَ البيان الثلاثة بعضها من بعض؛ لما كان له من واسع الاطلاع على علوم كثيرة.

وقد اختصر مؤلَّفه في كتاب آخر سمـاه (التبيـان) ولخَّصـه بعـض المتـأخرين في أمهات مشهورة كما فعل ابن مالك في كتابـه (المصبـاح) والخطيـب جـلال الـدين

محمد بن عبدالرحمن القزويني المتوفى سنة ٧٣٩هـ في كتابيه (تلخيص المفتاح) و(شرح الإيضاح).

والأخير مؤلف جليل جمع فيه مؤلفه خلاصة (المفتاح) و(دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) و (سر الفصاحة) لابن سنان الخفاجي.

ثم طفق المؤلفون من القرن الثامن وما بعده يوسعون الشروح والحواشي على المفتاح وتلخيصه للقزويني، وصرفوا جلَّ همتهم في تفسير ما أشكل من عبارات المؤلفين، والجمع بين ما تناقض من آرائهما.

أما في العصر الحديث فهناك كتب كثيرة منها: موجز البلاغة لابن عاشور، والبلاغة الواضحة لعلي الجارم، ومصطفى أمين، وهو كتاب سهل ميسور، وسلسلة (في البلاغة العربية) د. عبدالعزيز عتيق، والبلاغة تطور وتاريخ د. شوقي ضيف، ومعجم البلاغة د. بدوي طبانة، والبلاغة العربية د. بكري شيخ أمين.

فهذه نبذة عن علم البلاغة، وبيان أهميته والتأليف فيه.

٧ـ معرفة الإملاء، ومراعاة علامات الترقيم

فذلك من أهم ما يجب على الكاتب؛ فإذا كان عالماً بالإملاء سلمت كتابته من الأخطاء الإملائية.

وإذا كان مراعياً لعلامات الترقيم ساعد ذلك على توضيح مراده؛ فعلامات الترقيم تبين المعنى، وتزيل بعض الإشكال.

والمقصود بالترقيم هنا: علامات اصطلاحية توضع في أثناء الكلام، أو في آخره كالفاصلة، والنقطة، وعلامتي الاستفهام والتعجب، وكالفاصلة المنقوطة، وكعلامات التنصيص، والشرط وهكذا....

ومن أحسن ما كُتب في الإملاء: كتاب الإملاء للشيخ حسين والي.

ومن أحسن ما كُتب في الترقيم: كتاب الترقيم وعلاماته في اللغة العربية للعلامة أحمد زكي باشا، وكتاب كي لا نخطئ في الإملاء وعلامات الترقيم لحسني شيخ عثمان.

٨ـ الاطلاع على الكتب التي تعنى بصناعة الكتابة

والمقصود بها الكتب التي تتناول أدب الكتابة، وتضع لها القواعد العامة، والمعالم البارزة؛ فتتناول الألفاظ، والتراكيب، وتعنى بطرائق الكلام، وملاءمته، وإعطاء كل مقام حقه، وتضرب الأمثلة على ذلك كله.

ومن الكتب المؤلفة في هذا: أدب الكاتب لابن قتيبة، وأدب الكتاب للصولي، وإصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، وكتاب الفرْق وكتاب مُتَخَيَّر الألفاظ كلاهما لابن فارس اللغوي، وكتاب الفَرْق لثابت بن أبي ثابت اللغوي، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ودُرّة الغوَّاص للحريري، وجواهر الألفاظ لقدامة ابن جعفر، والمثل السائر لابن الأثير، والألفاظ الكتابية للهمذاني الكاتب، وسحر البلاغة وسر البراعة، وكتاب التمثيل والمحاضرة، وكتاب الكتَّاب لابن درستويه، وشرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي، ومعالم الكتابة ومغانم الإصابة لعبدالرحيم بن علي القرشي.

ويدخل في هذا القبيل كتب المعاجم؛ فهي تمد الكاتب بثروة لغوية هائلة، كمعجم العين للخليل، والمقاييس لابن فارس، والجمهرة لابن دريد، والمحكم لابن سيده، وتهذيب اللغة للأزهري، وأساس البلاغة للزمخشري، ولسان

العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزأبادي[1].

وكذلك المعاجم الحديثة كالمحيط، والوجيز وغيرها.

ويدخل في ذلك الكتبُ التي تعنى بأكابر الكتاب، وتقوم على دراسة أساليبهم وطرائقهم ككتاب أمراء البيان لمحمد كرد علي، حيث تعرض في هذا الكتاب لدراسة عشرة من أكابر كتاب العربية[2].

٩ـ الوقوف على أمثال العرب

فمما يحسن بالكاتب أن يكون ذا معرفة واطلاع على أمثال العرب؛ وهي أقوال موجزة مرسلة تشبِّه حالاً مشاهدة بأحوال منظورة.

والذي يجمع بين الحال السابقة والحال القائمة هو المماثلة.

وللأمثال أثر في النفوس، وسيرورة في الناس؛ فهي خفيفة الظل، سريعة الحفظ، تمزج الهزل بالجد، وتشير إلى ما تريد بطرف خفي؛ فهي كالرموز والإشارات التي يُلَوّح بها على المعاني تلويحاً.

وحيث إنها بهذه المثابة فلا ينبغي لمن أراد الارتقاء بقلمه أن يُخلَّ بمعرفتها، والوقوفِ عليها.

هذا وإن عند العرب رصيد ضخم من الأمثال لا يحويه كتاب، ولا يستوفيه مصنف.

---

١ ـ انظر في الحديث عن هذه المعاجم، وبيان مزاياها، والمآخذ عليها، وطريقة أصحابها، وكيفية البحث فيها إلى كتاب: فقه اللغة: مفهومه ـ موضوعاته ـ قضاياه، للكاتب ص٣٠٣ـ٣٩٧.

٢ ـ وقد انتقيت طرفاً من ذلك الكتاب في كتابي المنتقى من بطون الكتب المجموعة الرابعة من ص٢١٩ـ٣٧٥.

ومن الكتب المصنفة في ذلك أمثال العرب للمفضل الضبي، وكتاب الأمثال لأبي عبيد، ومجمع الأمثال للميداني، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، والأمثال والحكم للماوردي، والتمثيل والمحاضرة للثعالبي، والمستقصَى من أمثال العرب للزمخشري، ومعجم الأمثال العربية د. محمود صيني وناصف عبدالعزيز، ومصطفى سليمان وغيرها.

١٠ـ معرفة أيام العرب والوقائع

فيحسن بالكاتب أن يكون ذا بَصَرٍ بأيام العرب، ومعرفة بالوقائع التي وردت في حوادث خاصة بأقوام؛ فإن أيام العرب تتنوع، وتتشعب؛ فمنها أيام فخار، ومنها أيام محاربة، ومنها أيام منافرة، ومنها غير ذلك.

ومن الأيام المشهورة عند العرب يوم حليمة، ويوم خزاز، ويوم بعاث، وغيرها من الأيام سواء في الجاهلية أو الإسلام.

وهناك كتب مصنفة في هذا الصدد، كأيام العرب في الإسلام لمحمد أبو الفضل إبراهيم وغيره، كما أن هذه الأيام ترد ضمناً في كتب العلماء، والأدباء، والتواريخ.

١١ـ الحرص على الأخذ من كل فن بطرف

فبالجملة فإن صاحب صناعة الكتابة ـ كما يقول ابن الأثير ـ: «يحتاج إلى التشبث بكل فنٍّ من الفنون، حتى إنه يحتاج إلى معرفة ما تقوله النادبة بين النساء، والماشطة عند جَلْوَة العروس، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة؛ فما ظنك بما فوق هذا؟

والسبب في ذلك أنه مؤهل لأن يهيم في كل واد؛ فيحتاج إلى أن يتعلق بكل فن»[١].

---

١ ـ المثل السائر ١/٣١، وانظر كتاب التمثيل والمحاضرة للثعالبي؛ فهو حافل بكثير مما يحتاجه الكاتب الكاتب في ذلك الشأن.

هذا وإن للعرب قِدْحاً مُعلّى في التأليف والتفنن فيه؛ فمن أراد تنمية مداركه، وتوسيع نطاق علمه ـ فليقف على ما ألفوه في أي فن يريده، وسيجد ما يشبع نهمته، ويروي غلته؛ فالذي يقف على ما شاده الأوائل، وكتبوه يأخذه العجب، ويذهب به كل مذهب.

١٢ـ الاطلاع على كتابات أرباب البيان

وذلك بالانصباب على مطالعة المنشئات البعيدة الغور في بيانها، المنتمية إلى الطرف الأعلى في عذوبة ألفاظها ورشاقة معانيها ككتابات ابن المقفع، وعبدالحميد الكاتب، والجاحظ، وابن قتيبة، وسهل ابن هارون، وعمرو بن مسعدة، وإبراهيم بن العباس الصولي، وأحمد ابن يوسف الكاتب، ومحمد بن عبدالملك الزيات، وأبي حيان التوحيدي، وابن العميد[١].

وقل مثل ذلك في كتابات كثير من الكتاب المُحْدثين على تنوع مدارسهم، كالمنفلوطي، والرافعي، والزيات، وشكيب أرسلان.

وكذلك كتب العلماء الذين يعنون بتحريراتهم؛ فيجمعون إلى العلمِ التمهرَ في الكتابة، وشدةَ الأسر، وجمال الأساليب كابن عبدالبر، وابن الجوزي، وابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، والشاطبي، وابن حجر، والشوكاني.

ومن المعاصرين محمد الخضر حسين التونسي، ومحمد الطاهر بن عاشور التونسي، ومحمد البشير الإبراهيمي الجزائري.

وأما أشهر الكتب في هذا السياق ـ زيادة على ما مضى ـ فأمهات الأدب

---

١ ـ انظر أمراء البيان لمحمد كرد علي.

والبيان، ككتاب الأدب الكبير والأدب الصغير، وكليلة ودمنة وهما لابن المقفَّع، والبيان والتبيين للجاحظ، والكامل للمبرد، والأمالي لأبي علي القالي، وعيون الأخبار لابن قتيبة، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وصبح الأعشى للقلقشندي، والعقد الفريد لابن عبد ربه، وزهر الآداب للحُصْري القيرواني، وبهجة المجالس لابن عبد البر، ونفح الطيب للمقري.

ومن كتب المُحْدَثين والمعاصرين: النظرات، والعبرات، والمختارات للمنفلوطي، ووحي القلم، وتاريخ آداب العرب للرافعي، والارتسامات اللطاف، والحلل السندسية، وشوقي وصداقة أربعين سنة لشكيب أرسلان، والرسالة لأحمد حسن الزيات، وفيض الخاطر لأحمد أمين، ورسائل الإصلاح، والحرية في الإسلام، ومحاضرات إسلامية، والهداية الإسلامية، والسعادة العظمى لمحمد الخضر حسين[١]، وأليس الصبح بقريب، وشرح ديوان بشَّار، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام، وتفسير التحرير والتنوير، وجميع هذه الكتب لمحمد الطاهر ابن عاشور، وآثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي خمسة مجلدات.[٢].

---

١ ـ وقد خرجت أخيراً جميع مؤلفات هذا الإمام في موسوعة تقع في خمسة عشر مجلداً.

٢ ـ وقد يسَّر الله لي انتقاء مائة وستة وثمانين مقالاً لكثير من الكتاب المُحْدَثين وخرجت في ثلاثة مجلدات تحت عنوان: (مقالات لكبار كتاب العربية في العصر الحديث).

كما خرج ـ أيضاً ـ أربعة مجلدات بعنوان (المنتقى من بطون الكتب).

وهي منتقاة من كتب كثيرة متنوعة قديمة وحديثة، وتشتمل على دراسة موجزة لطريقة تلك الكتب وعلى مختارات منها.

١٣ـ سلامة الذوق، ومراعاة مقتضيات الأحوال

فالذوق، وجمال المنطق، وكمال الأدب نعمة ـ يهبها الله لمن يشاء من عباده.

وكثافة النفس ونبوُّ العبارة بلية وأي بلية؛ فيحسن بالكاتب أن يلاحظ سلامة الذوق، وذلك بمراعاة حال القراء، واستشعار أنه أمامهم ينظر في تَلَقِّيهم لما يكتب.

ولا يعني ذلك أن تجاملهم على حساب الحقيقة، وإنما تحسن المدخل، وتتلطف في الوصول إلى ما تريد؛ فتسايرهم إلا أن ينحرفوا عن الرشد، وتتجنب ما يؤلمهم إلا أن يتألموا من صوت الحق؛ فذلك مما يأخذ بالألباب، ويجعل الكتابة تأخذ طريقها إلى القلوب.

ومن مكملات الكتابة، ومما يدخل في سلامة الذوق أن يتجنب الكاتب تكرار الألفاظ إذا لم يكن ثَمَّ حاجة لذلك.

١٤ـ البعد عن لغة التعالي والاستفزاز

وهذه الفقرة قريبة من الفقرة الماضية؛ فالذوق العام يقتضي أن يكون الإنسان عموماً خفيف المحمل على نفوس الآخرين.

وإن من أولى الناس بالتخلق بذلك الخلقِ الكاتبَ؛ لأنه يعرض عقله على الناس؛ فيحتاج إلى تلطف، وحسن مدخل.

وإن من البلايا التي يبتلى بها بعض الكتاب أن يكون ثقيلاً على قرائه، وذلك من خلال استعماله لغة التعالي، والاستفزاز، وتعمد الإثارة؛ فتراه لا يحسن إلا هذا الطراز من الكتابة.

ولا يراد من ذلك ما يمارسه بعضهم من النقد الهادف، والتسديد المثمر، والإصلاح المنشود؛ فذلك مطلب ملح، وغاية مبتغاة، والقائم بذلك مشكور

مأجور ـ إن ابتغى ما عند الله ـ.

وإنما المقصود ألا يُغْفِلَ مَنْ يمارس تلك الأعمالَ جانبَ الذوق، بحيث لا يبالي بمشاعر الآخرين، ولا يأنف من مواجهتهم بما يكرهون؛ بحجة أنه يروم الإصلاح؛ فمراعاة المشاعر مطلب اجتماعي، ومقصد شرعي؛ فالناس يحبون لِين الجانب، وبسط الوجهِ.

ويجدر به أن يترفع عن العبارات المشعرة بتعظيم النفس، كحال من يكثر من إدراج ضمير المتكلم (أنا) أو ما يقوم مقامه كأن يقول (في رأيي)، أو (حسب خبرتي)، أو (هذا ما توصلت إليه) ونحو ذلك.

وأَجْدَر بالبعد عن ذلك ما كان فيه تفخيم للنفس كالإتيان بضمير الجمع، كأن يقول: (هذا رأينا) و(هذا ترجيحنا)، أو (هذا ما توصلنا إليه).

ومن ذلك أن يكرر كلمة: (نَقُول) و(قلنا) ونحو ذلك من العبارات الفجَّة التي تنم عن نقص وغرور، خصوصاً إذا صدرت ممن ليس له مكانة.

فهذا كله مجلبة لتباعد الأنفس، وتناكر الأرواح، وقلة التأثير.

وبدلاً من ذلك يحسن به أن يستعمل الصيغ التي توحي بالتواضع، وعزو العلم لأصحابه، كأن يقول: (ويبدو للمتأمل كذا وكذا)، أو يقول: (ولعل الصواب أن يقال: كذا وكذا) ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالتواضع، واهتضام النفس.

ولا بأس باستعمال العبارات المشعرة بالتعظيم إذا صدرت من ذي المكانة والقدر خصوصاً إذا تكلم باسم المؤسسة أو الجهة التي ينتمي إليها.

وكل ذلك راجع إلى ذوق الكاتب، وتَلَقِّي القراء لذلك بالقبول.

ومن صور الاستفزاز ما يمارسه بعض الكتاب من كثر اللوم، والعتاب، والنقد، والدخول في المهاترات، والحديث في كل شأن من الشؤون.

١٥ـ نبل الهدف، وسلامة القصد

بحيث يكون الباعث على الكتابة نية الإصلاح، ورغبة الوصول إلى الحق، ونشر الفضيلة، والارتقاء بالأخلاق، وبث العلم، ونحو ذلك من المقاصد النبيلة الرفيعة الشأن.

فذلك هو الواجب على كل من يتصدى للكتابة، لا أن يكون باعثها المراء، والجدال، وطمس الحق، وإظهار الفضل، وانتقاص الآخرين.

١٦ـ مراعاةُ أصول النقد وقواعده

فالكاتب أحوج ما يكون إلى ذلك؛ فالنقد وسيلة كبرى للرقي والنهوض والإبداع؛ فبه تَرْشُد المسيرة، ويبلغُ البنيانُ تمامَهُ، ويعلو شأنُ الأفراد، وتصعد المجتمعات درجات في مراقي السعادة والمجادة.

والذي يَحْسُن التنبيهُ عليه ههنا أمور لا ينبغي أن تغيب عن ذهن الكاتب حال النقد.

فمن ذلك أن النقد أشبه بالدواءِ، والدواء يُحتاج فيه إلى عواملَ عِدةٍ كي يَقَعَ موقِعَهُ؛ فيكون ناجعاً مفيداً؛ فلا بد ـقبل استعمالهـ من دقة التشخيص، وتحسس الداء، ومعرفة مقدار ما يستعمل منه، ومدى قابلية المحل الذي يوضع فيه.

ثم إن تلك المهمة تحتاج إلى طبيب حاذق ناصح.

فإذا لم تُراعَ تلك الأمورُ كان ضررُ الدواءِ أكثرَ من نفعه.

وكذلك الحال بالنسبة للنقد؛ فلا بد فيه من بصير عاقل يمتلك أدوات النقد، وكيفية استعماله.

ثم إنه لا تلازم بين النقد وبين الإسقاط والتجريح، وليس من ضرورة النقد تَتَبُّع المساوئ والمثالب.

١٧ـ مراعاة العدل، وعامل الزمان والمكان حال الرد

فالعدل قِوامُ الحياة، وهو مما تواطأت على حسنهِ الشرائعُ الإلهيةُ، والعقولُ الحكيمةُ، وتمدَّح بادعاء القيام به عظماء الأمم، وسجلوا تَمَدُّحَهم على نقوش الهياكل من كلدانية، ومصرية، وهندية ـكما يقول ابن عاشور رحمه الله ـ[١].

وإن من أعظم نعم الله على المرء أن يَطْبعه على العدل وحبه، وعلى الحق وإيثاره.

وأما من طبع على الجور واستسهاله، وعلى الظلم واستخفافه فلييأس من أن يصلح نفسه، أو يقوِّم طباعه، وليعلمْ أنه لا يَصْلُح في دين، ولا خلق محمود ـكما يقول ابن حزم رحمه الله ـ[٢].

والحديث عن العدل، وحسنه، والآثار الواردة في ذلك يطول.

وسيكون الكلام ههنا منحصراً في مسألة في العدل.

ألا وهي مراعاة عامل الزمان والمكان والحال عند الحكم على الناس.

فقد يكون لعالمٍ رأيٌ في قضيةٍ، أو مسألة، أو نازلة.

وقد يكون لعامل الزمان أو المكان أو الحال التي قال فيها ما قال ـ أثر في ذلك.

وقد تكون القضية، أو المسألة، أو النازلة خَفِيَّةٌ، أو مشتبهة في الوقت الذي عولجت فيه، أو تُكُلِّم فيه بذلك الشأن.

---

١ ـ انظر أصول النظام الاجتماعي في الإسلام للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ص١٨٦.

٢ ـ انظر الأخلاق والبر لابن حزم ص٣٧.

فإذا جاء زمان بعده، أو نَظَر إليها مَنْ كان في مكان آخر ـ ربما لا يكون فيها خفاءٌ، ولا اشتباهٌ.

وبناءً على ذلك فإنه يحسن بمن اطلع على رأي يراه مخالفاً للصواب، وأراد أن يُفَنِّد ذلك الرأي ألا يَفْصِلَه عن الزمان الذي قيل فيه، أو البيئة التي عاش فيها صاحب الرأي، أو الظروف التي كانت تحيط به.

فإذا راعى تلك الأمور كان حرياً بالعدل، والإنصاف بعيداً عن الظلم، والتزيُّد، والاعتساف.

وإن من السنن الحميدة في ذلك ما يُسْلك في الرسائل العلمية الجامعية التي تبحث في مسائل، أو أعلام؛ فإن تلك الرسائل تشتمل على دراسة للعوامل التاريخية، والجغرافية المحيطة بتلك الدراسة.

كما أنها تشتمل على الظروف التي انتشرت فيها تلك المقولة، وتحتوي على الأحوال والأطوار التي مرت بتلك الشخصية إن كانت الدراسة تبحث في عَلَمٍ من الأعلام.

ولا ريب أن ذلك أقرب إلى روح العلم، والعدل، وأبعد عن مسلك الجهل والظلم.

١٨ـ لزوم الاعتدال

وذلك بأن يكون الكاتب متزناً في طرحه، بعيداً عن التهوين والتهويل؛ فالحقيقة تضيع بين ذلك، والعرب تقول في أمثالها: «خير الناس هذا النمط الأول والأوسط» يعني بين المقصر والغالي.

وذلك مما يدل على حكمة الكاتب، ورجحان عقله، وحرصه على الحقيقة.

ومن الاعتدال في الألفاظ أن تكون رشيقة واضحة، وأن يكون الكلام حالاً بين حالين: بين الوحشي الغريب، والسوقي القريب.

ومن الاعتدال: أن يبتعد عن التكلف؛ فلا يبالغ في سجع، ولا يقصد إلى التعمية، ولا يأتي بالعبارات القلقة.

١٩ـ توظيف الثقافة والمعارف لخدمة الموضوع

فمن أعظم ما يرتقي بالكتابة، ومن أجمل ما يحسن بالكاتب ـ أن يوظِّف طاقاتِه وثقافتَه، ومعارفَه لخدمة الغرض الذي يرمي إليه؛ لأجل أن يكون موضوعه متكاملاً مُشْبعاً من جميع الجوانب؛ فيجتمع فيه الدليل الشرعي، والشاهد التاريخي، والنكتة البلاغية، والنادرة الأدبية، والبيت الشارد، والمثل السائر، وهكذا...

هذا وإن كتب الأوائل حافلة بما يشهد لتنوع المصادر، وتوظيف الثقافة والمعارف لخدمة الموضوع، وكذلك بعض كتابات المتأخرين.

٢٠ـ العلم بموطن الشاهد، وإيراد النقول في مواطنها المناسبة

فيحسن بالكاتب إذا اختار موضوعاً في أي شأن من الشؤون ـ أن يجمع كل ما يخدم موضوعه، ثم ينتقي من ذلك ما يناسب المقام، ويلائم الأسلوب.

كما عليه أن يعرف موطن الشاهد، والمنزع ـ فلا يورد كلاماً في غير موضعه، ولا يستشهد بكلام في غير محله.

فإذا أخطأ السبيل في ذلك عرَّض نفسه للسخرية، كحال من يستشهد ببيت شعر وهو لا يعرف معناه، فيضعه في مكان مغاير لما أراد.

٢١ـ الاهتمام بحسن الافتتاح، وجودة المطلع، وبراعة الاستهلال

فذلك دليلٌ على جودة البيان، وسلامة الذوق، كما أنه سبيل بلوغ المعاني إلى الأذهان؛ فلذلك ينبغي أن يكون حسناً مقبولاً، دالاً على الغرض ولو من طرفٍ خفي؛ فالفكرة الأولى عن شيءٍ، أو أمرٍ، أو شخصٍ تَثْبت وتَقِرُّ في النفس.

ومحوها يحتاج إلى عناء؛ فإن كانت حَسَنَةً صَعُب تهجينها، وإن كانت سيئة عَزَّ تزيينها.

ولهذا عني علماء البلاغة في مبادئ الكلام، وعقدوا له الفصول في كتبهم، ونبهوا على ما ينبغي للكاتب، والشاعر في هذا الشأن.

٢٢ـ العناية بحسن الختام

فالخاتمة هي آخر ما يكتب، ولها أثرها الباقي؛ إذ هي آخر ما يعلق في النفس، وأكثر ما يبقى في الذهن، ويتصل بالقلب؛ فإن كان وقعها حسناً انسحب ذلك عن جميع ما مضى، وإلا ساء الأثر، وضاعت الغاية المنشودة؛ فيتعين على الكاتب أن يجتهد في حسن الختام، وأن يجعله رشيقاً، حلواً، مشتملاً على جمال اللفظ، وإصابة الغرض، متضمناً إيجازاً لما مضى بأخصر عبارة، وألطف إشارة.

وكل خاتمة بحسبها، فخاتمة المقالة تختلف عن خاتمة الكتاب، كما أن خواتم الكتب تختلف باختلاف كبرها وصغرها، وهكذا..

٢٣ـ اختيار الورق الجيد، والقلم المناسب

وهذا مجرب فإذا كتبت بالقلم الذي تحبه، وكانت الأوراق مسطرة مريحة للنفس كان ذلك دافعاً للاسترسال في الكتابة.

ولهذا قيل لورَّاق: «ما السرور؟ قال: جلود وأوراق، وحبر برَّاق، وقلم مَشَّاق».

ولا يلزم ذلك بكل حال؛ فقد لا يتسنى في كل وقت.

٢٤ـ العلم بما يكتب

فلا يخوض الكاتب في موضوع إلا وقد أحاط به علماً، ودراسة؛ فلا يعني علمه بفن من الفنون أن يكون عالماً بكل فن؛ فقد يعلم شيئاً، وتغيب عنه أشياء؛ وقد يُفتح عليه في باب ولا يُفتح عليه في غيره وهكذا..

وخلاصة القول أنه يحسن بالعاقل ألا يخوض في كل مجال، ولا يلزمه أن يكون له رأي في كل مسألة، وإذا كان له رأي فليس ضرورياً أن يبديه، وإذا كان سيبديه، فليس ضرورياً أن يبديه لكل أحد أو أن يفصل فيه.

ويحسن بالعاقل ـأيضاًـ أن يعرض آراءه على ذوي الحِجا، والنصح، والنظر البعيد؛ حتى لا يقع في بحر الحسرات؛ لأنه ركب العَجَلَةَ وهي أم الندامات.

ويجدر به قبل ذلك وأثناءه، وبعده أن يستخير الله ـعز وجلـ وأن يسأله التوفيق، والهدى، والتسديد ـخصوصاً في الأمور الكبارـ.

فإن أبى إلا الدخول في كل طريق، والتولج في كل مضيق ـ سيكون عُرْضةً لِلَّوم، وغرضاً للذم، وربما أتى بما لا لم يأت به الأوائل من العجائب والغرائب، وستنطبق عليه مقولة الحافظ ابن حجر حين قال رحمه الله: «إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب»[1].

---

١ ـ فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٣/٥٨٤.

٢٥ـ مراعاة أغراض الكتابة والتأليف

فيحسن بالكاتب ألا يكتب في موضوع ما إلا بعد النظر في الحاجة إليه، ومدى ملاءمته لأغراض الكتابة التي بيَّنها العلماء، وجمعها الناظم بقوله:

ألا فاعلمن أن التآليفَ سبعةٌ لكل لبيبٍ في النصيحة خالصِ
فشرحٌ لإغلاقٍ وتصحيحُ مخطئٍ وإبداعُ حبرٍ مُقْدِمٍ غير ناكصِ
وترتيبُ منثورٍ وجمعُ مُفرقٍ وتقصيرُ تطويلٍ وتتميمُ ناقصِ

٢٦ـ الحذر من الاستسلام للتثبيط

فكما أن الإنسان يُنصح بألا يستعجل، وبألا يعرض عقله على الناس إلا بعد التروي، واستكمال أدوات الكتابة ـ فكذلك يحسن به ألا يتثبط أو يتوانى إذا كان مهيَّأً للكتابة.

بل عليه أن يُقْدِم، وألا يحتقر نفسه.

وما زال العلماء والحكماء يُحذِّرون من مقولة: «ما ترك الأول للآخر شيئاً» ويوصون بالكلمة الأخرى وهي: «كم ترك الأول للآخر».

٢٧ـ مراعاة أدب النفس

وذلك بالتحلي بكل خلق جميل، والتخلي عن كل خلق رذيل.

وقد مر شيء من ذلك فيما مضى.

قال ابن قتيبة رحمه الله: «ونحن نستحب لمن قبل منا، وائتم بكتبنا أن يؤدب نفسه قبل أن يؤدب لسانه، ويهذب أخلاقه قبل أن يهذب ألفاظه، ويصون مروءته عن دنايا الغيبة، وصناعته من شين الكذب، ويجانب ـ قبل مجانبته اللحن، وخطل

القول ـ شنيع الكلام، ورفث المزاح».[١]

وقال رحمه الله ـ بعد أن ساق جملة من آداب الكاتب، وما ينبغي أن يتحلى به، ويستكمله من أدوات ـ: «فمن تكاملت فيه هذه الأدوات، وأمده الله بأدب النفس من العفاف، والحلم، والصبر، والتواضع، وسكون الطائر، وخفض الجناح ـ فذلك المتناهي في الفضل، العالي في ذرا المجد، الحاوي قصب السبق، الفائز بخيري الدارين ـ إن شاء الله تعالى ـ»[٢].

فإذا اتصف الكاتب بأدب النفس حمله ذلك على سمو العبارة، وطهارة المنطق، وقاده إلى الإنصاف والعدل، وتحري الحقيقة والأمانة في النقل، إلى غير ذلك مما يكسبه شكوراً، وتزداد به صحيفة أعماله نوراً.

٢٨ـ تخمير الكتابة

وذلك بألا يستعجل بإخراج ما يكتب؛ إذ يحسن به أن يكتب، ويدع ما كتب مدة، ثم يرجع إليه، ويعيد النظر فيه مرة بعد مرة، ويتعاهده بالتشذيب، والتهذيب، والإصلاح، وقد قيل: «خمير الرأي خير من فطيره»[٣].

قال بعض رؤساء الكتاب: «ليس أحد أولى بالأناة والروية من كاتب يعرض عقله، وينشر بلاغته؛ فينبغي له أن يعمل النسخ، ويقبل عفو القريحة، ولا يستكرهها، ويعمل على أنَّ جميع الناس أعداءٌ له، عارفون بكتابه، منتقدون عليه، متفرغون إليه»[٤].

---

١ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ص١٤.

٢ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٠.

٣ ـ صيد الخاطر لابن الجوزي ص٦٠٥.

٤ ـ زهر الآداب للحُصري القيرواني ١٥٤ـ ١٥٥.

وقال آخر: «إن لابتداء الكلام فتنةً تروق، وجدةً تُعجب؛ فإذا سكنت القريحة، وعدل التأمل، وصفت النفس ـ فليعد النظر، وليكن فرحه بإحسانه مساوياً لغمه بإساءته»[١].

وقالوا: «الكتاب يُتصفح أكثر مما يُتصفح الخطاب؛ لأن الكاتب متخير، والمخاطب مضطر.

ومن يَرِدْ عليه كتابك فليس يعلم أأسرعت فيه أم أبطأت.

وإنما ينظر أأخطأت أم أصبت؛ فإبطاؤك غير قادح بإصابتك، كما أن إسراعك غير مُغطٍّ على غلطتك»[٢].

وقيل لبشَّار بن برد: «بِمَ فُقْتَ أهل عمرك، وسبقت أهل عصرك في حسن معاني الشعر، وتهذيب ألفاظه؟

فقال: لأني لم أقبل كل ما تورد على قريحتي، ويناجيني ويبعثه فكري، ونظرت إلى مغارس الفِطن، ومعادن الحقائق، ولطائف التشبيهات؛ فسرت إليها بفهم جيد، وغريزة قوية؛ فأحكمت سَبْرَها، وانتقيت حُرَّها، وكشفت عن حقائقها، واحترزت من متكلَّفها، ولا والله ما ملك قيادي قطُّ الإعجاب بشيء مما آتي به»[٣].

«وكان قَلَمُ ابن المقفع يقف كثيراً؛ فقيل له في ذلك، فقال: إن الكلام يزدحم في صدري، فيقف قلمي؛ ليتخير»[٤].

---

١ ـ زهر الآداب للحُصري القيرواني ١٥٤ـ ١٥٥.

٢ ـ زهر الآداب للحُصري القيرواني ١٥٤ـ ١٥٥.

٣ ـ زهر الآداب ص١٥١.

٤ ـ زهر الآداب ص١٥٤.

٢٩ـ التثبت في النقل، والتروي في إبداء الرأي

وهذا قريبٌ مما مضى؛ فلا ينبغي للكاتب أن يكون حاطب ليل يكتب كل ما خطر بباله، ويتسرع في إبداء رأيه، وإصدار أحكامه.

بل يجب عليه أن يتثبَّت في نقله، ويحسن به أن يتأنى في إبداء آرائه، فالعاقل اللبيب لا يتكلم في شيء إلا إذا تثبَّت من صحته؛ فإذا ثبت لديه ذلك نَظَرَ في جدوى نشره؛ فإن كان في نشره حفز للخير، واجتماعٌ عليه نشره، وأظهره، وإن كان خلاف ذلك أعرض عنه، وطواه.

ولقد جاء النهي الصريح عن أن يُحَدِّث المرء بكل ما سمع، قال ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يُحَدِّث بكل ما سمع»[1].

٣٠ـ الحذر من إملاءات الأحوال الخاصة، والظروف العامة

فالكاتب العاقل الحصيف المخلص يدرك شأن الكتابة، ويستحضر خطرها، ويستشعر عظيم أثرها؛ فتراه ـ وقت كتابته ـ لا يستسلم لأحواله الخاصة، والعوارض التي تعتريه، من فرط غضب أو رضاً، أو استحسان أو استهجان، أو رغبة أو رهبة، أو ما جرى مجرى ذلك؛ لأنه إذا استسلم لذلك، فكتب حسب ما تمليه عليه حاله الحاضرة، ثم هدأت نفسه، وسكنت ريحه، واستقرت حالته ـ ندم ندامة الكُسَعي بعد أن سارت كتابته مسير الشمس.

ولا يستسلم الكاتب العاقل ـ كذلك ـ لما يحيط به؛ فيكتب ما تمليه عليه الظروف لا الحقائق، فيلبس الحق بالباطل، ويصور المعروف بصورة المنكر،

١ـ مسلم (٥) في مقدمة صحيحه.

ويجحد لأحد فضلاً وهو يراه رأي العين، أو يشهد لأحد باستقامة السيرة وهو يراه منحرفاً عن سواء السبيل.

بل تراه لا يكتب إلا وفْقَ ما يمليه عليه دينه، وإخلاصه، وأمانته، ونزاهته، مستشعراً وقوفه بين يدي ربه، مستحضراً شهادة التاريخ عليه؛ فذلك من أعظم ما يردع قلم الكاتب عن أن يقلب الحقائق، أو يكسوها لوناً غير لونها؛ إرضاءً لشخص أو طائفة؛ فلا يُخشى منه أن يناوئ الحق، أو يلبسه شيئاً من الباطل ولو أمطر عليه أشياع الباطل فضة أو ذهباً.

٣١ـ العناية بوضع التاريخ

والمقصود بذلك تاريخ الكتابة؛ فيحسن بالكاتب إذا انتهى من تحرير ما يريد أن يضع في خاتمته تاريخ اليوم الذي فرغ فيه من الكتابة؛ فلكتابة التاريخ فوائد كثيرة، منها معرفةُ السابق من اللاحق من الكُتَّاب، ومعرفة الناقل من المنقول عنه.

ومن فوائد ذلك معرفة الأطوار التي يمر بها الكاتب إذا أراد أحدٌ دراستَه، وإلقاءَ الضوءِ على مؤلفاته، ومعرفة آخر أقواله، وما استقر عليه رأيه.

وقد يكتب كلاماً، أو يبدي رأياً في بواكير حياته، ثم يسير ذلك الرأي في الناس، ثم يتراجع عنه في طبعة أخرى، فإذا لم يَضَعِ التاريخ فإنه ربما يوقع في الإشكال، فلا يعلم ما انتهى إليه من الأقوال.

قال بعض الكُتَّاب: «التاريخ عمود اليقين، ونافي الشك، وبه تعرف الحقوق، وتحفظ العهود»[1].

---

١ ـ أدب الكُتَّاب ص١٨٤.

٣٢ـ عرض الكتابة على الآخرين

لأخذ رأيهم، والاستماع إلى ملحوظاتهم؛ فذلك أدعى لإحكام الكتابة، والاطمئنان إليها خصوصاً إذا عُرضت على ذوي علم، ونظر، وبصيرة، وتخصص، وخبرة بالأساليب الراقية.

ويتأكد هذا الأمر في البدايات، أو عند إرادة الكتابة في أمر خطير، أو نازلة من النوازل التي لها شأنها؛ فيحسن بمن أراد الكتابة في مثل هذه الشؤون أن يتريث، ويتأنى، ويعرض عقله على الأكابر الذين ينظرون في المآلات؛ فإن أبى إلا الاستبداد في ذلك فإنه إلى الخطأ أقرب منه إلى الصواب.

٣٣ـ معرفة قدر النفس، وانشراح الصدر للنقد

فإذا وفّق الله الكاتب لإظهار ما عنده ـ فليوطّن نفسه على ما يُقال فيه.

قال الجاحظ: «من صنف فقد استَهْدَف[١]، فإن أحسن فقد استَعطف، وإن أساء فقد استَقْذَف[٢]»[٣].

فليعرفْ الكاتب ـ إذاً ـ قدر نفسه، ولا يَطِشْ به مدح المادحين في زهو، ولا ينزل به قدح القادحين في حسرة.

ثم لينشرح صدره للنقد الهادف، بل عليه ألا ينزعج من النقد الظالم؛ لأن ذلك دليل على علو كعبه، وتأثير كلامه.

ولا يعني ذلك أن يكتب ما هب ودب، ثم إذا كثر انتقاده ظن ذلك دليلاً على

---

١ ـ استهدف: صيَّر نفسه هدفاً لسهام النقد.

٢ ـ استقذف: عرض نفسه للقذف.

٣ ـ زهر الآداب ص١٨٣.

مكانته ، وإنما المقصود أن يمر بالخطوات الماضية ، وأن يشهد له أهل الفضل والعلم بالتقدم ، فإذا قيل فيه ـ بعد ذلك ما قيل ـ فليأخذ بما مضى ، وليدرب نفسه على استقبال ما يَرِدُ عليه من ملحوظات ، أو تعقبات؛ فالنقد الهادف حياة المجتمعات ، والمُنْتَقَدُ يرتفع قدره إذا تَقَبَّل النقد بقبول حسن؛ فذلك دليل سعة صدره ، وسلامة قصده ، وكِبَر نَفْسِه.

أما أصحاب النفوس الصغيرة فلا يرون النقد إلا من زاوية ضيقة ، ولا يريدون لأعمالهم إلا أن تقابل بالإعجاب ، والإطراء ، وكأنها وحي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وبعدُ فهذه أصول عامة مهمة لصناعة الكتابة ، وأسباب الترقي بها ، وجَعْلِها نافعة خالدة ـ بإذن الله ـ.

المحتويات